

# تعزيز التجارة لدفهم عجلة النمو



# المحتويات

صفحة  
01

مقدمة



صفحة  
06

الفصل 1  
بصمة المؤسسة  
في تمويل وتنمية  
التجارة

صفحة  
12

الفصل 2  
تعزيز التجارة لدفع  
عجلة النمو

صفحة  
30

الفصل 5  
البيانات المالية  
المدققة لعام  
2025



صفحة  
27

الفصل 4  
تعزيز الشراكات



صفحة  
18

الفصل 3  
ابتكار حلول لتنمية  
التجارة والاقتصاد



صفحة  
49

الفصل 6  
الملاحق



## خطاب رئيس مجلس الإدارة



بسم الله الرحمن الرحيم

معالي رئيس  
الجمعية العامة للمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل  
التجارة ITFC

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته...

وفقاً لأحكام المادة 26(1) من اتفاقية تأسيس المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة (ITFC)، ونيابة عن مجلس إدارة المؤسسة، يشرفني أن أقدم لأعضاء الجمعية العامة الموقرين التقرير السنوي للمؤسسة لعام 2025م حيث يبرز هذا التقرير أنشطة المؤسسة وإنجازاتها والحسابات المالية المدققة لعام 2025م والذي انتهى في 2025/12/31م.

وتفضلوا بقبول آيات التقدير والاحترام.

د. محمد سليمان الجاسر  
رئيس مجلس الإدارة

# مقدمة





## رسالة الرئيس التنفيذي

عمليات تمويل التجارة  
المعتمدة

9.30 مليار  
دولار أمريكي

إجمالي السحوبات

7.50 مليار  
دولار أمريكي

إجمالي العمليات المعتمدة  
منذ إنشاء المؤسسة

92 مليار  
دولار أمريكي

يسعدني أن أقدم التقرير السنوي للمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة لعام 2025، والذي يستعرض أداء المؤسسة التشغيلي والمالي خلال العام ويبرز إسهاماتها المتواصلة في دعم النمو القائم على التجارة في الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي.

اتّسمت البيئة الاقتصادية العالمية في عام 2025 بتعافي تدريجي في تدفقات التجارة الدولية، في ظل استمرار حالة من عدم اليقين. وعلى الرغم من تراجع الضغوط التضخمية في عدد من الأسواق وتحسن أوضاع سلاسل الإمداد، استمرت الاقتصادات النامية في مواجهة ظروف سيولة محدودة وفجوات مستمرة في تمويل التجارة. وقد أكدت هذه التحديات أهمية دور المؤسسة في توفير حلول تمويل موثوقة ومتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، بما يدعم الواردات الاستراتيجية ويعزز قدرات المصدرين ويمكن القطاع الخاص من الاندماج بفعالية في الأسواق الإقليمية والعالمية.

وعلى الرغم من هذه الظروف، واصلت المؤسسة التزامها الراسخ بمهمتها بصفتها الذراع المختصة بتمويل التجارة ضمن مجموعة البنك الإسلامي للتنمية. وانطلاقاً من استراتيجيتها المؤسسية، استمر التركيز على تحقيق الأثر من خلال تعزيز تدفقات تمويل التجارة ودعم تنمية القطاع الخاص وترسيخ التكامل الإقليمي.

وفي عام 2025، بلغت قيمة عمليات تمويل التجارة المعتمدة 9.30 مليار دولار أمريكي، شملت 144 عملية في 25 دولة عضو، وبلغ إجمالي السحوبات 7.50 مليار دولار أمريكي. وبذلك ارتفع إجمالي العمليات المعتمدة منذ إنشاء المؤسسة في عام 2008 إلى 92 مليار دولار أمريكي، بما يعكس حجم واتساق مساهمة المؤسسة في دعم النمو الاقتصادي القائم

على التجارة. كما تم توجيه نسبة كبيرة من هذه العمليات لدعم التجارة البنينة في منظمة التعاون الإسلامي، في حين بلغت حصة الدول الأعضاء الأقل نمواً 37% من إجمالي المحفظة، بما ساهم في تأمين السلع الأساسية ودعم الأنشطة الاقتصادية وتحسين سبل العيش.

ويظل دعم القطاع الخاص، ولا سيما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أولوية استراتيجية للمؤسسة نظراً لدوره الحيوي في خلق فرص العمل وتعزيز القيمة الاقتصادية. وقد عملت المؤسسة على معالجة التحديات التي تواجه هذه المؤسسات في الحصول على التمويل من خلال تقديم أدوات تمويل متنوعة، تشمل التمويل بالمرابحة، وخطوط التمويل مع البنوك الشريكة، والحلول التجارية المهيكلية، إضافة إلى تعبئة الموارد من خلال عمليات التمويل المشترك.

ومنذ تأسيسها، قدمت المؤسسة ما مجموعه 19.60 مليار دولار أمريكي لدعم القطاع الخاص والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مما مكّنها من تعزيز قدرتها على تأمين المدخلات والمشاركة بفاعلية في الأسواق الإقليمية والعالمية.

وعلى صعيد تنمية التجارة، عززت المؤسسة شراكاتها مع الجهات الإقليمية والدولية لتطوير منظومة التجارة المستدامة، من خلال تنفيذ مبادرات رئيسية، من بينها برنامج جسور التجارة العربية الإفريقية ومبادرة المساعدة من أجل التجارة للدول العربية (AftIAS 2.0)، والتي توفر برامج لبناء القدرات والمساعدة الفنية وتعزيز الربط بالأسواق. وتساهم هذه المبادرات في دعم تمكين المرأة والشباب وتعزيز تنافسية القطاع الخاص بما يعزز الأثر التنموي لعمليات التمويل.

وفي عام 2025، تجسّدت قوة الحوكمة المؤسسية والإدارة المالية الرصينة للمؤسسة في تأكيد وكالة موديز للتصنيف الائتماني تصنيفها الائتماني طويل الأجل عند مستوى A1 مع نظرة مستقبلية مستقرة، مدعوماً بالدعم المؤسسي القوي من مجموعة البنك الإسلامي للتنمية.

وفي الوقت ذاته، تصدّرت المؤسسة قوائم التصنيف العالمي للتمويل الإسلامي لعام 2025 الصادرة عن بلومبيرغ وLSEG وData & Analytics، حيث احتلت المرتبة الأولى كمنظم رئيس ومدير مفضّل للتمويل، بما يعكس مكانتها الرائدة وخبرتها المتقدمة في هيكلة عمليات التمويل، فضلاً عن مصداقيتها في تعبئة الموارد وتوجيهها نحو تقديم حلول تمويل تجارة عالية الجودة ومتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية لخدمة الدول الأعضاء.

واستناداً إلى الأداء القوي الذي حققته المؤسسة في إطار خطتها الخمسية السابقة، يجري حالياً إعداد استراتيجية مؤسسية جديدة للسنوات الخمس المقبلة، تتماشى مع إطار الاستراتيجية العشرية لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية (2026-2035)، والذي يحدد التوجهات الاستراتيجية طويلة الأجل للمجموعة. ويمثل عام 2025 محطة ختامية للاستراتيجية الحالية، وبداية مرحلة انتقالية نحو دورة استراتيجية جديدة تعزز مواهبة المؤسسة مع أولويات المجموعة.

وبالنظر إلى المستقبل، ستظل المؤسسة راسخة في التزامها بتحقيق هدفها الأساسي المتمثل في تقديم حلول تمويل تجارة فعّالة ومؤثرة للدول الأعضاء. كما ستواصل توفير تمويل موثوق ومتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، يلبي احتياجات القطاعات الحيوية والأولويات التنموية، إلى جانب

توسيع نطاق تدخلاتها المتكاملة في مجال تنمية التجارة، بما يساهم في تعزيز القدرات المؤسسية، وتحسين الربط بين الأسواق، ودعم التكامل الإقليمي.

وفي الختام، أتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى مجلس الإدارة، ومجموعة البنك الإسلامي للتنمية، والدول الأعضاء، وشركائنا، على ما قدموه من دعم وتوجيه وثقة متواصلة. كما أعرب عن تقديري لفريق المؤسسة على تفانيه والتزامه خلال عام 2025. ونتطلع إلى مواصلة العمل معاً لدعم تحقيق نمو اقتصادي مستدام وشامل في الدول الأعضاء، انسجاماً مع رسالتنا في تعزيز التجارة وتحسين سبل العيش.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير

المهندس أديب يوسف الأعمى  
الرئيس التنفيذي  
المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة

## مجلس المديرين التنفيذيين



معالي الدكتور محمد سليمان الجاسر  
رئيس مجلس الإدارة



سعادة الأستاذ أحمد عبد المنعم  
المجموعة "ب" الإفريقية



سعادة الأستاذ سعد محمد الرشيد  
المجموعة "ج" - العربية



سعادة زكريا كايبا  
المجموعة "أ" - الآسيوية



سعادة الأستاذ شهريار قادر حديق  
البنك الإسلامي للتنمية



معالي الدكتور حمد بن سليمان البازعي  
البنك الإسلامي للتنمية



سعادة الأستاذ عبد الحميد أبو موسى  
المجموعة "د" المؤسسات المالية



سعادة الدكتور عبد الله بن سليمان السكران  
المجموعة "د" المؤسسات المالية



سعادة محمود لاوال  
المجموعة "ب" الإفريقية



سعادة الأستاذ فيصل بن محمد الشريف  
المملكة العربية السعودية



سعادة الأستاذ علي عبدالله شرفي  
البنك الإسلامي للتنمية

## الإدارة العليا للمؤسسة



**المهندس أديب يوسف الأعمى**  
الرئيس التنفيذي



**أحمد صباغ**  
مدير عام إدارة التميز الرقمي والمؤسسي



**سيف زوانه**  
مدير عام إدارة الائتمان



**أحمد جان**  
مدير عام إدارة الخزائنة



**أبو جالو**  
كبير مستشاري الرئيس التنفيذي  
مدير عام إدارة التواصل المؤسسي بالإنابة



**إبراهيم سوما**  
رئيس إدارة المخاطر



**نظيم نوردالي**  
الرئيس التنفيذي للعمليات  
رئيس قسم حلول التجارة



**محمد تيمور شودي**  
مدير إدارة المالية



**نجيب رنا**  
المدير العام، التدقيق الداخلي



**رنا حسن فطاني**  
مدير إدارة الأفراد والثقافة المؤسسية



**عماد عطا الله**  
مدير عام إدارة العمليات



**عبد الحميد أبو**  
مدير عام إدارة تمويل التجارة



**ناصر الذكير**  
مدير عام إدارة تنمية التجارة وتطوير الأعمال  
مدير عام قسم الاستراتيجية بالإنابة



**محمد حافظ إمريث**  
مستشار الرئيس التنفيذي

## العمليات المعتمدة حسب القطاع منذ التأسيس (2008-2025)



آسيا والشرق الأوسط  
11.7 مليار دولار أمريكي

إفريقيا وأمريكا اللاتينية  
4.50 مليار دولار أمريكي



آسيا والشرق الأوسط  
45.40 مليار دولار أمريكي

إفريقيا وأمريكا اللاتينية  
14.70 مليار دولار أمريكي

العمليات المعتمدة حسب المنطقة منذ التأسيس (2008-2025)

آسيا والشرق الأوسط  
7.60 مليار دولار أمريكي

إفريقيا وأمريكا اللاتينية  
24.40 مليار دولار أمريكي

العمليات المعتمدة حسب المنطقة 2025

آسيا والشرق الأوسط  
6.67 مليار دولار أمريكي

إفريقيا وأمريكا اللاتينية  
2.67 مليار دولار أمريكي

عدد العمليات  
2025

144

عدد الدول الأعضاء التي تم تقديم خدمات لها  
2025

25

حصة محفظة الدول الأعضاء الأقل نموًا عام 2025

32%

دعم القطاع الخاص 2025  
1.35 مليار دولار أمريكي

دعم التجارة البينية في منظمة التعاون الإسلامي عام 2025

7.79 مليار دولار أمريكي

## أبرز الملامح المالية والتشغيلية - 2025

إجمالي عمليات تمويل التجارة المعتمدة منذ التأسيس (2008-2025)

92.10 مليار دولار أمريكي

إجمالي سحبات تمويل التجارة منذ التأسيس (2008-2025)

77.70 مليار دولار أمريكي

عمليات تمويل التجارة المعتمدة عام 2025

9.35 مليار دولار أمريكي

السحوبات 2025

7.53 مليار دولار أمريكي

رأس المال المصروح به

4 مليارات دولار أمريكي

رأس المال المكتتب

858.69 مليون دولار أمريكي

رأس المال المدفوع (القيمة الاسمية)

747.16 مليون دولار أمريكي

بدء العمليات  
10 يناير 2008

المقر الرئيسي  
جدة، المملكة العربية السعودية

العضوية

مجموعة البنك الإسلامي للتنمية



الرسالة

المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية للدول الأعضاء من خلال تعزيز التجارة

## Approvals by Sector 2025



القطاع المالي

1.20 مليار دولار أمريكي



الغذاء والزراعة

1.57 مليار دولار أمريكي



الطاقة

6.47 مليار دولار أمريكي



أُنشئت المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة (ITFC) - عضو مجموعة البنك الإسلامي للتنمية (IsDB) - بهدف تعزيز التجارة بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، مما يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية وتحسين الأوضاع الاجتماعية في هذه الدول. ومنذ انطلاق عملياتها في يناير 2008، قَدّمت المؤسسة أكثر من 92 مليار دولار أمريكي في تمويل التجارة، مما عزّز مكانتها كمزود رائد للحلول التجارية التي تلبّي احتياجات الدول الأعضاء.

وانطلاقاً من رسالتها كمحفّز لتنمية التجارة البينية والدولية، تعمل المؤسسة على تمكين الدول الأعضاء من الوصول إلى التمويل التجاري، كما توفر الموارد والآليات اللازمة لبناء القدرات التجارية وتعزيز التنافسية في الأسواق العالمية.

وكذلك تقدّم ITFC الدعم الفني والتدريب للمؤسسات المالية والبنوك لتعزيز قدرتها على تقديم حلول تمويل مبتكرة وفعالة.

#### رسالتنا

أن تضطلع المؤسسة بدور محقّق في تنمية التجارة بين دول منظمة التعاون الإسلامي وخارجها

#### رؤيتنا

أن تكون المؤسسة المزود الرائد لحلول التجارة التي تلبّي احتياجات دول منظمة التعاون الإسلامي.



## الأثر التنموي في الدول الأعضاء

واصلت المؤسسة توسيع نطاق عملياتها في مجال تنمية التجارة في عام 2025، ما أسهم في تعزيز القدرة التنافسية، وتطوير القدرات التصديرية، ودعم سلاسل القيمة المستدامة في الدول الأعضاء.

### النتائج الرئيسية

**63** تدخلًا في مجال تنمية التجارة

**37** عدد الدول المستفيدة

**2,445** مستفيداً تم تدريبهم

**32%** نسبة النساء المستفيدات

### القطاع الخاص

العمليات المعتمدة

**1.35** مليار  
دولار أمريكي

لتغطية الشركات والتعاون مع المؤسسات المالية بغرض دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في 11 دولة، وهي: الجزائر وبنغلاديش والكاميرون ومصر والمغرب وتركيا وأوزبكستان.

### تأكيد خطابات الاعتماد

(غير الممولة)

**1.60** مليار  
دولار أمريكي

نتيجة التوسع المستمر في هذه الخدمة منذ إطلاقها، بما يعزز دور المؤسسة في تسهيل التجارة الدولية.

### برنامج مجموعة البنك الإسلامي للتنمية للاستجابة للأمن الغذائي

تجاوزت قيمة التمويلات المعتمدة منذ منتصف عام 2022 وحتى نهاية عام 2025

**6.40** مليار  
دولار أمريكي

دعماً لجهود الدول الأعضاء في مواجهة التحديات الغذائية العالمية.

## المعالم الرئيسية لعام 2025 (تمويل التجارة)

في إطار تنفيذ استراتيجيتها المؤسسية، واصلت المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة تعزيز جهودها الرامية إلى تنويع محفظة تمويل التجارة، من خلال التوسع في قطاعات الزراعة والأمن الغذائي والقطاع الخاص، إلى جانب دخول مجالات جديدة وتوسيع نطاق عملها ليشمل دولاً أعضاء إضافية.

وخلال عام 2025، بلغت قيمة عمليات تمويل التجارة المعتمدة نحو 9.30 مليار دولار أمريكي، موزعة على 144 عملية في 25 دولة عضو، مما يعكس استمرارية دور المؤسسة في دعم تدفقات التجارة عبر الدول الأعضاء.



كما بلغت قيمة تمويل التجارة البيئية بين دول منظمة التعاون الإسلامي 7.70 مليار دولار أمريكي، بما يؤكد التزام المؤسسة بتعزيز التكامل الاقتصادي الإقليمي.



وسجلت حصة الدول الأعضاء الأقل نمواً 32% من إجمالي محفظة تمويل التجارة، في دلالة على تركيز المؤسسة على دعم الاقتصادات الأكثر احتياجاً وتعزيز قدرتها على الصمود.



وفي سياق تنويع القطاعات، بلغت نسبة التمويل الموجه إلى القطاعات الغير نفطية — بما في ذلك الزراعة والأمن الغذائي والقطاع المالي والصحة وغيرها — نحو 11% من إجمالي المحفظة، بما يعادل 2.80 مليار دولار أمريكي.



وعلى صعيد التعاون المؤسسي، واصلت المؤسسة عقد اجتماعات رفيعة المستوى مع الحكومات في الدول الأعضاء، بهدف مواصلة برامجها التمويلية مع أولويات التنمية الوطنية.



### وفي هذا الإطار، تم توقيع برامج قطرية وخطط تمويل سنوية مع عدد من الدول، شملت:

بنغلاديش:  
**2.75** مليار  
دولار أمريكي



مصر:  
**1.50** مليار  
دولار أمريكي



السنغال:  
**2** مليار يورو



كما نجحت المؤسسة في استقطاب 18 عميلاً جديداً من عدد من الدول، من بينها الجزائر، وبنغلاديش، والكاميرون، وكوت ديفوار، وجيبوتي، ومصر، والمغرب، وتركيا، وأوزبكستان، بما يعكس توسع قاعدة عملاتها وتعزيز حضورها الإقليمي.



## التدخلات المستهدفة

- شملت التدخلات الفنية الموجهة معالجة احتياجات محددة لتنمية التجارة، من أبرزها:
- دعم التجارة الرقمية في إطار اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية (نيجيريا)
  - تنمية تجارة الخدمات في الدول الإفريقية الناطقة بالفرنسية
  - برامج تيسير التجارة في غرب إفريقيا
  - دعم قدرات التصدير في جزر القمر
  - مبادرو الربط العكسي بين السنغال وإندونيسيا
  - مشروع تجريبي لتبادل شهادات المنشأ إلكترونياً في منطقة الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب إفريقيا



## مجالات الأثر التنموي

أسهمت هذه التدخلات في دعم الدول الأعضاء في مجالات رئيسية، تشمل:

- تطوير منظومات التجارة الرقمية
- تنمية قطاع الخدمات
- تيسير التجارة وتعزيز التحول نحو التجارة بدون أوراق
- دعم جاهزية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للتصدير
- نشر الوعي بتمويل التجارة الإسلامي
- تعزيز التعاون بين دول الجنوب

وقد ساهمت هذه الجهود مجتمعة في تعزيز القدرة التنافسية الاقتصادية، ودعم مرونة الاقتصادات الوطنية، لا سيما في قطاعات الزراعة وسلاسل القيمة الغذائية، والوصول إلى الأسواق، وقطاعات الطاقة المرتبطة بالتجارة.



# البرامج الرائدة للمؤسسة



## حلول التجارة المتكاملة

تم تنفيذ برامج دعم متكاملة على المستوى القطري في عدد من الدول، من بينها بوركينا فاسو، والكاميرون، وإندونيسيا، وكازاخستان، وأوزبكستان، حيث جرى الجمع بين تمويل التجارة والمساعدة الفنية ذات الصلة، بما يسهم في تحقيق أثر تنموي مستدام.



## البرامج الرئيسية

مثل مبادرة المساعدة من أجل التجارة للدول العربية (الآفتياس 2.0)، وبرنامج جسور التجارة العربية الإفريقية (AATB)، وبرنامج ربط التجارة بين دول آسيا الوسطى (TCCA+)، وبرنامج تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة — دورها المحوري في تنفيذ تدخلات واسعة النطاق لتعزيز القدرة التنافسية للصادرات ودعم التعاون التجاري الإقليمي.

# التوجه الاستراتيجي للمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة

## خارطة الطريق الاستراتيجية العشرية: نتائج قوية ومستدامة

يظل الدور الاستراتيجي للمؤسسة في النهوض بالتجارة وتحسين سبل العيش من خلال تعزيز الشمول الاقتصادي والمالي ركيزة أساسية ضمن أجندة التنمية العالمية. وقد واصلت المؤسسة عاماً بعد عام تحقيق نتائج ملموسة وأثر تنموي متزايد باعتبارها المزود الرائد في تقديم حلول التجارة التي تلبى احتياجات الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

وضمن خارطة طريق الاستراتيجية العشرية، اختتمت المؤسسة استراتيجيتها الخمسية (2021-2025)، وهي عبارة عن خطة خمسية رصينة حققت نتائج قوية وأثراً سنوياً مستداماً في الأسواق السيادية وتنوع المحفظة وتعبيئة الموارد، وتعزيز القدرات المؤسسية. كما واصلت المؤسسة دورها في إزالة الحواجز أمام التجارة من خلال إطلاق مبادرات مبتكرة تفتح آفاقاً جديدة للنمو، وتوسيع نطاق حضورها العالمي، متجاوزة التركيز التقليدي على قطاع الطاقة لتشمل قطاعات الزراعة، والرعاية الصحية، وتنمية القطاع الخاص، إلى جانب دمج اعتبارات التغيير المناخي والشمول المالي ضمن عملياتها.

نطاق التجارة البينية بين دول منظمة التعاون الإسلامي، إلى جانب تعبئة الموارد المالية على نطاق أوسع.

وستركز المؤسسة على القطاعات الاستراتيجية ذات الأولوية، وفي مقدمتها الطاقة، والغذاء والزراعة، وتنمية القطاع الخاص، بما في ذلك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، نظراً لدورها الحيوي في دعم الاستقرار الاقتصادي وتعزيز النمو الإقليمي، وتعزيز سلاسل القيمة، من خلال مواءمة أوثق بين عمليات تمويل التجارة وبرامج تنميتها.

كما ستستفيد المؤسسة من مركزها الائتماني القوي وشبكة شراكاتها وخبرتها في هيكل التمويل، لتعزيز مرونة ميزانيتها العمومية وتنوع مصادر التمويل، إلى جانب تسريع جهود التحول الرقمي، وتطوير المنتجات، واعتماد أطر أداء قائمة على البيانات، بما يساهم في رفع كفاءة العمليات وتوسيع نطاق الوصول إلى العملاء.

وبشكل عام، تدخل المؤسسة مرحلتها الاستراتيجية المقبلة وهي تركز على أسس متينة ورؤية واضحة، تركز على تقديم حلول تجارية قابلة للتوسع وذات أثر تنموي ملموس في الدول الأعضاء.

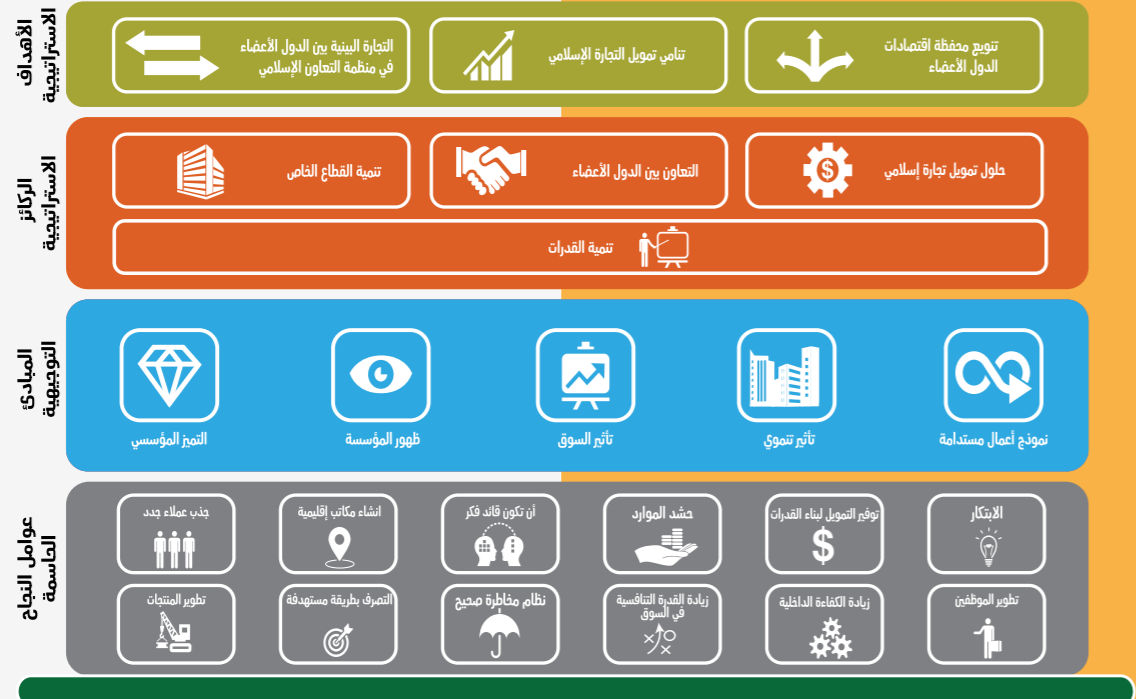
مع اختتام استراتيجية المؤسسة 2.0 (2021-2025)، يمثل عام 2025 نقطة تحوّل نحو استراتيجية مؤسسية خمسية جديدة (2026-2030) تتماشى مع إطار الاستراتيجية العشرية لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية (2026-2035). ويستند هذا التحوّل على أساس وجود سجل أداء قوي يعكس جاهزية المؤسسة للاستجابة للمتغيرات العالمية والإقليمية واحتياجات الدول الأعضاء المتنامية.

وبالنظر إلى المستقبل، ستواصل المؤسسة الاضطلاع بدورها في النهوض بالتجارة وتحسين سبل العيش، والتكيف مع التحديات المرتبطة بفجوات تمويل التجارة، والتقلبات الجيوسياسية، ومتطلبات الأمن الغذائي، والتحول في قطاع الطاقة، والتوجه نحو التنويع الاقتصادي. وفي هذا السياق، ستعزز المؤسسة دورها التحفيزي والموازن للدورات الاقتصادية من خلال توفير حلول موثوقة لتمويل التجارة تتوافق مع الشريعة الإسلامية إلى جانب دعم متكامل لتنمية التجارة.

وخلال السنوات الخمس المقبلة، تسعى المؤسسة إلى ترسيخ مكانتها كشريك مفضل لتقديم حلول التجارة في الدول الأعضاء، مع الحفاظ على وتيرة نمو مستدامة تعزز أثرها التنموي. كما ستواصل تعزيز دورها كمزود رائد لتمويل التجارة الإسلامي، ودعم مرونة التدفقات التجارية، وتوسيع

### رؤية المؤسسة

أن تكون المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة رائدة في مجال تقديم للحلول التجارية التي تلبى احتياجات الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي



## النتائج الرئيسية لاستراتيجية المؤسسة الخمسية (2021-2025)

حققت المؤسسة أداءً قوياً في إطار استراتيجيتها، حيث بلغ إجمالي عمليات تمويل التجارة المعتمدة 35 مليار دولار أمريكي خلال الفترة (2021-2025)، إلى جانب تحقيق نمو ملحوظ في إجمالي الدخل، الذي ارتفع بنحو 500 مليون دولار أمريكي خلال الفترة نفسها.

### الخطة الخمسية للاستراتيجية (2021-2025) (مليون دولار أمريكي)

العمليات المعتمدة

**36,934**  
المستهدف 34,500

السحوبات

**32,801**  
المستهدف 28,800

**107%**

حالة التقدم على مدى 5 سنوات %

**114%**

حالة التقدم على مدى 5 سنوات %

صافي الربح

**368**  
المستهدف 277

إجمالي الدخل

**573**  
المستهدف 496

**133%**

حالة التقدم على مدى 5 سنوات %

**115%**

حالة التقدم على مدى 5 سنوات %

أكدت وكالة Moody's Ratings التصنيف الائتماني طويل الأجل لمصدر العملات الأجنبية للمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة (ITFC) عند مستوى A1، كما أكدت التصنيف الائتماني قصير الأجل لمصدر العملات الأجنبية عند مستوى 1-Prime مع نظرة مستقبلية مستقرة، ويعكس تأكيد التصنيف قوة المركز الرأسمالي للمؤسسة، المدعوم باستمرار انخفاض الرافعة المالية رغم ارتفاعها التدريجي، إضافة إلى قوة دعم الأعضاء المرتفعة، المستندة إلى عضوية المؤسسة ضمن مجموعة Islamic Development Bank Group (البنك الإسلامي للتنمية - تصنيف Aaa مع نظرة مستقرة).



# التطلع إلى المرحلة الاستراتيجية

## تضمين الاستدامة في العمليات الاستراتيجية

تعتمد المؤسسة إطاراً متكاملًا للسياسات البيئية والاجتماعية يهدف إلى دمج اعتبارات الاستدامة بشكل منهجي في مختلف أنشطتها، بما يتماشى مع أولويات الدول الأعضاء والتوجهات الاستراتيجية للمؤسسة. وقد اعتمد مجلس الإدارة هذا الإطار في عام 2024، مدعوماً بهيكل حوكمة متكامل يشمل لجنة للاستدامة برئاسة الرئيس التنفيذي، إلى جانب لجان فرعية متخصصة، بما يضمن الإشراف المؤسسي الفعال والتكامل بين مختلف الوحدات التنظيمية.

**السياسة البيئية والاجتماعية - النطاق والنهج**  
تسريع تقدم أجندة تغير المناخ والتنمية المستدامة في الدول الأعضاء من خلال تعزيز حلول التجارة الشاملة والمستدامة



وتشمل المبادرات الجاري تنفيذها تطوير دليل للضوابط البيئية والاجتماعية، وإطلاق إطار لاحتساب الانبعاثات الكربونية، إلى جانب إعداد إطار خاص بتمويل التجارة المستدامة، مع التركيز على مجالات ذات أولوية، مثل الأمن الغذائي، وتمكين المرأة والشباب، والتكيف مع تغير المناخ. وستواصل المؤسسة تعزيز منهجيات قياس الأثر، وتحسين مستويات الشفافية، وتعزيز مواءمتها مع الأطر الدولية المعتمدة، مع الاستفادة من الأدوات التمويلية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية والشراكات الاستراتيجية لتعبئة الموارد نحو تمويل مستدام. ويهدف هذا التوجه إلى ترسيخ دور التجارة المستدامة والشاملة كأحد المحركات الرئيسة لتعزيز المرونة الاقتصادية وتحقيق التنمية طويلة الأجل في الدول الأعضاء.

بناءً على الأداء القوي الذي حققته المؤسسة في إطار خطتها الخمسية السابقة، يجري العمل حالياً على تطوير استراتيجية خمسية جديدة (2026-2030) تتماشى مع إطار الاستراتيجية العشرية (2026-2035) الذي اعتمده مجموعة البنك الإسلامي للتنمية ويحدد التوجه الاستراتيجي طويل الأجل للمجموعة.

وتستند الاستراتيجية الجديدة على ركائز ستة وهي:

- النمو في أنشطة تمويل التجارة
- تعزيز وتوسيع الميزانية العمومية
- تعظيم الأثر التنموي
- بناء شراكات استراتيجية فاعلة
- تسريع التحول الرقمي والتكنولوجي
- تنمية القدرات البشرية والمؤسسية

وقد صُممت هذه الاستراتيجية لتكون قابلة للتنفيذ ومرتكزة على أسس مالية متينة، مدعومة بنماذج أعمال فعالة، وأطر أداء واضحة، وخطط تنفيذ عملية تضمن تحقيق النتائج المرجوة.

وبصورة عامة، ستعزز هذه الاستراتيجية مواءمة المؤسسة مع التوجهات الاستراتيجية لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية، وتدعم تحقيق أثر تنموي ملموس ومستدام في الدول الأعضاء.

## دفع النمو الشامل من خلال التجارة البيئية

انطلاقاً من الدور المحوري للتجارة في دعم النمو الاقتصادي المستدام، تواصل المؤسسة تعزيز التجارة البيئية بين الدول الأعضاء كأداة استراتيجية لتحقيق التكامل الاقتصادي وتعزيز المرونة ودعم التنمية الشاملة.

وفي عام 2025، بلغت قيمة عمليات تمويل التجارة البيئية 7.79 مليار دولار أمريكي، ما يمثل نحو 83% من إجمالي العمليات المعتمدة للمؤسسة لهذا العام والبالغ 9.35 مليار دولار أمريكي. وهو ما يعكس زيادة سنوية بنحو 61% مقارنة بقيمة عمليات التجارة البيئية المعتمدة البالغة 4.85 مليار دولار أمريكي في عام 2024، الأمر الذي يؤكد التركيز المعزز على توسيع نطاق التدفقات التجارية بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي ومنح الأولوية للمعاملات ذات الأثر المباشر على التنمية.

ويظهر التوزيع الإقليمي لهذه العمليات تركيزاً موزوناً، حيث استحوذت آسيا والشرق الأوسط على 5.80 مليار دولار أمريكي لدعم التجارة في الطاقة والغذاء والسلع الأساسية فيما حصلت إفريقيا على 1.90 مليار دولار أمريكي لتوسيع الفرص التجارية وتعزيز سلاسل التوريد عبر القارة.

ومنذ إنشائها في عام 2008، بلغت قيمة التمويل التراكمي للتجارة البيئية 60.94 مليار دولار أمريكي، في مؤشر واضح على الدور المحوري الذي تضطلع به المؤسسة في دعم جهود التكامل الاقتصادي بين الدول الأعضاء.

ومع استمرار تطور مشهد التجارة العالمية، ستواصل المؤسسة تركيزها على توسيع التجارة البيئية في منظمة التعاون الإسلامي، وتعزيز سلاسل القيمة الإقليمية، وتحقيق نتائج اقتصادية شاملة، ما يدعم بناء اقتصادات أكثر ترابطاً ومرونة واستدامة.

تشير التوقعات الاقتصادية للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي خلال الفترة 2025-2026 إلى استمرار تحقيق معدلات نمو قوية في الناتج المحلي الإجمالي، مدفوعة بجهود تعزيز التجارة البيئية والتكيف مع التوجهات العالمية، لا سيما في مجالي التحول الرقمي والاقتصاد الأخضر. ومن المتوقع أن تحقق الدول الأعضاء نمواً في الناتج المحلي الإجمالي يقارب 1.9 تريليون دولار أمريكي خلال الفترة نفسها<sup>1</sup>، على الرغم من التحديات والأزمات الراهنة التي تؤثر على اقتصادها، مدعوماً باقتصادات دول مثل إندونيسيا وتركيا وبنغلاديش ومصر والمملكة العربية السعودية وماليزيا.

ويتمثل أحد الأهداف الرئيسية لمنظمة التعاون الإسلامي في زيادة حصة التجارة بين دولها الأعضاء، بهدف تحقيق حصة تجارية تبلغ 25% بحلول عام 2025<sup>2</sup>. وقد ارتفعت هذه الحصة من 19.16% في عام 2023 إلى 20.36% في عام 2024، مما يظهر اتجاهًا تصاعدياً وتقدماً نحو تحقيق الهدف.

ومع ذلك، لا تزال هذه الدول تواجه تحديات متعددة تشمل تباطؤ الاقتصاد العالمي، وتصاعد النزعات الحمائية، واستمرار حالة عدم اليقين الجيوسياسي. مما يفرض ضغوطاً على أداء التجارة.

واستجابة لذلك، تركز الدول الأعضاء على التنويع الاقتصادي، وبناء القدرات الصناعية والتكنولوجية، وتشجيع التعاون الإقليمي بما يساهم في تعزيز قدرتها على مواجهة الصدمات الخارجية. كما يشهد الاقتصاد الرقمي وقطاع الخدمات نمواً متسارعاً، باعتبارهما من المحركات الرئيسية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر وتعزيز الابتكار. وفي موازاة ذلك، يواصل قطاع التمويل الإسلامي تحقيق نمو ملحوظ، مما يتيح فرصاً متزايدة لدعم التجارة والتنمية داخل الدول الأعضاء وفيما بينها.

## تعزيز التجارة لدفع عجلة النمو



<sup>1</sup> التقرير السنوي للجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري لمنظمة التعاون الإسلامي (كومسيك) حول التجارة والاستثمار بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي | FC-ICDT-SUM.pdf-34/07/2021/https://www.comcec.org/wp-content/uploads

<sup>2</sup> التقرير السنوي للجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري لمنظمة التعاون الإسلامي (كومسيك) حول التجارة بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي | FC-ICDT-SUM.pdf-34/07/2021/https://www.comcec.org/wp-content/uploads

## دراسة حالة

# تمويل سيادي لدعم القطاع الصحي وتعافي المؤسسات في تركيا

وقّعت المؤسسة اتفاقية  
تمويل مرابحة بقيمة **47.60**  
**مليون دولار أمريكي** مع وزارة  
الخزينة والمالية، في أول عملية  
تمويل سيادي للمؤسسة في  
تركيا، وأول تدخل لها في قطاع  
الرعاية الصحية في البلاد.

وجرى تصميم هذه التسهيلات لتعزيز نظام قدرات النظام الصحي والمؤسسات المرتبطة به، بهدف التخفيف من آثار الزلزال التي شهدتها تركيا في عام 2023 وذلك من خلال تمويل شراء الأدوية والمستلزمات الطبية الأساسية وتوزيعها على 53 محافظة. وقد أسهمت هذه الجهود في دعم استمرارية تقديم الخدمات الصحية، وتعزيز جاهزية المؤسسات الطبية، ودعم مسار التعافي.

وفي سياق متصل، أبرمت المؤسسة في عام 2024، بالتعاون مع وزارة الخزينة والمالية، اتفاقيات تمويل بقيمة إجمالية بلغت 150 مليون دولار أمريكي مع كل من بنك الاستثمار والتنمية التركي (TKYB) وبنك التنمية الصناعية التركي (TSKB). وتم صرف هذه التمويلات خلال عام 2025 لدعم جهود التعافي لدى الشركات المحلية، بما في ذلك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من خلال توفير حلول تمويل تجارة وتحسين كفاءة سلاسل التوريد في القطاعات المتضررة.

وركزت هذه التسهيلات، المضمونة من قبل وزارة الخزينة والمالية، على توفير رأس المال العامل اللازم لتمويل أنشطة الاستيراد والتصدير، بما يساهم في استعادة النشاط الاقتصادي وتعزيز مرونة القطاع الخاص. وقد حازت هذه العملية على جائزة "أفضل صفقة لعام 2025" من مجلة Global Trade Review، تقديراً لهيكلتها المبتكرة وأثرها التنموي.

وتعكس هذه العمليات مجتمعة الدور المتنامي للمؤسسة في دعم القطاع العام التركي وتعزيز شراكاتها مع المؤسسات الوطنية، كما تبرز التكامل الفعّال داخل مجموعة البنك الإسلامي للتنمية، حيث يطلع البنك بتمويل الاحتياجات التنموية طويلة الأجل، بينما تركز المؤسسة على تمويل التجارة ورأس المال العامل. وتساهم هذه الجهود في تعزيز المرونة الاقتصادية ودعم مسار التعافي في تركيا.

## دفع عجلة التصنيع: تأمين الطاقة من أجل النمو

يشكل الوصول إلى مصادر طاقة مستدامة وميسورة التكلفة وموثوقة أحد المراكز الأساسية للتحوّل الاقتصادي والتنمية الاجتماعية. إذ لا تعدّ الطاقة مدخلاً أساسياً للإنتاج الصناعي فحسب، بل عاملاً أساسياً في التجارة والقدرة التنافسية والنمو الشامل. وتماشياً مع مهمتها المتمثلة في النهوض بالتجارة وتحسين الحياة، تواصل المؤسسة دعم دولها الأعضاء، ولا سيما الأقل نمواً من خلال تسهيل الوصول إلى موارد الطاقة اللازمة للتصنيع وتوسيع التجارة.

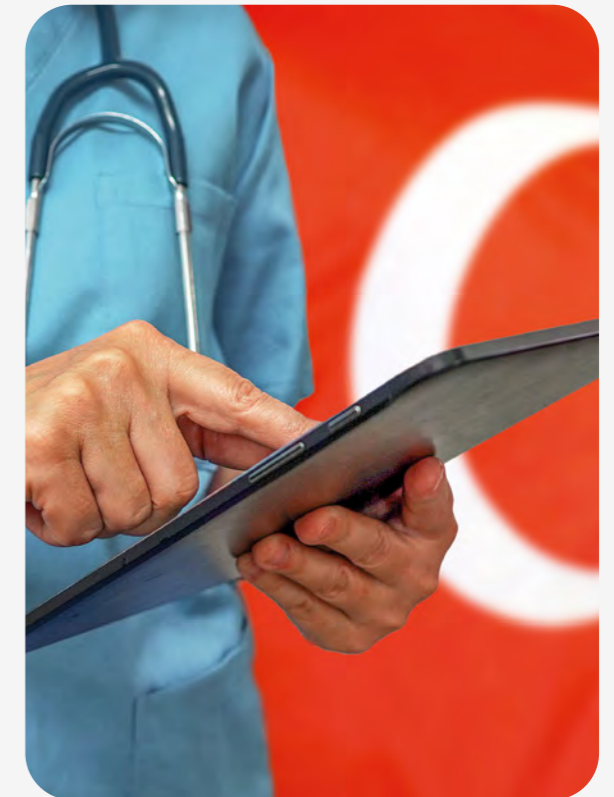
ويدعم توليد الكهرباء المستدام الإنتاج الصناعي، ويعزز الصناعات الموجهة للتصدير، ويحسن مرونة سلسلة التوريد. بالإضافة إلى تأثيره الاقتصادي، يساهم توفير الطاقة دون انقطاع في زيادة فرص العمل، وتحسين الوصول إلى التعليم والخدمات الصحية، وتعزيز الاستقرار الاجتماعي، مما يعزز الدورة الإيجابية بين التجارة والنمو والتنمية.

وعلى مدى السنوات الخمس الماضية، اتبعت المؤسسة استراتيجية لتنويع محفظة تمويل التجارة لديها مع الحفاظ على تمويل قطاع الطاقة باعتباره محرك النشاط الاقتصادي. وفي حين ظلت حصة تمويل الطاقة أقل من 70 % من إجمالي العمليات المعتمدة، الأمر الذي يتيح زيادة دعم القطاعات أخرى ذات الأولوية مثل الزراعة والرعاية الصحية وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تبقى الطاقة ركيزة استراتيجية من ركائز المؤسسة. ففي عام 2025، أثبتت المؤسسة مرة أخرى قدرتها على حشد موارد كبيرة من خلال شبكتها العالمية الواسعة من الشركاء، مما أدى إلى تأمين إمدادات الوقود والكهرباء التي مكنت الدول الأعضاء من الحفاظ على استقرار توليد الطاقة في كل من المناطق الحضرية والريفية.

لقد أتاحت المكانة المالية القوية للمؤسسة، التي تنعكس في تصنيفها الائتماني من الدرجة الاستثمارية (P1/A1) الصادر عن وكالة موديز للخدمات الاستثمارية، فرصة توفير حلول تمويل جماعي ممنهجة للدول التي تواجه فجوات تمويلية هيكلية وقيوداً على إنتاج الطاقة، مما يدعم بشكل مباشر التدفقات التجارية والإنتاج الصناعي.

وفي عام 2025، بلغت قيمة التمويل المعتمد لقطاع الطاقة نحو 6.40 مليار دولار أمريكي، بما يمثل 69% من إجمالي العمليات المعتمدة لهذا العام. ومنذ إنشائها في عام 2008، قدمت المؤسسة تمويلًا تراكمياً بقيمة 60 مليار دولار أمريكي لقطاع الطاقة. لعبت هذه التدخلات دوراً محورياً في تعزيز القدرات الإنتاجية، وتحقيق الاستقرار في البنية التحتية الداعمة للتجارة، وتعزيز النمو الاقتصادي المستدام في جميع الدول الأعضاء.

ومن خلال تأمين الوصول إلى الطاقة، تواصل المؤسسة العمل باعتبارها محركاً للتصنيع والتكامل الإقليمي والتنمية الاجتماعية والاقتصادية.



## شهادة عميل

### "أسهمت شراكتنا مع المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة إسهاماً محورياً في استدامة عمليات مصفاة «سونارا» وإعادة الطاقة في الكامبيرون."

تعود بداية التعاون بين مصفاة «سونارا» والمؤسسة إلى أبريل 2018، حيث تطورت هذه العلاقة على مدى السنوات الماضية إلى شراكة استراتيجية قوية وموثوقة. وبصفتها المصفاة الوطنية للنفط في الكامبيرون، تضطلع «سونارا» بدور حيوي في دعم قطاع الطاقة وتعزيز أمن الإمدادات في البلاد، مما يجعل الوصول إلى حلول تمويل تجاري مستدامة عاملاً أساسياً للوفاء بهذا الدور.

وفي عام 2025، مكّنت تسهيلات التمويل بالمرابحة التي قدمتها المؤسسة، بقيمة 83.50 مليون يورو، مصفاة «سونارا» من تأمين وارداتها من المنتجات البترولية المكررة. وقد شكّلت إعادة تفعيل هذا الخط التمويلي خطوة حاسمة، إذ أتاحت استئناف عمليات الاستيراد بعد توقفها منذ نوفمبر 2022، بما أسهم في إعادة تنشيط النشاط التشغيلي للمصفاة.

كما ساهم تجديد تمويل المؤسسة في سبتمبر 2025 في تحقيق تحسن ملموس في أداء المصفاة، حيث مكّنت من استيراد نحو 318,949 طنّاً مترياً، بما يعادل 26.23% من إجمالي احتياجات البلاد. وقد انعكس هذا الدعم بشكل مباشر على استئناف الأنشطة التجارية وتعزيز الوضع المالي العام للمصفاة.

وعلاوة على أثرها المباشر على «سونارا»، أسهمت هذه الشراكة في دعم قطاع البترول في الكامبيرون بشكل أوسع، من خلال ضمان استمرارية توفر المنتجات البترولية المكررة وتعزيز أمن الطاقة الوطني. وتواصل المؤسسة دورها كمصدر رئيس لتمويل واردات المنتجات البترولية للمصفاة.

وفي هذا السياق، نعرب عن تقديرنا لهذه الشراكة المثمرة بين مصفاة «سونارا» ودولة الكامبيرون من جهة، والمؤسسة من جهة أخرى، ونتطلع إلى تعزيز هذا التعاون مستقبلاً من خلال إبرام اتفاقية تمويل جديدة بقيمة 150 مليون يورو.

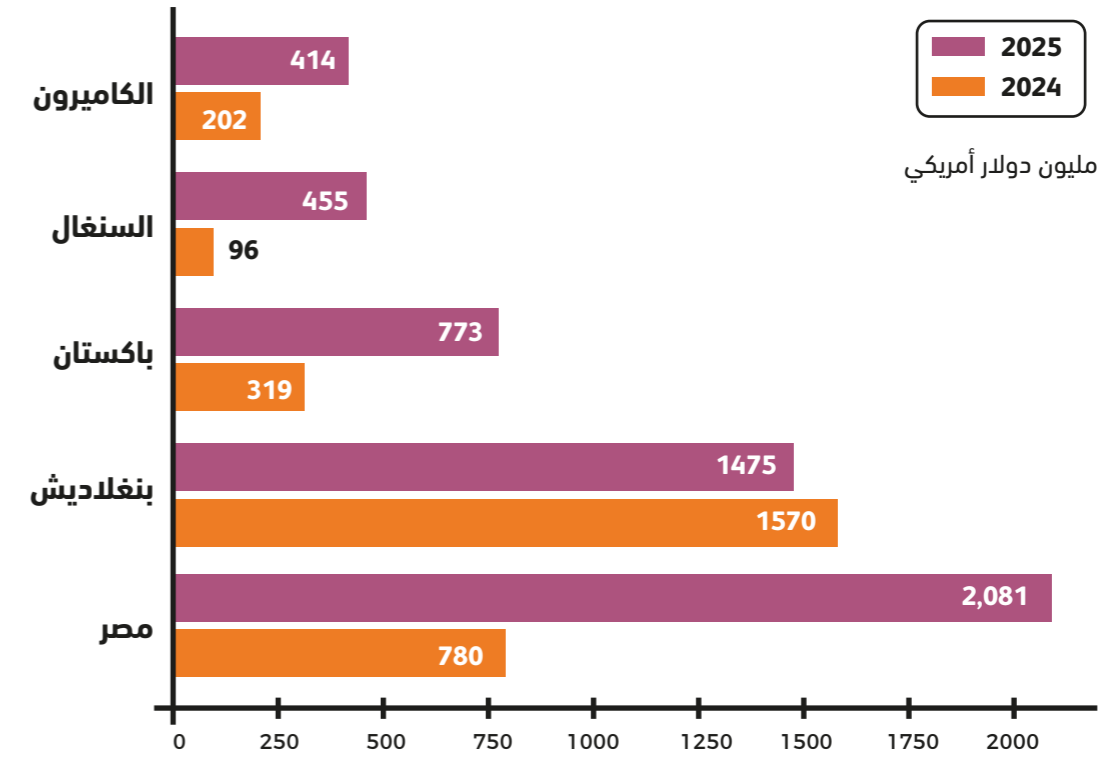


هارونا باكو

المدير العام - مصفاة سونارا

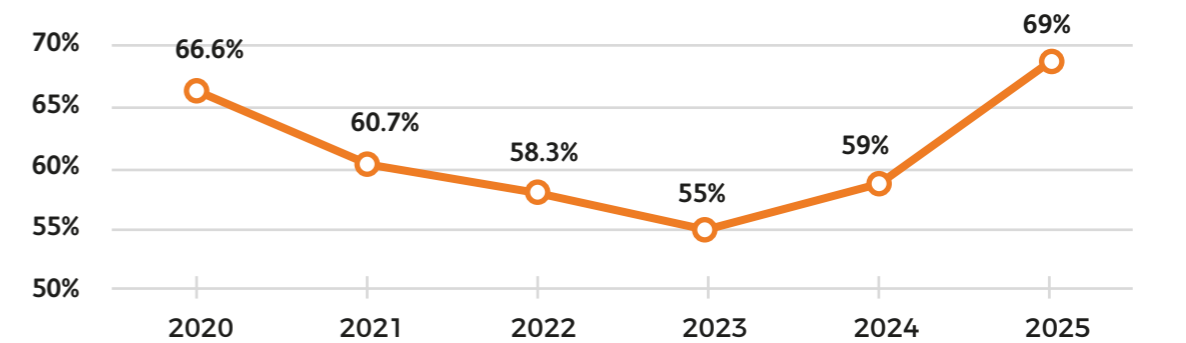


أكبر خمس دول مستفيدة من العمليات المعتمدة في قطاع الطاقة (مليون دولار أمريكي) عام 2025



المصدر: المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة

حصة تمويل قطاع الطاقة من إجمالي العمليات المعتمدة



حصة تمويل قطاع الطاقة من إجمالي العمليات المعتمدة

## شهادة عميل

"أسهم تعاوننا مع المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة في تحقيق أثر اقتصادي واجتماعي ملموس، إلى جانب تعزيز دور بنك التنمية في دعم أولويات التنمية الوطنية."

تعود بداية التعاون بين بنك التنمية في جزر القمر والمؤسسة إلى عام 2024. وقد تأسس البنك في عام 1981 كشركة مساهمة ذات طابع مختلط، ويضطلع بدور محوري في دعم التنمية الاجتماعية والاقتصادية في اتحاد جزر القمر، من خلال تمويل الأنشطة الإنتاجية، والتجارة، والإسكان، والقطاع العقاري.

وانطلقت الشراكة رسمياً في سبتمبر 2024، في إطار برنامج دعم مالي يهدف إلى تعزيز الأمن الغذائي في البلاد. وضمن هذا البرنامج، قامت حكومة جزر القمر بتعيين بنكين محليين، من بينهما بنك التنمية في جزر القمر، للعمل كبنوك منفذة لتسهيلات تمويل مرابحة بقيمة 20 مليون يورو قدمتها المؤسسة لصالح الدولة.

وقد أسهم هذا التمويل في تعبئة موارد مخصصة لاستيراد السلع الغذائية الأساسية، مما مكن البنك من توسيع محفظته الائتمانية وزيادة إيراداته، بالتوازي مع الإسهام في استقرار الإمدادات الغذائية على المستوى الوطني. ومن أبرز نتائج هذا البرنامج ضمان توفر الأرز بأسعار مناسبة، بعد ثلاث سنوات متتالية من نقص الإمدادات، وهو ما أحدث أثراً اجتماعياً ملموساً.

ومن منظور مؤسسي، انعكس هذا التعاون إيجاباً على الأداء المالي والتشغيلي للبنك، حيث ارتفعت محفظة الائتمان بنسبة 35% خلال الفترة بين عامي 2024 و2025، بما يعكس قوة الشراكة وأثرها المباشر.

وبالإضافة إلى دورنا كبنك منفذ لبرامج تمويل الأمن الغذائي، نتطلع إلى تعميق هذه الشراكة من خلال إقامة تعاون مباشر أوسع مع المؤسسة، بما يتيح لنا الاستفادة من نوافذها التمويلية لتعبئة الموارد، وتعزيز قدراتنا في مجالي التمويل الإسلامي وتمويل التجارة، ومواصلة دعم مسيرة التنمية الاقتصادية في جزر القمر.



أزالي حساني

الرئيس التنفيذي

بنك التنمية في جزر القمر



# الأمن الغذائي:

## ضمان استدامة إمدادات السلع الغذائية



لا يزال الحصول على غذاء صحي وميسور التكلفة يمثل تحدياً عالمياً، حيث يظل بعيد المنال بالنسبة لمليارات الأشخاص، كما لا يزال العالم متأخراً عن تحقيق الهدف الثاني من أهداف التنمية المستدامة المتعلق بالقضاء على الجوع وجميع أشكال سوء التغذية بحلول عام 2030. وفي هذا السياق، يعدّ توفير التمويل الكافي والسياسات المستهدفة أمرين مهمين لعكس هذه الاتجاهات وتعزيز النظم الغذائية الزراعية المرنة<sup>3</sup>.



وانطلاقاً من التزامها بدعم أهداف الأمن الغذائي في الدول الأعضاء، بلغت قيمة التمويل المعتمد لقطاع الأغذية والزراعة من قبل المؤسسة 1.58 مليار دولار أمريكي في عام 2025، وهو ما يمثل 16.84% من إجمالي العمليات المعتمدة البالغة 9.30 مليار دولار أمريكي. وقد استفادت من هذا التمويل 11 دولة عضو من خلال تنفيذ 22 عملية تمويلية، كانت أبرزها في كل من بوركينا فاسو ومصر وأوزبكستان. ومنذ إنشائها في عام 2008، بلغت قيمة العمليات المعتمدة التراكمية للقطاع حوالي 16 مليار دولار أمريكي.

وفي عام 2022، أطلقت مجموعة البنك الإسلامي للتنمية برنامج الاستجابة للأمن الغذائي (FSRP)، وهو حزمة بقيمة 10.54 مليار دولار أمريكي لمساعدة الدول الأعضاء على معالجة أزمة الأمن الغذائي العالمية. وخلال فترة 2022-2025، ساهمت المؤسسة بما يقارب 6.50 مليار دولار أمريكي لتمويل هذا القطاع استجابة للطلب المتزايد من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

في عام 2022، أطلقت مجموعة البنك الإسلامي للتنمية برنامج الاستجابة للأمن الغذائي (FSRP) ساهمت المؤسسة بما يقارب

**6.50 مليار دولار أمريكي**

تمويل هذا القطاع استجابة للطلب المتزايد من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي

في عام 2022، أطلقت مجموعة البنك الإسلامي للتنمية برنامج الاستجابة للأمن الغذائي (FSRP) ساهمت المؤسسة بما يقارب

**10.54 مليار دولار أمريكي**

لمساعدة الدول الأعضاء على معالجة أزمة الأمن الغذائي العالمية

في عام 2022، أطلقت مجموعة البنك الإسلامي للتنمية برنامج الاستجابة للأمن الغذائي (FSRP) ساهمت المؤسسة بما يقارب

**16 مليار دولار أمريكي**

منذ إنشائها في عام 2008

في عام 2022، أطلقت مجموعة البنك الإسلامي للتنمية برنامج الاستجابة للأمن الغذائي (FSRP) ساهمت المؤسسة بما يقارب

**1.58 مليار دولار أمريكي**

لقطاع الأغذية والزراعة

<sup>3</sup> منظمة الأغذية والزراعة، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، اليونيسيف، برنامج الأغذية العالمي ومنظمة الصحة العالمية، حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم عام 2024 | /1707842/https://www.fao.org/agrifood-economics/publications/detail/en/c

## دراسة حالة

### تعزيز الأمن الغذائي في بنغلاديش: تقود المؤسسة تسهيل تمويل جماعي تاريخي بقيمة 100 مليون دولار أمريكي

يُعدّ القطاع الزراعي ركيزة أساسية في اقتصاد بنغلاديش، حيث يسهم بنحو 11% من الناتج المحلي الإجمالي، ويوفر سبل العيش لأكثر من ثلث القوى العاملة في البلاد. وفي إطار دعم جهود تعزيز الأمن الغذائي، دخلت المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة في شراكة مع حكومة بنغلاديش لترتيب تمويل في الوقت المناسب لاستيراد الأسمدة من الأسواق الدولية.

وكخطوة أولى ضمن هذه المبادرة الاستراتيجية، قامت المؤسسة بترتيب تسهيل تمويل مشترك بصيغة المرابحة بقيمة 100 مليون دولار أمريكي، بالتعاون مع بنك التصدير والاستيراد السعودي وصندوق الأوبك للتنمية الدولية. وقد ضم هذا التسهيل لصالح حكومة بنغلاديش، فيما تولت مؤسسة التنمية الزراعية في بنغلاديش (BADC) — وهي مؤسسة مملوكة للدولة تتبع وزارة الزراعة — دور الجهة المنفذة.

ولا تقتصر أهمية هذه الشراكة، التي تُعد الأولى من نوعها، على تعزيز الأمن الغذائي الوطني فحسب، بل تمثل أيضاً نموذجاً رائداً لتنسيق الجهود بين شركاء التنمية، بما يسهم في دعم تدفقات التجارة داخل دول منظمة التعاون الإسلامي.

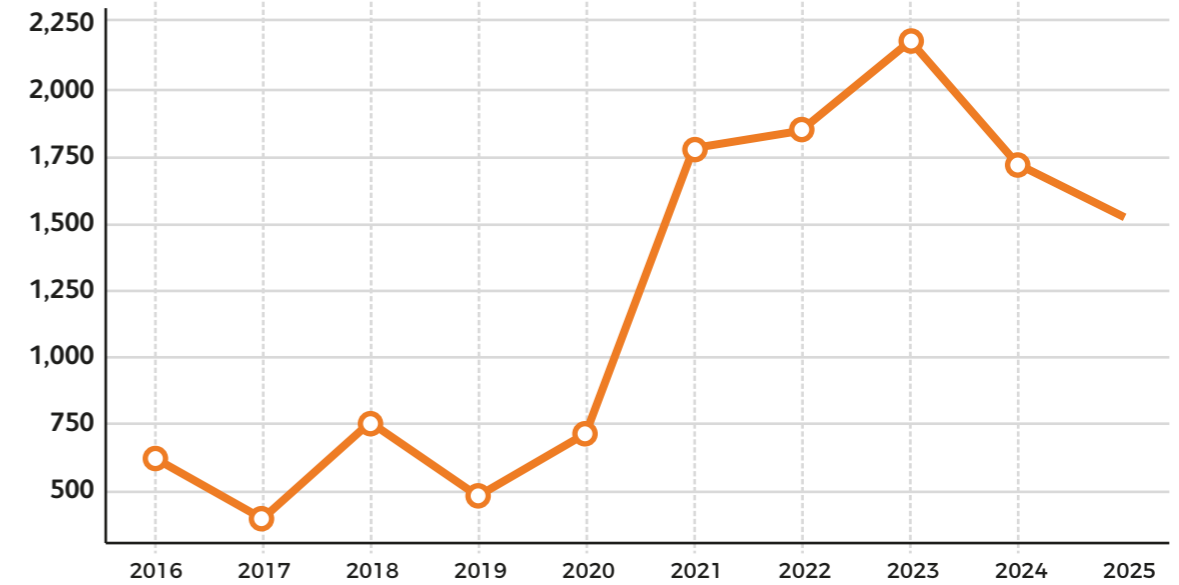
ورغم هذه الجهود، لا يزال المزارعون في بنغلاديش يواجهون تحديات متعددة، تشمل المخاطر المرتبطة بتغير المناخ، مثل الفيضانات والجفاف، إلى جانب ارتفاع تكاليف المدخلات الزراعية. ومن المتوقع أن يسهم هذا التمويل في استعادة نحو 7.90 مليون شخص، معظمهم من مزارعي الأرز، من خلال ضمان توافر الأسمدة الأساسية في الوقت المناسب، بما يدعم الحفاظ على إنتاجية المحاصيل وتحسينها، ويعزز استدامة سبل العيش في المناطق الريفية، ويسهم في استقرار سلاسل الإمداد الغذائي.

وتندرج هذه العملية ضمن برنامج تمويلي سنوي أوسع بقيمة 2.75 مليار دولار أمريكي للفترة (2025-2026)، تم تنفيذه بين المؤسسة وحكومة بنغلاديش، بهدف تعزيز مرونة البلاد في قطاعي الغذاء والطاقة. وتُعدّ المؤسسة الجهة الخارجية الوحيدة التي تدعم واردات بنغلاديش من الأسمدة، حيث تسهم بنحو 12.50% من إجمالي الاحتياجات الوطنية، بما يعكس دورها الاستراتيجي في دعم هذا القطاع الحيوي. كما يتماشى هذا التدخل مع أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما الهدف الأول (القضاء على الفقر)، والهدف الثاني (القضاء على الجوع)، والهدف الثالث (الصحة الجيدة والرفاه).

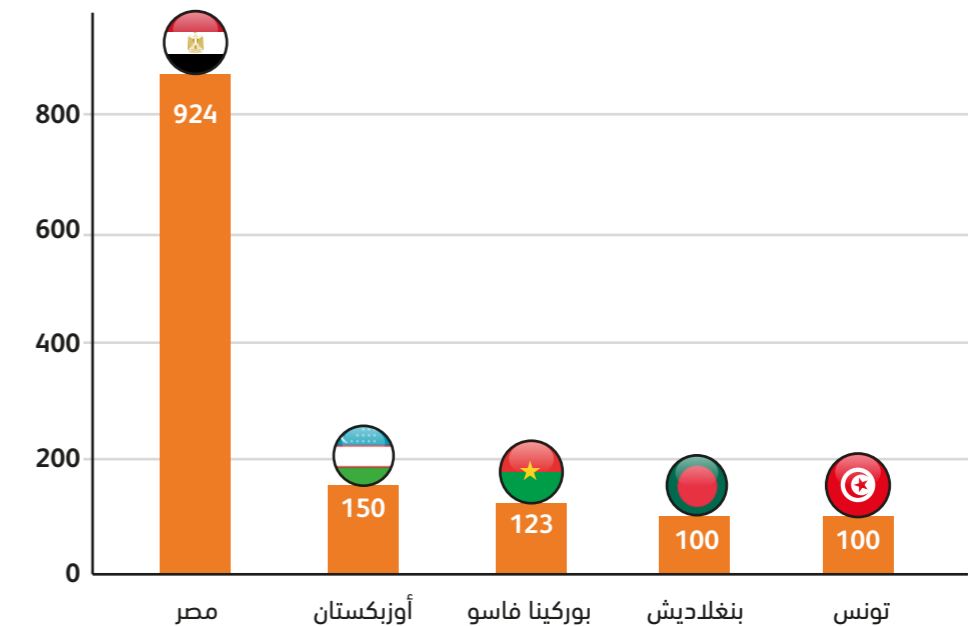
ومنذ بدء عملياتها في عام 2008، قدمت المؤسسة أكثر من 24 مليار دولار أمريكي لتمويل الأنشطة في بنغلاديش، تأكيداً لالتزامها المستمر بدعم التجارة، وتعزيز التنمية المستدامة، وتحسين سبل العيش.



العمليات المعتمدة للمؤسسة في قطاع الغذاء والزراعة بين عامي 2016-2025 (مليون دولار أمريكي)



أكبر خمس دول مستفيدة من العمليات المعتمدة في قطاع الغذاء والزراعة في عام 2025 (مليون دولار أمريكي)



## شهادة عميل

### "تجاوزت شراكتنا مع المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة نطاق التمويل، لتصبح مصدراً مهماً للخبرة والثقة والقيمة طويلة الأجل لمؤسستنا."

يقدم بنك رابيتابانك مجموعة متكاملة من الخدمات المالية في أذربيجان، تشمل الخدمات المصرفية للأفراد، وتمويل الشركات، وطول تمويل التجارة. ومنذ انطلاق التعاون مع المؤسسة في سبتمبر 2023، أسهمت هذه الشراكة في تعزيز نطاق خدمات البنك وتطوير قدراته في مجال تمويل التجارة.

وقد أتاح التعاون مع المؤسسة الوصول إلى طول تمويل تجاري مخصصة ومتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، مما عزز قدرة البنك على تلبية احتياجات شريحة متنامية من العملاء الباحثين عن طول تمويل إسلامي. وأسهم ذلك في توسيع قاعدة العملاء، وتعميق العلاقات معهم، وتحسين كفاءة تنفيذ المعاملات التجارية.

كما اضطلعت المؤسسة بدور محوري في تلبية احتياجات العملاء الذين يواجهون محدودية في الوصول إلى التمويل الإسلامي ضمن الأسواق المالية التقليدية. وفي مثل هذه الحالات، وفّرت طول التمويل التي تقدمها المؤسسة دعماً موثوقاً وفي الوقت المناسب، بما ساعد على ضمان استمرارية التدفقات التجارية وتعزيز ثقة العملاء.

وإلى جانب الأثر المالي المباشر، أسهمت هذه الشراكة في تحقيق قيمة مضافة على المستوى المؤسسي، حيث ساعدت المكانة المرموقة للمؤسسة وخبرتها المتخصصة في تمويل التجارة الإسلامي في تعزيز سمعة البنك في السوق، وزيادة ثقة العملاء، وترسيخ موقعه في هذا المجال.

وبصورة عامة، تجاوز التعاون مع المؤسسة كونه علاقة تمويلية تقليدية، ليصبح شراكة استراتيجية تسهم في نقل المعرفة، وتقديم الإرشاد، وتعزيز الثقة، بما يدعم رسالة البنك في تقديم حلول مالية أخلاقية وشاملة وعالية الجودة.



للا مامادلي

رئيسة قسم العلاقات الدولية

بنك ربيطا



## إطلاق الإمكانيات: تمكين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والقطاع الخاص

تعدّ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ركيزة أساسية في النشاط الاقتصادي ومركزاً رئيسياً للإنتاج والتجارة عبر الحدود، إلا أنها لا تزال تواجه تحديات مستمرة في الوصول إلى طول تمويل التجارة. وانطلاقاً من إدراكها لهذه الفجوة، واصلت المؤسسة تعميق تعاونها مع القطاع الخاص، مع التركيز بشكل كبير على دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وفي عام 2025، بلغت قيمة خط التمويل المعتمد من المؤسسة 1.20 مليار دولار أمريكي بغية تعزيز القدرة التنافسية والمرونة للمؤسسات الصغيرة.

وبلغت عمليات تمويل التجارة المعتمدة لدعم القطاع الخاص 1.35 مليار دولار أمريكي، وهو ما يمثل زيادة عن قيمة العمليات المعتمدة التي بلغت 1.10 مليار دولار أمريكي في عام 2024، بما يعكس استمرار النمو في دعم القطاع الخاص على أساس سنوي، رغم التحديات التي يشهدها الاقتصاد العالمي والإقليمي. وقد أسهمت هذه التمويلات في تمكين الشركات من تأمين المدخلات الأساسية، وتوسيع عملياتها، وتعزيز مشاركتها في التجارة الإقليمية والدولية.

وعلى صعيد توسيع قاعدة العملاء، دعمت المؤسسة خلال عام 2025 نحو 55 عميلاً نشطاً من القطاع الخاص، مقارنة بـ 47 عميلاً في عام 2024، مع انضمام تسعة عملاء جدد، بما يعكس تنامي حضور المؤسسة في هذا القطاع الحيوي. ومنذ تأسيسها في عام 2008، بلغ إجمالي التمويل التراكمي الموجه للقطاع الخاص نحو 19.60 مليار دولار أمريكي، في تأكيد على التزام المؤسسة طويل الأمد بدعم نمو تجارة القطاع الخاص في الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي. ومن خلال توسيع نطاق الوصول إلى تمويل التجارة المتوافق مع الشريعة الإسلامية، وتعزيز دور الشركات الخاصة في النشاط الاقتصادي، تسهم المؤسسة في بناء اقتصادات أكثر مرونة وشمولاً، وقادرة على تحقيق نمو مستدام في مختلف أنحاء المنطقة.

في عام 2025، بلغت قيمة خط التمويل المعتمد

**1.20 مليار دولار أمريكي**

بغية تعزيز القدرة التنافسية والمرونة للمؤسسات الصغيرة.

بلغت عمليات تمويل التجارة المعتمدة

**1.35 مليار دولار أمريكي**

لدعم القطاع الخاص

ومنذ تأسيسها في عام 2008، بلغ إجمالي التمويل التراكمي

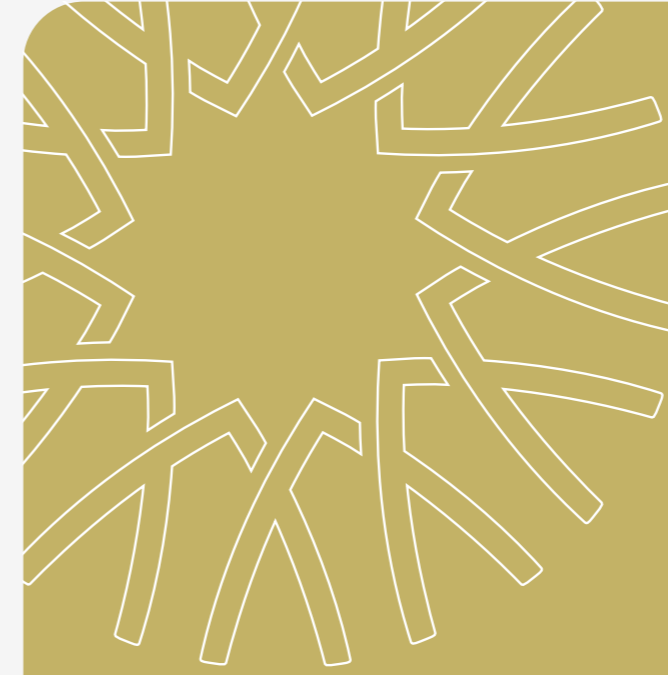
**19.60 مليار دولار أمريكي**

للقطاع الخاص

## تعزيز التعاون التجاري بين الأقاليم وداخلها

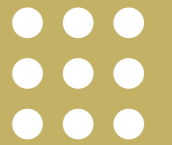
شهد عام 2025 استمرار تأثير مجموعة من العوامل المتداخلة، من بينها التوترات الجيوسياسية والتجارية والاضطرابات السياسية وتداعيات تغير المناخ، والتي أسهمت مجتمعة في تصاعد التحديات المرتبطة بالأمن الغذائي العالمي. وفي هذا السياق، برزت اتجاهات متزايدة نحو إبرام اتفاقيات تجارية جديدة بين دول الجنوب، ركزت على تعزيز مرونة التجارة و استدامتها في ظل تقلبات الأسواق العالمية. قد أسهمت هذه الاتفاقيات في إتاحة فرص تجارية أكثر شمولاً، وتعزيز سلاسل التوريد الإقليمية- لا سيما في السلع الاستراتيجية - إلى جانب دعم تطوير القدرات والبنية التحتية المستدامة.

وفي عام 2025، واصلت المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة جهودها في تنمية التجارة دعماً للتكامل الاقتصادي الإقليمي من خلال تعزيز التعاون التجاري بين الأقاليم وبناء القدرات وتطوير البنية التحتية التجارية في الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي. وقد نفذت هذه المبادرات من خلال مجموعة من البرامج الرئيسية والحلول التجارية المتكاملة والتدخلات المستهدفة لتغطي أكثر من 45 دولة عضو في إفريقيا والشرق الأوسط وآسيا الوسطى.



# 03

## ابتكار حلول لتنمية التجارة والاقتصاد



## بناء القدرات وتيسير التجارة في إطار اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية

إلى مواصلة ما لا يقل عن 75% من قائمة المعايير المحددة، وتقليل الحواجز الفنية أمام التجارة، ودعم القدرة التنافسية لصناعة الأزياء الإفريقية.

### مبادرات سلاسل القيمة الزراعية

تشمل المبادرات الأخرى مشروع برنامج المجمعات الزراعية الإفريقية المشتركة (CAAPs) بالتعاون مع منتدى البحوث الزراعية في إفريقيا (FARA)، الذي يعزز إنشاء متنزهات زراعية لتكون مراكز متكاملة للإنتاج الزراعي والمعالجة والتسويق. وتعزز هذه التدخلات تكامل سلسلة القيمة، وتحسين الأمن الغذائي، وتدعم العمالة الريفية والتنمية الصناعية الزراعية.

كما توفر هذه البرامج رؤى تحليلية مهمة حول احتياجات القطاع الخاص وأولويات الاستثمار وفرص السوق، بما يدعم تصميم البرامج المستقبلية ويسهم في إثراء التعاون على المستوى الإقليمي.

في إطار دعم التنفيذ الفعال لاتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية، جرى توسيع نطاق أنشطة برنامج جسور التجارة العربية الإفريقية لبناء القدرات وتيسير التجارة التي تستهدف المصدرين ومؤسسات دعم التجارة وصانعي السياسات. وركزت هذه المبادرات على تعزيز فهم فرص السوق التي توفرها الاتفاقية ومتطلبات التصدير والامتثال للمعايير الدولية، وبالتالي تعزيز جاهزية القطاع الخاص وتحسين كفاءة المؤسسات الداعمة للتجارة.

شملت المبادرات الرئيسة مواصلة المعايير بالتعاون مع المنظمة الإفريقية للمواصفات والمقاييس (ARSO). وبناءً على نجاح التعاون السابق بشأن مواصلة قطاعي الأدوية والأجهزة الطبية، جرى توسيع المبادرة لتشمل قطاعي المنسوجات والمنتجات الجلدية، اللذين أدرجهما اللجنة الاقتصادية لإفريقيا والمجمعات الاقتصادية الإقليمية ضمن سلاسل القيمة الإقليمية ذات الأولوية. وتهدف هذه المبادرة، التي تمتد من 2023 إلى 2026،



## برنامج جسور التجارة العربية الإفريقية (AATB)



ومنذ نوفمبر 2025، شدد البرنامج أكثر من 9.68 مليون دولار أمريكي من المؤسسات الأعضاء والدول المشاركة لدعم مبادرات تنمية التجارة في القطاعات ذات الأولوية. ويعمل البرنامج ضمن إطار حوكمة مؤسسي يضمن الشفافية والمساءلة بما يتماشى مع الأهداف التنموية للمؤسسة. كما يستفيد البرنامج من شراكات قوية مع الجهات المؤسسية - مجموعة البنك الإسلامي للتنمية وبنك التصدير والاستيراد الإفريقي (Afreximbank) والمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في إفريقيا (BADEA) - بالإضافة إلى المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص (ICD) والمؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وإثتمان الصادرات (ICIEC)، بما يضمن التكامل بين تمويل للتجارة والمساعدة الفنية وأدوات التخفيف من المخاطر.

وتشمل الدول الأعضاء في البرنامج كلاً من: بنين وبوركينا فاسو والكاميرون وكوت ديفوار ومصر وموريتانيا والمغرب ونيجيريا والسنغال وتوغو وتونس، إلى جانب مشاركة المملكة العربية السعودية وجيبوتي وغينيا وغامبيا كدول مراقبة.

لا تزال التجارة بين الاقتصادات العربية والإفريقية تواجه تحديات هيكلية، تشمل تشرد الأسواق ومحدودية الربط التجاري وفجوات القدرات لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وارتفاع تكاليف الخدمات اللوجستية، إلى جانب التفاوت في جاهزية الدول للاستفادة من أطر التجارة الإقليمية مثل اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية (AfCFTA).

واستجابة لهذه التحديات، يعالج برنامج جسور التجارة العربية الإفريقية، الذي أطلقته المؤسسة في عام 2017 بالتعاون مع مجموعة البنك الإسلامي للتنمية وبنك التصدير والاستيراد الإفريقي (Afreximbank) والمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في إفريقيا (BADEA)، هذه العوائق الهيكلية طويلة الأجل من خلال اتباع نهج متكامل يجمع بين تيسير التجارة وبناء القدرات ومواصلة المعايير وتفعيل دول القطاع الخاص، يساهم في تحقيق نمو اقتصادي شامل وتعزيز التكامل الإقليمي.



## البرامج القطرية في برنامج جسور التجارة العربية الإفريقية

تعتمد البرامج القطرية على تقديم تدخلات مخصصة تستجيب لاحتياجات كل دولة عضو من خلال إعداد توصيات سياسية وتنفيذ مبادرات لبناء القدرات في القطاعات المستهدفة من أجل إطلاق الإمكانيات الاقتصادية للدول الأعضاء وتعزيز القدرة التنافسية وتحقيق الازدهار المشترك بين المنطقتين العربية والإفريقية.

وخلال عام 2025، شمل البرنامج سبعة برامج قطرية تضمنت 21 مبادرة قيد التنفيذ في كل من: بنين والكاميرون ومصر وموريتانيا والسنغال وتوغو وتونس.

وعقب انضمام بوركينا فاسو وكوت ديفوار ونيجيريا، بدأت الأعمال التحضيرية لإطلاق برامجها القطرية، ومن المتوقع أن يبدأ تنفيذها بحلول عام 2026.



## دراسة حالة

### بناء نظام وطني مستدام لتعزيز زراعة القمح المحلي في موريتانيا

في إطار برنامج جسور التجارة العربية الإفريقية، تدعم المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة جهود موريتانيا الرامية إلى تعزيز إنتاج القمح المحلي، من خلال تنفيذ مشروع متكامل يركز على إدخال أصناف محسنة عالية الإنتاجية، وتطبيق الممارسات الزراعية الجيدة، وبناء نظام وطني مستدام لتكاثر البذور وضمان جودتها ونقل المعرفة.

ويرتكز المشروع على تعزيز دور المؤسسات الوطنية في مجالات البحث الزراعي والإرشاد، بما يساهم في ترسيخ قاعدة مؤسسية قادرة على دعم استدامة الإنتاج الزراعي وتحسين كفاءته.

وخلال الموسم الأول، نجح المشروع في تنفيذ دورة زراعية تجريبية متكاملة شملت توزيع البذور المحسنة، والتطبيقات الحقلية، والحصاد، وعمليات ما بعد الحصاد، مما أتاح نموذجاً عملياً قابلاً للتوسع. وتشير النتائج إلى تحقيق زيادة ملحوظة في الإنتاجية بلغت نحو 600% لصف القمح المحسن (أكساد)، مقارنة بالأصناف المحلية المزروعة في نفس المنطقة.

كما شمل المشروع تنفيذ برامج تدريب فني متخصصة ركزت على أفضل الممارسات الزراعية، بما في ذلك تحسين الإنتاجية، وتقنيات تكاثر البذور، وضمان نقاء الأصناف، وإدارة عمليات التخزين، وذلك بهدف تعزيز كفاءة النظام الوطني للبذور المعتمدة وتحسين إدارة مرحلة ما بعد الحصاد.

وأفضت النتائج الإيجابية للمشروع إلى إنشاء برنامج وطني لتطوير زراعة القمح ضمن المركز الوطني للبحوث الزراعية في ركيز، مما يعزز استدامة الجهود بعد انتهاء المرحلة التجريبية.

وبالاستفادة من تعزيز القدرات المحلية، وتحسين الأداء الزراعي، وترسيخ البنية المؤسسية، أصبح المشروع مهياً للتوسع من خلال زيادة المساحات المزروعة وتكرار الممارسات المحسنة، بما يساهم في تسريع تطوير سلسلة قيمة القمح وتعزيز الأمن الغذائي في موريتانيا.



### المرحلة الثانية من برنامج مبادرة المساعدة من أجل التجارة للدول العربية (الأفتياس 2.0):

**aftias2.0**  
Aid for Trade Initiative  
for the Arab States

تعدّ المرحلة الثانية من مبادرة المساعدة من أجل التجارة للدول العربية (2.0 AftIAS) برنامجاً إقليمياً يهدف إلى تعزيز القدرة التنافسية التجارية ودعم التكامل الاقتصادي بين الدول العربية، ويركز البرنامج على تيسير التجارة، وبناء القدرات، وتعزيز وصول المؤسسات إلى الأسواق، ولا سيما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من خلال الحد من العوائق التجارية، وتحسين الأطر التنظيمية، وتعزيز بيئة أعمال أكثر شمولاً.

كما يولي البرنامج اهتماماً خاصاً بتمكين رائدات الأعمال والشباب، بما يعزز مشاركتهم الفاعلة في الأنشطة الاقتصادية والتجارية، ومنذ إنطلاقه في عام 2021، نجح البرنامج في حشد نحو 12.90 مليون دولار أمريكي لدعم مجموعة من المشاريع الإقليمية والوطنية في الدول والمنظمات المستفيدة في المنطقة العربية.





## برنامج ربط التجارة بين دول آسيا الوسطى :(TCCA+)

## وقد جرى تنفيذ المشاريع الآتية في إطار برنامج ربط التجارة بين دول آسيا الوسطى في عام 2025:

### مبادرات تيسير التجارة والتجارة بدون أوراق

تم إحراز تقدم في تعزيز تيسير التجارة الإقليمية والتحول الرقمي من خلال تطوير مشروع التجارة بدون أوراق بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ (ESCAP) التابعة للأمم المتحدة، وتحقيق تقدم ملموساً في تعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر الموجه للتصدير باعتباره محركاً للتكامل الإقليمي والقدرة التنافسية في المنطقة. وقد أسهم إعلان دوشانبي الصادر في نوفمبر 2024 في توحيد الجهود الإقليمية نحو جعل آسيا الوسطى وجهة استثمارية متكاملة، مع التركيز على القطاعات الخضراء والرقمية. كما تم إحراز تقدم ملحوظ في عدد من الدول من بينها أذربيجان، من خلال تحديد أولويات القطاعات تحت إشراف وكالة ترويج الصادرات والاستثمار (AZPROMO).

### الحوار السياسي والمشاركة الإقليمية

خلال عام 2025، ساهمت المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة من خلال برنامج ربط التجارة بين دول آسيا الوسطى بشكل فعال في الحوارات السياسية الإقليمية والدولية بشأن تيسير التجارة والتعاون الإقليمي. وشملت أبرز المشاركات اجتماع فريق الخبراء حول "تيسير التجارة من أجل التنمية المستدامة" (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ التابعة للأمم المتحدة، Almati، مارس 2025)؛ الاجتماع الثالث عشر للجنة الوطنية الإقليمية لتيسير التجارة (NTFC) لآسيا الوسطى (مع الوكالة الألمانية للتعاون الدولي GIZ، أبريل 2025)؛ وأسبوع التجارة بدون أوراق 2025 (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ التابعة للأمم المتحدة، بانكوك، يونيو 2025). وقد أسهمت هذه المشاركات في تعزيز دور المؤسسة بوصفها شريكاً معرفياً ومنسقاً إقليمياً، إلى جانب دعم تصميم البرامج وتطوير السياسات التجارية.

### تعزيز الصادرات من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI)

انطلق المشروع في يوليو 2024 بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ (ESCAP) التابعة للأمم المتحدة، وحقق تقدماً ملموساً في تعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر الموجه للتصدير باعتباره محركاً للتكامل الإقليمي والقدرة التنافسية في المنطقة. وقد أسهم إعلان دوشانبي الصادر في نوفمبر 2024 في توحيد الجهود الإقليمية نحو جعل آسيا الوسطى وجهة استثمارية متكاملة، مع التركيز على القطاعات الخضراء والرقمية. كما تم إحراز تقدم ملحوظ في عدد من الدول من بينها أذربيجان، من خلال تحديد أولويات القطاعات تحت إشراف وكالة ترويج الصادرات والاستثمار (AZPROMO).

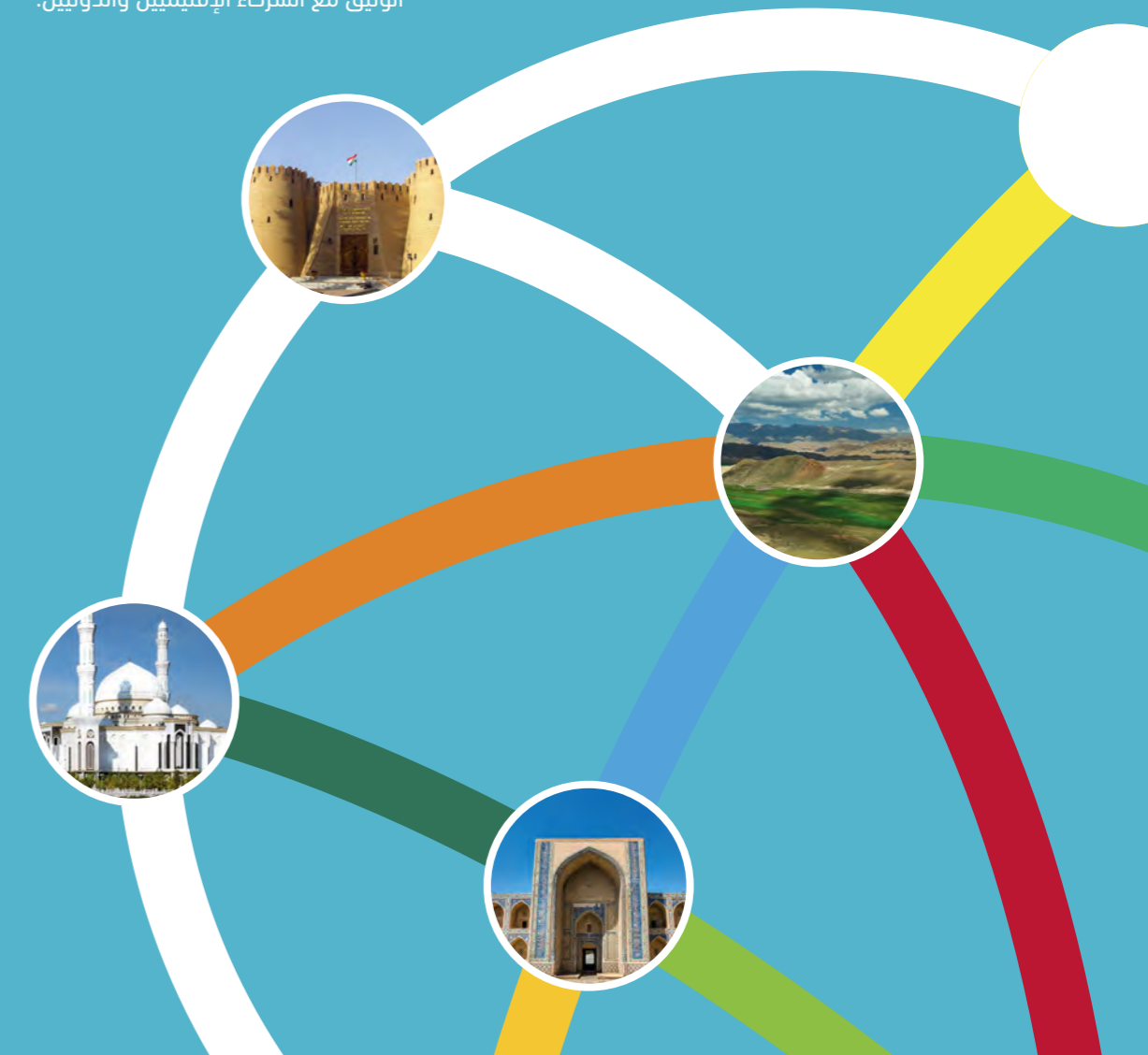
وفي إطار تعزيز مشاركة المستثمرين، وافقت المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة على تنظيم اجتماع لرؤساء وكالات ترويج الاستثمار (IPA) على هامش مؤتمر الاستثمار العالمي (WIC) في الرياض، مما يوفر منصة للتنسيق والحوار مع المستثمرين الدوليين.

كما قدمت المؤسسة الدعم لتنفيذ برنامج تسريع آسيا الوسطى+ في أغسطس 2025 لتمكين 14 شركة ناشئة رقمية من التوسع وزيادة وصولها إلى الأسواق الإقليمية والدولية، مما يعزز عملية الربط بين الابتكار والاستثمار ونمو الصادرات.

### إنشاء شبكة منظمات ترويج التجارة (TPO) الخاصة بدول برنامج ربط التجارة بين دول آسيا الوسطى

شهد عام 2025 توقيع اتفاقيات تعاون مع الوكالات الوطنية المعنية بترويج التجارة وتطوير الصادرات، بهدف إنشاء شبكة إقليمية لمنظمات ترويج التجارة ضمن إطار البرنامج.

وتهدف هذه الشبكة إلى تعزيز التنسيق المؤسسي، وتبادل المعرفة، وتنفيذ مبادرات مشتركة لترويج التجارة، بما يساهم في تحسين جودة وفعالية خدمات دعم الصادرات، لا سيما للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر في المنطقة.



## برنامج تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابع للمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة

المحلية، وتعزيز الشفافية، وتحسين تنسيق السياسات، بما يسهم في دعم الأمن الغذائي في قطاع استراتيجي.

أما في بوركينافاسو، فتتعاون المؤسسة مع شركة «سوفيتكس» لتعزيز خدماتها الاستشارية من خلال اعتماد ممارسات الإدارة المتكاملة للآفات، بهدف تحسين الإنتاجية، والحد من الآثار البيئية، وتعزيز استدامة سلسلة قيمة القطن، التي تمثل ركيزة أساسية للمصادر والدخل الريفي.

ومن خلال منصة حلول التجارة المتكاملة، واصلت المؤسسة أيضاً الترويج لتمويل التجارة الإسلامي بوصفه حل التمويل الشامل والأخلاقي. ففي عام 2025، جرى تنظيم ورش عمل تدريبية مخصصة حول تمويل التجارة الإسلامي لزيادة الوعي وتعميق الفهم الفني وتسهيل تبادل المعرفة بين أصحاب المصلحة من المؤسسات المالية العامة والخاصة والكيانات غير المالية والمنظمات الحكومية والهيئات التنظيمية. تدعم هذه المشاركات تطوير أنظمة بيئية مواتية للتمويل التجاري المتوافق مع الشريعة الإسلامية وتعزز دور المؤسسة باعتبارها محفزاً لتطوير تمويل التجارة الإسلامي.

ويُعد برنامج تنمية صادرات البن في إندونيسيا مثالاً بارزاً على هذا النهج، حيث واصل تحقيق نتائج إيجابية خلال عام 2025. ويدعم البرنامج منتجي البن من خلال نموذج تطوير المدربين، الذي يركز على نقل المعرفة الفنية المتقدمة إلى المدربين المحليين، وتمكين المزارعين من تطوير مشاريعهم الزراعية وتوسيع نطاقها. ومن خلال تحسين المهارات، وتعزيز جودة الإنتاج، وتشجيع تنوع مصادر الدخل، يسهم البرنامج في دعم سبل العيش المستدامة وتعزيز جاهزية التصدير عبر سلسلة قيمة البن.

واستناداً إلى هذا النهج، تم اعتماد أربع مبادرات جديدة لتنمية التجارة خلال عام 2025 في كل من بوركينافاسو، والكاميرون، وكازاخستان، وأوزبكستان، بما يعكس التوجه المتزايد نحو ربط التمويل بالإصلاحات المؤسسية وتطوير الأسواق.

وفي أوزبكستان، تنفذ المؤسسة مشروعاً بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO)، يهدف إلى دعم صندوق الدعم الحكومي للزراعة التابع لوزارة الاقتصاد والمالية، من خلال تطوير آليات قائمة على السوق لتحقيق استقرار أسعار القمح



صغيرة ومتوسطة إلى التمويل، بما يعزز دورها في النشاط الاقتصادي المحلي ويسهم في تنمية القطاع الخاص.

### حلول التجارة المتكاملة

في عام 2025، واصلت المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة تعزيز الأثر التنموي لعملياتها من خلال اعتماد نهج متكامل يربط بين تمويل التجارة والتدخلات المستهدفة لتنمية التجارة. ومن خلال نهج حلول التجارة المتكاملة، تستكمل المؤسسة التمويل بالمساعدة الفنية وبناء القدرات والدعم المؤسسي، بما يمكن الدول الأعضاء من معالجة القيود الهيكلية وتعزيز سلاسل القيمة وزيادة مرونة اقتصاداتها.

صُمم برنامج دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في غرب إفريقيا لمعالجة فجوات تمويل التجارة التي تواجهها هذه المؤسسات وتعزيز قدرتها على الوصول إلى التمويل، بما يسهم في دعم نموها واستدامتها. ويعتمد البرنامج نهجاً متكاملًا يحقق أثراً مزدوجاً، يستهدف كلا من المؤسسات المالية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

فعلى مستوى المؤسسات المالية، يسهم البرنامج في تطوير عروض منتجات تمويل التجارة، وتعزيز ممارسات الإقراض من خلال توفير التدريب المتخصص وأدوات التقييم، بما يرفع كفاءة إدارة المخاطر ويعزز القدرة على تمويل هذا القطاع الحيوي.

أما على مستوى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فيركز البرنامج على تحسين فرص الحصول على التمويل، من خلال بناء القدرات الفنية والإدارية، مما يسهم في تعزيز الجدارة الائتمانية وتقليل معدلات التعثر. وفي عام 2025، تم تنفيذ البرنامج في الكاميرون بالشراكة مع بنك أفريلاندي فيريست ووكالة تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (APME)، حيث انطلق التنفيذ في يناير 2025. ويعمل البرنامج حالياً على دعم وصول ما يصل إلى 120 مؤسسة



وقد دعمت المؤسسة أنشطة بناء القدرات المستهدفة حيث تم تدريب الطلاب والمزارعين والفنيين والعمال في قطاع التصنيع الغذائي. وبحلول عام 2025، تم تدريب أكثر من 734 مشاركاً في مجالات الزراعة والتصنيع وممارسات الصناعات الغذائية، مما أسهم في تعزيز المهارات عبر مختلف مراحل سلسلة القيمة.

كما ساهمت المبادرة في تعزيز القدرات الفنية في مجالات الإنتاج الزراعي، والمعالجة، وسلامة الأغذية، وإدارة الجودة، إلى جانب دعم الامتثال للمعايير الدولية. وبذلك، أصبح المركز منصة وطنية مستدامة لتعزيز الابتكار، وزيادة القيمة المضافة، وتحسين تنافسية قطاع الطماطم في مصر.



### المركز الخدمي التعليمي لسلسلة قيمة الطماطم

في إطار تعزيز التعاون في مجالي التنمية الصناعية والزراعية، أنشأت المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) والوكالة الوطنية للتعاون الإنمائي، مركزاً خدمياً تعليمياً لسلسلة قيمة الطماطم في جامعة الإسكندرية.

جرى إنشاؤه كمركز وطني للتميز يهدف إلى تطوير سلسلة قيمة الطماطم في مصر من خلال توفير التدريب والخدمات التطبيقية ونقل التكنولوجيا لإنتاج الطماطم ومعالجتها.

بإشراف التحالف الإفريقي للتجارة الإلكترونية وبالتعاون مع المؤسسة والاتحاد. وقد أثبتت تجربة تطبيقية في الوقت الفعلي على ممر داكار-كاتي فاعلية عملية شهادات المنشأ الإلكترونية بالكامل وأكدت جدوى توسيع نطاقها على المستوى الإقليمي. ويجري حالياً تنفيذ المشروع في بوركينا فاسو وكوت ديفوار وتوغو.

### كيفية التصدير في إطار منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية

صمم بنك التصدير والاستيراد الإفريقي «أفريكسمبك» بالتعاون مع المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة برنامجاً لبناء القدرات يهدف إلى تمكين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الاستفادة الكاملة من الفرص التي توفرها اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية. ويعتمد البرنامج نموذجاً تدريبياً هجيناً يجمع بين التعلم الإلكتروني وورش العمل الحضرية، ويستهدف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأصحاب المصلحة في مجال التجارة، بما في ذلك الجهات الجمركية، ومقدمي الخدمات اللوجستية، والمؤسسات المالية.

وقد تم تنفيذ البرنامج حتى الآن في 15 دولة، منها ثماني دول أعضاء في مجموعة البنك الإسلامي للتنمية، ووصل إلى أكثر من 300 مؤسسة صغيرة ومتوسطة من المصدرين وأصحاب المصلحة. كما تم تدريب 150 مدرباً محلياً، بما يعزز استدامة المعرفة وبناء القدرات على المستوى الوطني.

ويتوفر المنهج التدريبي حالياً باللغتين الإنجليزية والفرنسية، مع خطط لإتاحته باللغة العربية إلى جانب تطوير دراسات حالة إقليمية. كما تم تنظيم ورشتان وطنيتين في جزر القمر والجزائر خلال عام 2025، مما يعكس التوسع الجغرافي للبرنامج ودوره في تمكين المؤسسات من النفاذ إلى أسواق جديدة، ولا سيما في الدول العربية.



### التدخلات المستهدفة

#### التجارة الرقمية والتجارة اللاورقية

تمثل التجارة بدون أوراق "اللاورقية" أحد المحركات الرئيسية لتسهيل التجارة الرقمية، من خلال إتاحة الاعتراف القانوني بالوثائق التجارية الإلكترونية واعتمادها في العمليات التجارية عبر الحدود. وتعتمد المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة هذا النهج باعتباره إصلاحاً منظومياً شاملاً، يجمع بين تطوير الأطر القانونية، وتعزيز البنية التحتية الرقمية القابلة للتشغيل البيئي، وبناء القدرات المؤسسية.



ويتم تكييف هذا النهج وفقاً للخصوصيات الوطنية والإقليمية، بما يضمن تحقيق أقصى أثر ممكن. ففي منطقة الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب إفريقيا (WAEMU)، حيث تتوافر بيئة تنظيمية داعمة، ركزت المؤسسة على تعزيز الرقمنة الإقليمية، والاعتراف القانوني بشهادات المنشأ، وتحقيق التشغيل البيئي بين المنصات الوطنية والإقليمية.

وفي هذا السياق، يُعد مشروع شهادات المنشأ الإلكترونية (eCO) مبادرة إقليمية تغطي ثماني دول أعضاء في الاتحاد، تشمل: بنين، وبوركينا فاسو، وكوت ديفوار، وغينيا بيساو، ومالي، والنيجر، والسنغال، وتوغو. ويهدف المشروع إلى ربط الأنظمة الوطنية من خلال نافذة إقليمية موحدة، بما يتيح تنفيذ معاملات تجارية رقمية أسرع وأكثر كفاءة وشفافية.

ويجري تنفيذ المشروع على مرحلتين خلال الفترة (2024-2026).

## صندوق تنمية التجارة

يعد صندوق تنمية التجارة (TDF) صندوقاً وقفياً تديره المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة، يهدف إلى دعم التنمية التجارية المستدامة والتمكين الاقتصادي في الدول الأعضاء. وقد أنشئ الصندوق في عام 2020، ليعمل على تعبئة الموارد الخيرية لتمويل البرامج التي تعزز القدرات البشرية والمؤسسية، وتدعم تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتوسع فرص الدخل للفئات الأكثر احتياجاً.

ويعتمد الصندوق نموذجاً مالياً مستداماً يقوم على استثمار رأس المال في أدوات متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، حيث يتم توظيف صافي عوائد الاستثمار في تمويل المبادرات التنموية والإنسانية، مع إعادة استثمار جزء من هذه العوائد لضمان الحفاظ على رأس المال وتنميته على المدى الطويل.

وتتولى المؤسسة بصفتها أميناً ومديراً للصندوق، مسؤولية الإشراف على إدارته المالية وأنشطته الاستثمارية وإعداد التقارير. ويشرف على الصندوق لجنة تنفيذية تراجع ميزانيته السنوية وخطة عملياته، وتوافق على أنشطته الاستثمارية، وتراجع البيانات المالية قبل تقديمها إلى مجلس إدارة المؤسسة.



### صندوق تنمية التجارة



1. **برنامج تأكيد خطابات الاعتماد:** تم تطويره بالتعاون مع البنوك والمؤسسات المالية المحلية بهدف تسهيل المعاملات التجارية الدولية من خلال تقديم خدمات تأكيد خطابات الاعتماد، بما يعزز ثقة الأطراف التجارية ويحد من المخاطر المرتبطة بالتجارة عبر الحدود.



2. **تمويل السلم:** يوفر هذا المنتج تمويلًا لما قبل الحصاد والإنتاج لدعم الأنشطة الزراعية من خلال تغطية تكاليف المدخلات، مثل البذور والأسمدة، بالإضافة إلى تكاليف الإنتاج الأخرى، بما يساهم في تعزيز الإنتاجية الزراعية ودعم الأمن الغذائي.



3. **تمويل استرجار الكهرباء:** صُمم هذا الحل لتلبية احتياجات الدول الأعضاء في تمويل استيراد الطاقة الكهربائية، بما يدعم استقرار الإمدادات ويعزز استمرارية الأنشطة الاقتصادية.



4. **التمويل بالعملة المحلية:** هيكلية مالية متوافقة مع الشريعة الإسلامية لتسهيل المعاملات بالعملات المحلية دون التعرض لمخاطر صرف العملات الأجنبية.



ومن المتوقع أن يساهم التوسع في هذه الحلول، مع تفعيلها بشكل أوسع خلال عام 2026، في تعزيز القيمة المضافة لمحظة منتجات المؤسسة، وتحسين إمكانية وصول العملاء إلى حلول تمويل تجارة متوافقة مع الشريعة الإسلامية، ودعم استدامة التدفقات التجارية في الدول الأعضاء.

## تطوير الأعمال

شهد عام 2025 تقدماً ملموساً في جهود المؤسسة لتنويع محفظة منتجاتها، وتوسيع نطاق خطوط أعمالها، وتعزيز قدراتها الابتكارية، إلى جانب تطوير صندوق تنمية التجارة، بما يساهم في دعم التجارة البينية بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، وتنمية القطاع الخاص، وتحفيز النمو الاقتصادي المستدام.

### تنويع المنتجات وخطوط الأعمال

واصلت المؤسسة خلال عام 2025 تطوير وتوسيع مجموعة حلولها التمويلية، من خلال تصميم وتطبيق أدوات مبتكرة لتمويل التجارة والخزائن المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، بما يعزز قدرتها على الاستجابة للاحتياجات الأسواق المتغيرة. وتشمل أبرز هذه الحلول:



## الخدمات الاستشارية

في عام 2025، واصل قسم الخدمات الاستشارية في المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة توسيع نطاق أنشطته، من خلال تنفيذ مجموعة متكاملة من المبادرات التي شملت مراجعة توافق المنتجات والخدمات مع أحكام الشريعة الإسلامية، وتعزيز الامتثال المؤسسي، وبناء القدرات في مجالات التجارة الدولية والتمويل الإسلامي.

وفي هذا الإطار، قدم القسم برامج تدريبية وورش عمل متخصصة تهدف إلى تنمية المهارات الفنية لدى مختلف الجهات المعنية. ومن أبرز هذه المبادرات، ورشة عمل نُظمت بالتعاون مع بنك العز الإسلامي في مسقط، أتاحت للشركات العمانية التعرف على أدوات التمويل المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، وأفضل ممارسات التجارة الدولية، والأساليب العملية لتيسير التجارة عبر الحدود.

كما تم تنظيم برنامج تدريبي في طشقند تناول مبادئ وآليات التمويل بالمرابحة، بما في ذلك الجوانب الشرعية ذات الصلة، وإدارة المخاطر المرتبطة بهذا النوع من التمويل، واستراتيجيات التخفيف منها، بما يعزز كفاءة التطبيق العملي لهذه الأدوات.

وشهد عام 2025 توسعاً في نطاق الخدمات الاستشارية ليشمل طيفاً أوسع من الشركاء والمؤسسات، من خلال تقديم خدمات العناية الواجبة والمراجعة الفنية للمنتجات والحلول المالية، بهدف الحصول على شهادات الامتثال للشريعة الإسلامية.

وتعزيزاً لهذه الجهود، تعمل المؤسسة على إطلاق برنامج تعليم إلكتروني احترافي خلال عام 2026، يهدف إلى توسيع نطاق بناء القدرات ونشر المعرفة في مجال التمويل الإسلامي والتجارة الدولية عبر الدول الأعضاء.

## ومنذ إنشائه، دعم الصندوق مجموعة من المبادرات التنموية والإنسانية في جميع أنحاء الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، بما في ذلك:

- دعم جهود الاستجابة الطارئة خلال جائحة كوفيد-19، بما في ذلك توفير المعدات الطبية والإمدادات الأساسية والمساعدات الغذائية.
- المساهمة في مبادرة المساعدة من أجل التجارة للدول العربية (الأفتياس 2.0) لتخفيف من آثار الجائحة على التجارة الإقليمية.
- دعم المبادرات الرامية إلى تعزيز منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية وترسيخ التكامل التجاري الإقليمي.
- تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال برامج مثل برنامج منصة انطلاق الصادرات، الذي يمكّن المؤسسات من الوصول إلى أسواق التصدير في أوروبا وكندا.
- تنفيذ برامج بناء القدرات المتعلقة بالتجارة لمساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تطوير استراتيجيات التصدير وتحسين الوصول إلى الأسواق.
- دعم المبادرات المدرة للدخل في المناطق الريفية، بما في ذلك مرافق الإنتاج المهني التي توفر فرص التدريب والتوظيف للنساء.
- تقديم المنح للمجتمعات المتضررة من الكوارث الطبيعية والصعوبات الاقتصادية، ودعم المشاريع التي تعمل على تحسين الإنتاجية الزراعية والجمعيات التعاونية للمنتجين والوصول إلى التعليم.
- تمويل مبادرات الدعم الاجتماعي في عام 2025، بما في ذلك المساعدة الغذائية للأسر الضعيفة، وتوزيع معدات الطهي الصديقة للبيئة في المناطق الريفية، ودعم البنية التحتية للنقل والري التي تفيد صغار المزارعين.



من خلال هذه التدخلات، يواصل صندوق تنمية التجارة دوره المهم في تعزيز التنمية الشاملة والتمكين الاقتصادي في جميع الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.



## التمويل الجماعي: تعزيز الأثر من خلال الشراكات

العالمية للتمويل الإسلامي الصادرة عن بلومبيرغ وريفيانيتيف. وفي عام 2025، تصدرت المؤسسة هذه التصنيفات كأفضل منسق رئيسي ومدير اكتاب مفض، وذلك وفقاً لتصنيفات بلومبيرغ وبيانات وتحليلات مجموعة بورصة لندن (LSEG)، بما يعكس قدرتها المتقدمة على ترتيب وهيكله وتنفيذ عمليات التمويل المشترك الإسلامي على نطاق واسع وبكفاءة عالية.

وتؤكد هذه النتائج مجتمعة الدور المحوري الذي تضطلع به المؤسسة في ربط شبكة واسعة من المؤسسات المالية الدولية بفرص تمويل تجاري عالية الجودة، ومتوافقة مع أولويات التنمية، بما يسهم في دعم الدول الأعضاء وتعزيز التدفقات التجارية التي تدعم النمو الاقتصادي والمرونة.

من بين أدواتها المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، يبقى التمويل الجماعي الأداة الأكثر فاعلية للمساعدة في حشد الأموال بما يمكن المؤسسة من جذب التمويل الخارجي وتعزيز أثرها التنموي بما يتجاوز حدود ميزانيتها العمومية.

وخلال عام 2025، واصلت المؤسسة تعزيز أنشطتها في مجال التمويل الجماعي من خلال تعميق علاقاتها مع شركائها الاستراتيجيين، وتوسيع شبكة التعاون لتشمل مؤسسات مالية في دول مجلس التعاون الخليجي وأوروبا وآسيا والشرق الأوسط. وقد ارتكزت هذه الشراكات على أسس راسخة من الثقة المتبادلة، والكفاءة في التنفيذ، والأداء الموثوق، إلى جانب الخبرة المتقدمة في هيكله وإدارة معاملات تمويل تجاري معقدة ومتوافقة مع الشريعة الإسلامية، بما يتماشى مع أولويات الدول الأعضاء.

وفي هذا السياق، نجحت المؤسسة في عام 2025 في تعبئة ما يقارب 6.35 مليار دولار أمريكي من شركائها في القطاعين العام والخاص، بما يمثل نحو 68% من إجمالي العمليات المعتمدة خلال العام. وقد أسهمت هذه الموارد في تعزيز قدرة المؤسسة على تقديم حلول تمويل تجاري قابلة للتوسع، والاستجابة بمرونة لمتطلبات الأسواق المتغيرة.

كما تعكس المؤشرات المرجعية المستقلة للأسواق المكانة المتقدمة للمؤسسة على الصعيد الدولي. فمنذ عام 2021، حافظت المؤسسة على موقعها الريادي ضمن التصنيفات



## الاستفادة من رأس المال لبناء نموذج أعمال مستدام

إلى جانب دورها التقليدي في تمويل الميزانية العمومية وإدارة السيولة، واصلت إدارة الخزنة توسيع نطاق خدماتها لتشمل تقديم حلول مالية موجهة للعملاء، بما يكمل دور المؤسسة في تمويل التجارة ويعزز القيمة المضافة المقدمة للدول الأعضاء.

وفي هذا الإطار، تم خلال عام 2025 تقديم خدمات إدارة الأموال للعملاء، بهدف تحسين إدارة السيولة وتعزيز العوائد، من خلال تصميم حلول مخصصة تشمل توزيع السيولة، وتحسين هيكل الميزانية العمومية، وتحديد المخاطر، وإعداد تقارير مالية منهجية.

كما تعمل المؤسسة على تطوير أدوات تحوط متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، لتوفير حلول متكاملة تساعد الدول الأعضاء والعملاء المؤهلين على إدارة مخاطر السوق، وتعزيز القدرة على التنبؤ المالي، لا سيما في ظل تقلب أسعار السلع الأساسية، وأسعار الصرف، وتغير توقعات معدلات الربح.

في عام 2025، واصلت المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة توسيع وتعميق تعاونها مع قاعدة متنوعة من شركاء الخزنة عبر مختلف المناطق والأسواق، إلى جانب تنشيط الوصول إلى قنوات تمويل متعددة. وقد أسهم هذا التنوع المدروس لمصادر التمويل في ترسيخ مكانة المؤسسة باعتبارها جهة اقتراض موثوقة تتمتع بإدارة مالية رصينة وجاذبية عالية لدى المؤسسات المالية.

وخلال العام، نجحت المؤسسة في تأمين خطوط ائتمان إضافية، إلى جانب توسيع استخدام أدوات السيولة المبتكرة، بما في ذلك تسهيلات السيولة الطارئة والملتزمة - لضمان استمرارية الوصول إلى التمويل خلال فترات الاضطرابات السوقية أو الاحتياجات التمويلية غير المتوقعة. كما عملت على إطالة متوسط آجال الاستحقاق من خلال إبرام تسهيلات قروض متوسطة الأجل (ثلاث سنوات)، بما يعزز تنوع هيكل الاستحقاقات ويحد من مخاطر إعادة التمويل.

وعلى المدى المتوسط، تستهدف المؤسسة تعزيز قدرتها على الاستفادة من الرافعة المالية مع الحفاظ على نمو عضوي مستدام للميزانية العمومية حتى عام 2026، وذلك من خلال توطيد شراكاتها مع المؤسسات المالية لتعبئة موارد تمويلية أكبر بشروط تنافسية، مع الالتزام الصارم بسياسات إدارة السيولة الحكيمة ونهج استثماري محافظ.

توسيع نطاق خدماتها  
لتشمل تقديم حلول  
مالية موجهة للعملاء،  
بما يكمل دور المؤسسة  
في تمويل التجارة ويعزز  
القيمة المضافة  
المقدمة للدول الأعضاء.

# التآزر مع مجموعة البنك الإسلامي للتنمية

بحلول نهاية عام 2025،  
تجاوزت العمليات  
المعتمدة للمؤسسة في  
إطار هذا البرنامج الالتزام  
الأولي وبلغت قيمتها

**6.48**  
مليار دولار أمريكي



تواصل المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة تعزيز تعاونها مع البنك الإسلامي للتنمية والمؤسسات التابعة للمجموعة، بهدف تعميق أوجه التآزر وتحقيق التكامل المؤسسي عبر مختلف مجالات العمل. وفي عام 2025، شاركت المؤسسة بفاعلية في أعمال اللجنة الفنية التنسيقية، التي تعد منصة تجمع بين مؤسسات مجموعة البنك لاستكشاف فرص التمويل المشترك وتبادل قوائم المشاريع وتعزيز تبادل المعرفة المتعلقة بمخاطر السوق. وقد تمكنت المؤسسة من تجاوز مستهدفاتها في مجال التآزر، سواء من حيث عدد الصفقات المحتملة أو الشراكات الاستراتيجية أو العمليات المشتركة المعتمدة.

كما ساهمت المؤسسة في اجتماعات اللجنة التنفيذية للمجموعة، وفي إعداد الأطر الاستراتيجية العشرية لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية، إلى جانب الوثائق الاستراتيجية للدول الأعضاء؛ وأطر عمل المشاركة القطرية وغيرها من المنصات والمبادرات على مستوى المجموعة.

وفي إطار دعم الجهود المشتركة، أسهمت المؤسسة في تنفيذ برنامج الاستجابة للأمن الغذائي لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية، الذي صُمم بغرض معالجة تحديات الأمن الغذائي التي تواجه الدول الأعضاء. وبحلول نهاية عام 2025، تجاوزت العمليات المعتمدة للمؤسسة في إطار هذا البرنامج الالتزام الأولي وبلغت قيمتها 6.48 مليار دولار أمريكي.

علاوة على ذلك، واطب البنك الإسلامي للتنمية وكيانات المجموعة الأخرى تواجدهم بين الشركاء الرئيسيين في تنفيذ جميع برامج تنمية التجارة الرئيسية للمؤسسة، بما في ذلك برنامج مبادرة المساعدة من أجل التجارة للدول العربية (الأفتياس 2.0) وبرنامج جسور التجارة العربية الإفريقية وبرنامج ربط التجارة بين دول آسيا الوسطى (TCCA+) فقدّموا بذلك نهجاً شاملاً لتنمية التجارة عبر المجموعة في عام 2025.

**المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة**  
**القوائم المالية وتقرير مراجع الحسابات المستقل**  
**السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025 ( 11 رجب 1447 هـ )**

الصفحة	المحتويات
31	تقرير مراجع الحسابات المستقل
32	قائمة المركز المالي
32	قائمة الدخل
33	قائمة الدخل الشامل الآخر
33	قائمة التغيرات في حقوق الأعضاء
34	قائمة التدفقات النقدية
34	قائمة التغيرات في الموجودات خارج الميزانية الخاضعة للإدارة
48 - 35	إيضاحات حول القوائم المالية



Deloitte

ديلويت أند توش وشركاهم  
محاسبون ومراجعون قانونيون

### تقرير مراجع الحسابات المستقل - تمة

إلى أصحاب المعالي  
رئيس وأعضاء الجمعية العامة الموقرين  
المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة

### مسؤوليات مراجع الحسابات عن مراجعة القوائم المالية

تتمثل أهدافنا في الحصول على تأكيد معقول فيما إذا كانت القوائم المالية ككل خالية من التحريفات الجوهرية سواء كانت ناتجة عن غش أو خطأ، وإصدار تقرير مراجع الحسابات الذي يتضمن رأينا. إن التأكيد المعقول هو مستوى عالٍ من التأكيد، إلا أنه ليس ضماناً على أن المراجعة التي تم القيام بها طبقاً لمعايير مراجعة المؤسسات المالية الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ستكشف دائماً عن تحريف جوهري عندما يكون موجوداً. ويمكن أن تنشأ التحريفات عن غش أو خطأ، وتُعد جوهرياً إذا كان من المتوقع بشكل معقول أنها ستؤثر بمفردها أو في مجموعها، على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون على أساس هذه القوائم المالية.

وكجزء من المراجعة طبقاً لمعايير المراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة الدولية للمراجعة، فإننا نمارس الحكم المهني ونحافظ على نزعة الشك المهني خلال المراجعة. وعلينا أيضاً:

- تحديد وتقييم مخاطر التحريفات الجوهرية في القوائم المالية وتقديرها سواء بسبب غش أو خطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات مراجعة استجابة لتلك المخاطر، والحصول على أدلة مراجعة كافية ومناسبة لتكوين أساس لإبداء رأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف أي تحريفات جوهرية ناتجة عن الغش تعد أكبر من المخاطر الناتجة عن الخطأ حيث قد ينطوي الغش على تواطؤ أو تزوير أو حذف متعمد أو إفادات مضللة أو تجاوز نظام الرقابة الداخلي.
- الحصول على فهم لنظام الرقابة الداخلية فيما يتعلق بالمراجعة بغرض تصميم إجراءات مراجعة تتناسب مع الظروف، ولكن ليس بغرض إبداء رأي حول فعالية نظام الرقابة الداخلية للمؤسسة.
- تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المستخدمة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات الصلة التي قامت بها الإدارة.
- استنتاج مدى ملاءمة استخدام الإدارة لأساس الاستمرارية في المحاسبة، وتحديد فيما إذا كان هناك عدم تأكيد جوهري يتعلق بأحداث أو ظروف قد تثير شكاً كبيراً حول قدرة المؤسسة على البقاء كمنشأة مستمرة، وذلك استناداً إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها. وإذا ما استنتجنا وجود عدم تأكيد جوهري، يتعين علينا لفت الانتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات العلاقة الواردة في القوائم المالية، أو تعديل رأينا إذا كانت تلك الإفصاحات غير كافية. تستند استنتاجاتنا إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقريرنا. ومع ذلك، فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تتسبب في توقف المؤسسة عن البقاء كمنشأة مستمرة.
- تقييم العرض الشامل، وهيكل ومحتوى القوائم المالية، بما في ذلك الإفصاحات، وما إذا كانت القوائم المالية تعبر عن المعاملات والأحداث التي تمثلها بطريقة تحقق عرضاً عادلاً.

إننا نقوم بإبلاغ المكلفين بالحوكمة فيما يتعلق، من بين أمور أخرى، بالنطاق والتوقيت المخططين للمراجعة والنتائج الجوهرية للمراجعة، بما في ذلك أي أوجه قصور جوهرية في نظام الرقابة الداخلية تم اكتشافها خلال مراجعتنا.

ديلويت أند توش وشركاهم  
محاسبون ومراجعون قانونيون



وليد بن محمد سبهي  
محاسب قانوني  
ترخيص رقم ٣٧٨

٢٤ ذو القعدة ١٤٤٧ هـ  
١١ مايو ٢٠٢٦

Deloitte

ديلويت أند توش وشركاهم  
محاسبون ومراجعون قانونيون  
(شركة مهنية مساهمة مبسطة)  
رأس المال المدفوع: ٥,٠٠٠,٠٠٠ ج.س.  
٢٤٤٤ برج مجمع الأعمال  
شارع طه خضيفان، حي الشاطئ  
ص. ب ٤٤٢ - جدة ٢١٤١١  
المملكة العربية السعودية  
سجل تجاري: ٤٩-٣٠٢٩٧٠

هاتف: ٩٦٦ ١٢ ٥٧٨١٠٠٠  
www.deloitte.com

### تقرير مراجع الحسابات المستقل

إلى أصحاب المعالي  
رئيس وأعضاء الجمعية العامة الموقرين  
المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة

### تقرير حول مراجعة القوائم المالية

#### الرأي

لقد راجعنا القوائم المالية المرفقة للمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة ("المؤسسة")، والتي تشمل قائمة المركز المالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ وقائمة الدخل ذات الصلة، وقائمة الدخل الشامل الآخر، وقائمة التغيرات في حقوق الأعضاء، وقائمة التدفقات النقدية، وقائمة التغيرات في الموجودات خارج الميزانية العمومية الخاضعة للإدارة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات حول القوائم المالية، بما في ذلك ملخص السياسات المحاسبية الهامة.

في رأينا، إن القوائم المالية المرفقة تظهر بعدل، من كافة النواحي الجوهرية، المركز المالي للمؤسسة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ ونتائج عملياتها والتغيرات في حقوق الأعضاء، وتدقيقاتها النقدية والتغيرات في الموجودات خارج الميزانية الخاضعة للإدارة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

في رأينا، التزمت المؤسسة أيضاً بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية كما حددتها الهيئة الشرعية لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية خلال فترة المراجعة.

#### أساس الرأي

تمت مراجعتنا وفقاً لمعايير مراجعة المؤسسات المالية الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ومعايير المراجعة الدولية. إن مسؤولياتنا بموجب تلك المعايير تم توضيحها في قسم *مسؤوليات مراجع الحسابات عن مراجعة القوائم المالية* من تقريرنا. إننا مستقلون عن المؤسسة وفقاً للوائح معايير أخلاقيات المهنة لمحاسب ومراجعي المؤسسات المالية الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، وقد استوفينا مسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً للوائح معايير أخلاقيات المهنة لمحاسب ومراجعي المؤسسات المالية الإسلامية. وفي اعتقادنا، فإن أدلة المراجعة التي حصلنا عليها تُعد كافية ومناسبة لتوفير أساس لإبداء رأينا.

#### مسؤوليات الإدارة والمكلفين بالحوكمة عن القوائم المالية

إن هذه القوائم المالية وتعهد المؤسسة للعمل وفقاً لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية من مسؤولية إدارة المؤسسة ومجلس الإدارة.

إن الإدارة مسؤولة عن إعداد القوائم المالية وعرضها بشكل عادل طبقاً لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، ومسؤولة أيضاً عن نظام الرقابة الداخلية الضروري لإعداد قوائم مالية خالية من التحريف الجوهري الناتج عن غش أو خطأ.

عند إعداد القوائم المالية، فإن الإدارة مسؤولة عن تقييم قدرة المؤسسة على البقاء كمنشأة مستمرة وعن الإفصاح - بحسب مقتضى الحال - عن الأمور ذات العلاقة بالاستمرارية واستخدام مبدأ الاستمرارية في المحاسبة، ما لم تكن هناك نية لتصفية المؤسسة أو إيقاف أعمالها أو ليس هناك لدى الإدارة بديل واقعي إلا القيام بذلك.

إن المكلفين بالحوكمة مسؤولون عن الإشراف على عملية التقرير المالي في المؤسسة.

المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة

قائمة الدخل  
السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥  
(بالآلاف الدولارات الأمريكية ما لم يذكر غير ذلك)

٢٠٢٤	٢٠٢٥	ايضاح
<b>الدخل من:</b>		
٩٤,٦٨٩	٩٨,٩٤٥	تمويل التجارة بالمرابحة
١٣,٩٨٩	١٣,١٦٩	حصة المضارب في الربح
١٢,٧٦٣	١٧,٨٤٧	رسوم ترتيب التمويل المشترك
١٢,٢١١	١٧,٨٩٧	رسوم تنفيذ
١١,٠٢٢	١١,١٢٨	رسوم إصدار الاعتمادات المستندية
١٦,٨٩٢	٢٠,٥٧٠	إيرادات من الاستثمارات في الصكوك
١١,٧٥٦	٦,٥٧٢	الدخل من ودائع مرابحات السلع
١,٥٩٨	٢٨٧	دخل من ودائع الوكالة
-	١,٢٦٠	رسوم إدارة الصندوق
٨٠	١٦٤	خدمات تمويل التجارة وإيرادات أخرى
٣,٠٤٧	٣,٩٩٩	أرباح عملات أجنبية
١٧٨,٠٤٧	١٩١,٨٣٨	
(٣٥,١٦٥)	(٣٦,٢٦٤)	تكلفة التمويل
١٤٢,٨٨٢	١٥٥,٥٧٤	صافي الدخل قبل المصاريف
<b>المصاريف التشغيلية:</b>		
(٣٧,٣٤٩)	(٣٧,٩٢٥)	تكاليف الموظفين
(١٠,١٨١)	(١٢,٩١٨)	١٦ مصاريف إدارية أخرى
(٤٨٨)	(٣٦٤)	استهلاك
(٤٨,٠١٨)	(٥١,٢٠٧)	
٩٤,٨٦٤	١٠٤,٣٦٧	صافي الدخل التشغيلي قبل انخفاض القيمة والخسائر الائتمانية المتوقعة
(٣,٩٧٦)	٧,٤٤٥	٢١ مخصص عكس / انخفاض قيمة موجودات مالية
٤٣٤	١,٣٧٨	استرداد مقابل ذمم مدينة مشطوبة
٩١,٣٢٢	١١٣,١٩٠	صافي الدخل للسنة

المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة

قائمة المركز المالي  
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥  
(بالآلاف الدولارات الأمريكية ما لم يذكر غير ذلك)

٢٠٢٤	٢٠٢٥	ايضاح
<b>الموجودات</b>		
١٦١,٦٨٤	٢٢٥,٧٧٤	٥ نقد وأرصدة لدى البنوك
٣١,٧٤٥	٦٧,٥٩٤	٦ ودائع مرابحات السلع
١,٣٤٠,٤١٥	١,٦١٦,٩٧٥	٧ تمويل التجارة بالمرابحة، صافي
٥٢٧,٨٣١	٥٩٦,٦٣٠	٨ استثمارات في الصكوك
٩,٢٠١	١٤,٤٨٠	٩ دخل مستحق وموجودات أخرى
١,٢٦٦	٦٤١	ممتلكات ومعدات
٢,٠٧٢,١٤٢	٢,٥٢٢,٠٩٤	مجموع الموجودات
<b>المطلوبات وحقوق الأعضاء</b>		
<b>الالتزامات</b>		
٤٥,٣٤٣	١٠٧,٣١٣	١٠ مستحقات ومطلوبات أخرى
٧٥٩	٢,٧٤٨	١١ مطلوب إلى جهات ذات علاقة
٧٨٨,٦٧٦	١,٠٥٨,٧٧٢	١٢ ودائع مرابحات السلع مستحقة الدفع
٨٣٤,٧٧٨	١,١٦٨,٨٣٣	مجموع الالتزامات
<b>حقوق الأعضاء</b>		
٧٤٦,٨١٨	٧٤٧,١٤٨	١٤ رأس المال المدفوع
٨,٩٨٠	٩,١٥٥	١٤ علاوة إصدار رأس المال المدفوع
٤٧٩,٢٨٥	٥٩٢,٤٧٥	١٥ الاحتياطي العام
١,٥٧٩	٢,٠٦٥	ربح اكتواري من التزامات منافع الموظفين
٧٠٢	٢,٤١٨	احتياطي القيمة العادلة
١,٢٣٧,٣٦٤	١,٣٥٣,٢٦١	مجموع حقوق الأعضاء
٢,٠٧٢,١٤٢	٢,٥٢٢,٠٩٤	مجموع المطلوبات وحقوق الأعضاء
٣,٨٤٢,٨٤٩	٥,٠٤٢,٦٨٤	٢٣ الموجودات خارج الميزانية الخاضعة للإدارة
		١٧ التزامات غير مدفوعة

المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة  
قائمة الدخل الشامل الأخر  
السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥  
(بآلاف الدولارات الأمريكية ما لم يذكر غير ذلك)

	٢٠٢٤	٢٠٢٥	ايضاح
صافي الدخل للسنة	٩١,٣٢٢	١١٣,١٩٠	
دخل شامل آخر:			
البنود التي لن يعاد تصنيفها في قائمة الدخل:			
ربح اكتواري من التزامات منافع الموظفين	٨,٥٧٦	٤٨٦	١٣
البنود التي يمكن إعادة تصنيفها لاحقاً في قائمة الدخل:			
تغيرات القيمة العادلة للاستثمارات في الصكوك المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر	(٥)	١,٧١٦	٨
مجموع الدخل الشامل الاخر للسنة	٨,٥٧١	٢,٢٠٢	
مجموع الدخل الشامل للسنة	٩٩,٨٩٣	١١٥,٣٩٢	

تشكل الايضاحات المرفقة من ١ إلى ٢٤ جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية

مجموع حقوق الأعضاء	القيمة العادلة	احتياطي القيمة العادلة	ربح/(خسارة) اکتوارية من التزامات منافع الموظفين	علاوة إصدار رأس المال المدفوع	رأس المال المدفوع
١,١٤٢,٢٢٦	٧٠٧	(٦,٩٦٧)	٣٩٢,٩٦٣	٨,٨٩٥	٧٤٦,٦٥٨
٩١,٣٢٢	-	-	٩١,٣٢٢	-	-
٨,٥٧١	(٥)	٦٨٧	-	-	-
٩٩,٨٩٣	(٥)	٨,٥٧٦	٩١,٣٢٢	-	-
(٤,٧٥٥)	-	(٥,٠٠٠)	-	٨٥	١٦٠
١,٢٣٧,٣٦٤	٧٠٢	١,٥٧٧	٤٧٩,٢٨٥	٨,٩٨٠	٧٤٦,٨١٨
١١٣,١٩٠	-	-	١١٣,١٩٠	-	-
٢,٢٠٢	١,٧١٦	٦٧٦	-	-	-
١١٥,٣٩٢	١,٧١٦	٦٧٦	١١٣,١٩٠	-	-
٥٠٥	-	-	-	١٧٥	٣٣٠
١,٣٥٢,٢٦١	٢,٤١٨	٢,٠٦٥	٥٩٢,٤٧٥	٩,١٥٥	٧٤٧,١٤٨

المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة  
قائمة التغيرات في حقوق الأعضاء  
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥  
(بآلاف الدولارات الأمريكية ما لم يذكر غير ذلك)

الرصيد كما في ١ يناير ٢٠٢٤  
صافي الدخل للسنة  
الدخل الشامل الأخر للسنة  
مجموع الدخل الشامل للسنة  
رأس المال المساهم به  
الرصيد كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤  
صافي الدخل للسنة  
الدخل الشامل الأخر للسنة  
مجموع الدخل الشامل للسنة  
رأس المال المساهم به  
الرصيد كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

تشكل الايضاحات المرفقة من ١ إلى ٢٤ جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية









## المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة

إيضاحات حول القوائم المالية (تتمة)  
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥  
(بالآلاف الدولارات الأمريكية ما لم يذكر غير ذلك)

يتم تحديد القيمة الحالية لالتزامات المنافع المحددة المستحقة حتى تاريخ التقاعد بخصم التدفقات النقدية المستقبلية الصادرة (المتعلقة بالخدمة المستحقة حتى تاريخ التقرير المالي)، باستخدام معدل العوائد المتاحة لسندات الشركات الأمريكية المصنفة AA. هذه السندات لها شروط حتى تاريخ الاستحقاق تتطابق بشكل وثيق مع شروط التزام المنافع المحددة الفعلي.

إنّ تكلفة الخدمة الحالية لخطة المنافع المُحدّدة والمقيدة في قائمة الدخل تعكس الزيادة في التزام المنافع المُحدّدة الناتجة عن خدمة الموظفين في السنة الحالية. وتمثل تكلفة التزام المنافع المحددة زيادة في الالتزام بسبب مرور الوقت.

يتم احتساب التعديلات بأثر رجعي على المنافع أو مكاسب أو خسارة التقليل كنتكاليف خدمة سابقة أو دخل في قائمة الدخل في فترة تعديل الخطة.

يتم الاعتراف بالأرباح أو الخسائر الاكتوارية إذا كانت جوهرية مباشرة في الاحتياطات في سنة حدوثها ضمن حقوق الأعضاء. ويمثل الالتزام القيمة الحالية لالتزامات المنافع المحددة للمؤسسة بعد طرح القيمة العادلة لموجودات الخطة.

وتُحدد لجنة خطة التقاعد قيمة مساهمات المؤسسة في خطة المنافع المحددة بعد استشارة الخبراء الاكتواريين للمؤسسة، ويتم تحويل قيمة المساهمات إلى الأمانة المستقلين للبرنامج.

## ع) ودائع مرابحات السلع مستحقة الدفع

تتضمّن ودائع مرابحات السلع شراء وبيع السلع بمعدل ربح ثابت. إن شراء وبيع السلع مقيد بشروط الاتفاق بين المؤسسة والمؤسسات المالية الإسلامية والتقليدية الأخرى. وتدرج ودائع المرابحات السلع بالتكلفة المطفأة.

## ف) وكالة مستحقة الدفع

إن الوكالة هي اتفاقية يقوم بموجبها طرف ما ("الموكل") بتعيين وكيل استثمار ("الوكيل") لاستثمار أموال الموكل ("رأس المال الوكالة") على أساس عقد وكالة ("الوكالة").

تقرر المؤسسة، بصفتها وكلاء، ما يتعلق بالاستثمارات التي ستتم بموجب الوكالة، وفقاً لشروط اتفاقية الوكالة ولكن بصفة ائتمانية ولا تتحمل المؤسسة أي خسارة ولا تتعرض لأي عوائد سالية باستثناء الخسائر الناتجة عن التقصير أو الإهمال أو انتهاك أي من شروط اتفاقيات الوكالة. وبالتالي، فإن المؤسسة لا تتحكم في الصناديق الأساسية ولذلك لا تعترف برأس مال الوكالة والاستثمارات ذات الصلة في قائمة المركز المالي.

وتستحق أتعاب الوكالة على أساس الاستحقاق الزمني على مدى فترة العقد بناءً على المبالغ الأساسية القائمة.

## التقديرات والاجتهادات المحاسبية الهامة

يتطلب إعداد القوائم المالية للمؤسسة وفقاً لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، استخدام بعض التقديرات والافتراضات المحاسبية المهمة التي تؤثر على قيم الموجودات والمطلوبات والدخل والمصاريف المصرح عنها. وكذلك تتطلب من الإدارة عمل اجتهادات أثناء تطبيق السياسات المحاسبية للمؤسسة. وتقيم هذه التقديرات والافتراضات والاجتهادات بشكل مستمر، وتستند إلى الخبرة التاريخية وعوامل أخرى، بما في ذلك الحصول على استشارات مهنية وتوقعات الأحداث المستقبلية التي يعتقد أنها معقولة بالنظر إلى الظروف السائدة. وتتلخص أهم الاجتهادات والتقديرات فيما يلي:

### الأحكام المهمة

#### تقييم نموذج الأعمال

يعتمد تصنيف وقياس الموجودات المالية على نتائج اختبار نموذج الأعمال الذي تحدده المؤسسة على المستوى الذي يعكس كيفية إدارة مجموعات الموجودات المالية معاً لتحقيق هدف عمل معين. يتضمن هذا التقييم حكماً يعكس جميع الأدلة ذات الصلة بما في ذلك كيفية تقييم أداء الموجودات وقياس أداؤها والمخاطر التي تؤثر على أداء الموجودات وكيفية إدارتها وكيفية تعويض مديري الموجودات. وترافق المؤسسة الموجودات المالية المقاسة بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية. وتعد المراقبة جزءاً من التقييم المستمر للمؤسسة لمعرفة لتحديد ما إذا كان نموذج الأعمال الذي من أجله يحتفظ بالموجودات المالية لا يزال مناسباً، وإذا لم يكن مناسباً ما إذا كان هناك تغيير في نموذج الأعمال وبالتالي تغيير محتمل في تصنيف تلك الموجودات. لمعرفة التغيير في نموذج الأعمال خلال السنة، انظر إيضاح 8.

## المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة

إيضاحات حول القوائم المالية (تتمة)  
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥  
(بالآلاف الدولارات الأمريكية ما لم يذكر غير ذلك)

### استمرارية المؤسسة

قامت إدارة المؤسسة بتقييم إمكانية استمرار المؤسسة في عملياتها وفق مبدأ الاستمرارية، وهي على ثقة بأن لدى المؤسسة موارد (كافية) للاستمرار في أعمالها في المستقبل المنظور. كما أن الإدارة ليست على علم بأي أمور جوهرية قد تلقي بظلال من الشك على قدرة المؤسسة على الاستمرار في أعمالها وفقاً لمبدأ الاستمرارية. لذلك، يستمر إعداد القوائم المالية على أساس مبدأ الاستمرارية.

### التقديرات المحاسبية الهامة

#### الخسائر الائتمانية المتوقعة من الموجودات المالية

يتطلب قياس خسائر انخفاض القيمة بموجب معيار المحاسبة المالية (٣٠) على كافة فئات الموجودات المالية حُكماً - فيما يتعلق بتقدير القيمة والوقت للتدفقات النقدية المستقبلية وقيمة الضمانات عند تحديد خسائر انخفاض القيمة وتقدير الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان. هذه التقديرات مدفوعة بعدد من العوامل، والتغيرات التي يمكن أن تؤدي إلى مستويات مختلفة من المخصصات. وتتم مراجعة المنهجية والافتراضات المستخدمة لتقدير كل من مبلغ وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية بشكل منتظم لتقليل أي فروق بين تقديرات الخسائر وتجربة الخسارة الفعلية.

إن احتساب خسائر الائتمان المتوقعة للمؤسسة يأتي نتيجة نماذج معقدة مع عدد من الافتراضات الأساسية بخصوص اختيار معطيات متغيرة تعتمد على بعضها البعض. وتتضمن عناصر نماذج خسائر الائتمان المتوقعة والتي تعتبر أحكام وتقديرات محاسبية ما يلي:

- ١) نموذج تصنيف درجات الائتمان الداخلي للمؤسسة والذي من خلاله يتم تحديد "احتمال التعثر" لكل حالة من الحالات.
- ٢) الضوابط المستخدمة من قبل المؤسسة في تقييم مدى الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان بحيث يمكن قياس المخصص على أساس ١٢ شهراً أو العمر الزمي لخسائر الائتمان المتوقعة والتقييم الكمي.
- ٣) تطوير نماذج خسائر الائتمان المتوقعة بما في ذلك المعادلات المختلفة واختيار المعطيات.
- ٤) تحديد أوجه الترابط بين سيناريوهات الاقتصاد الكلي والمعطيات الاقتصادية مثل: مستويات البطالة وقيم الضمانات وتأثير احتمال التعثر أو التعرض للتعثر أو الخسارة الناتجة عن التعثر.
- ٥) اختيار سيناريوهات الاقتصاد الكلي للاستشراف المستقبلي واوزان احتمال وقوعها لإدخال المعطيات الاقتصادية في نماذج خسائر الائتمان المتوقعة.

#### التزامات منافع الموظفين

تستخدم المؤسسة طريقة وحدة الائتمان المتوقعة لتحديد القيمة الحالية لخطط المنافع المحددة وتكاليف الخدمة ذات الصلة. وفي هذا الصدد، تستخدم المؤسسة افتراضات معينة لمعدلات الخصم والعائد المتوقع على موجودات الخطة ومعدل الزيادات في الرواتب التي قد تختلف عن النتائج الفعلية. ويتم تحديث هذه التقديرات على أساس سنوي وتخضع لتقييم من قبل خبير اكتواري مستقل.

### تأثير معايير المحاسبة المالية الجديدة والمعدلة

تم تطبيق معايير المحاسبة المالية الجديدة التالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، والتي أصبحت سارية للقرات السنوية التي تبدأ في ١ يناير ٢٠٢٥، أو بعده في هذه القوائم المالية، إن وجدت لتكون قابلة للتطبيق

## ١) معيار المحاسبة المالية - ٤٠ "التقارير المالية لنوافذ التمويل الإسلامي"

يحسن هذا المعيار ويحل محل معيار المحاسبة ١٨ الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية في عام ٢٠٠٢ بشأن "الخدمات المالية الإسلامية التي تقدمها المؤسسات المالية التقليدية". يتطلب هذا المعيار من المؤسسات المالية التقليدية التي تقدم الخدمات المالية الإسلامية من خلال نافذة التمويل الإسلامي إعداد وتقديم البيانات المالية لنافذة التمويل الإسلامي بما يتماشى مع متطلبات هذا المعيار، مقروءاً مع معايير المحاسبة المالية الأخرى الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية. ويوضح هذا المعيار مبادئ التقارير المالية بما في ذلك متطلبات العرض والإفصاح المطبقة على نوافذ التمويل الإسلامي.

قامت إدارة المؤسسة بتقييم متطلبات هذا المعيار وخلصت إلى أنه لا ينطبق على المؤسسة لأنها ليست مؤسسة مالية تقليدية.

## ٢) معيار المحاسبة المالية رقم ٤٢ - "العرض والإفصاح في القوائم المالية لمؤسسات التكافل"

يحدد هذا المعيار مبادئ العرض والإفصاح عن القوائم المالية لمؤسسات التكافل ويهدف إلى ضمان قيام مؤسسات التكافل بتقديم المعلومات المتعلقة بهذه الترتيبات بأمانة إلى أصحاب المصلحة المعنيين وفقاً للعلاقة التعاقدية بين الأطراف ونموذج الأعمال الخاص بأعمال التكافل بما يتماشى مع مبادئ وقواعد الشريعة الإسلامية.

المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة	المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة
--	--

يُحسن هذا المعيار متطلبات العرض والإفصاح بما يتماشى مع أفضل الممارسات العالمية، ويحل محل معيار المحاسبة المالية رقم (١٢) الحالي، "العرض والإفصاح العام في القوائم المالية لشركات التأمين الإسلامي".

قيمت المؤسسة المتطلبات الواردة في هذا المعيار وخلصت إلى أنه غير قابل للتطبيق عليها لأن المؤسسة ليست مؤسسة تكافلية.

### ٣) معيار المحاسبة المالية رقم ٤٣ - "محاسبة التكافل: الاعتراف والقياس"

يحدد هذا المعيار مبادئ الاعتراف والقياس والتقرير عن ترتيبات التكافل والمعاملات الإضافية لمؤسسات التكافل ويهدف إلى ضمان قيام مؤسسات التكافل بتقديم المعلومات المتعلقة بهذه الترتيبات بأمانة إلى أصحاب المصلحة المعنيين وفقاً للعلاقة التعاقدية بين الأطراف ونموذج الأعمال الخاص بأعمال التكافل بما يتماشى مع مبادئ وقواعد الشريعة الإسلامية. تتوافق متطلبات هذا المعيار على النحو الواجب مع أفضل الممارسات الدولية للتقرير المالي لأعمال التأمين.

قيمت المؤسسة المتطلبات الواردة في هذا المعيار وخلصت إلى أنه غير قابل للتطبيق عليها لأن المؤسسة ليست مؤسسة تكافلية.

### معايير المحاسبة المالية التي صدرت، ولكنها لم تدخل حيز التنفيذ ولم يتم اعتماد مبركاً بعد

تم إصدار معايير المحاسبة المالية الجديدة التالية: وتعتم المؤسسة تطبيق معايير التقارير المالية هذه عندما تصبح سارية المفعول وتقوم حالياً بتقييم تأثير هذه المعايير المحاسبية المالية الجديدة على قوائمها وأنظمتها المالية.

### ١) معيار المحاسبة المالية رقم ٤٥ - "أشبه حقوق الملكية (بما في ذلك حسابات الاستثمار)"

يصف هذا المعيار مبادئ إعداد التقارير المالية المتعلقة بأدوات الاستثمار التشاركي (بما في ذلك حسابات الاستثمار) التي تسيطر فيها مؤسسة مالية إسلامية على الموجودات الأساسية (في الغالب، كشريك عامل)، نيابة عن أصحاب المصلحة بخلاف حقوق الملكية. وعادة ما تكون هذه الأدوات (بما في ذلك، على وجه الخصوص، حسابات الاستثمار غير المقيدة) مؤهلة للمحاسبة في الميزانية العمومية ويتم تسجيلها بصفتها أشباه حقوق ملكية.

ويحدد هذا المعيار المعايير العامة للمحاسبة في الميزانية العمومية لأدوات الاستثمار التشاركي وأشبه حقوق الملكية، بالإضافة إلى التجميع والاعتراف والغاء الاعتراف والقياس والعرض والإفصاح عن أشباه حقوق الملكية. ويتناول كذلك إعداد التقارير المالية المتعلقة بأدوات أخرى أشباه حقوق الملكية وبعض القضايا المحددة.

يسري هذا المعيار على فترة التقارير المالية التي تبدأ في ١ يناير ٢٠٢٦ أو بعد هذا التاريخ مع السماح بالتطبيق المبكر. تقوم المؤسسة حالياً بتقييم تأثير هذا المعيار على قوائمها المالية.

### ٢) معيار المحاسبة المالية رقم ٤٦ - "الموجودات خارج الميزانية العمومية الخاضعة للإدارة"

يصف هذا المعيار معايير توصيف الموجودات خارج الميزانية العمومية الخاضعة للإدارة والمبادئ ذات الصلة بإعداد التقارير المالية بما يتماشى مع "الإطار المفاهيمي لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية لإعداد التقارير المالية".

يشمل هذا المعيار جوانب الاعتراف والغاء الاعتراف والقياس واختيار واعتماد السياسات المحاسبية، وما إلى ذلك، المتعلقة بالموجودات خارج الميزانية العمومية الخاضعة للإدارة، بالإضافة إلى بعض الجوانب المحددة لإعداد التقارير المالية، على سبيل المثال، انخفاض القيمة والالتزامات المحملة بالخسائر التي تتحملها المؤسسة. ويتضمن المعيار أيضاً متطلبات العرض والإفصاح، ولا سيما مواءمتها مع متطلبات معيار المحاسبة المالية رقم ١ "العرض العام والإفصاحات في القوائم المالية" فيما يتعلق بقائمة التغيرات في الموجودات خارج الميزانية الخاضعة للإدارة.

يسري هذا المعيار على فترة التقارير المالية التي تبدأ في ١ يناير ٢٠٢٦ أو بعد هذا التاريخ مع السماح بالتطبيق المبكر. يجب أن يتم اعتماد هذا المعيار في نفس وقت اعتماد معيار المحاسبة المالية رقم ٤٥ "أشبه حقوق الملكية (بما في ذلك حسابات الاستثمار)". تقوم المؤسسة حالياً بتقييم تأثير هذا المعيار على قوائمها المالية.

### المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة

إيضاحات حول القوائم المالية (تمة)  
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥  
(بالآلاف الدولارات الأمريكية ما لم يذكر غير ذلك)

### ٣) معيار المحاسبة المالية رقم ٤٧ - "تحويل الموجودات بين مجمعات الاستثمار"

يصف هذا المعيار مبادئ إعداد التقارير المالية ومتطلبات الإفصاح المطبقة على كافة تحويلات الموجودات بين مجمعات الاستثمار ذات الصلة (وحيثما تكون جوهرية، بين الفئات الهامة) بحقوق الملكية وشبه حقوق الملكية والموجودات خارج الميزانية العمومية الخاضعة لإدارة مؤسسة ما. ويتطلب اعتماد وتطبيق السياسات المحاسبية بشكل متنسق لمثل هذه التحويلات بما يتماشى مع مبادئ وقواعد الشريعة ويصف متطلبات الإفصاح العام في هذا الصدد.

يسري هذا المعيار على فترة التقارير المالية التي تبدأ في ١ يناير ٢٠٢٦ أو بعد هذا التاريخ مع السماح بالتطبيق المبكر. تقوم المؤسسة حالياً بتقييم تأثير هذا المعيار على قوائمها المالية.

### ٤) معيار المحاسبة المالية رقم ٤٨ - "الهدايا والجوائز الترويجية"

يهدف هذا المعيار إلى بيان مبادئ المحاسبة والتقرير المالي للإثبات والقياس والعرض والإفصاح التي تنطبق على الهدايا والجوائز الترويجية التي تقدمها المؤسسات المالية الإسلامية لعملائها بما في ذلك أشباه حقوق الملكية وأصحاب حسابات الاستثمار الآخرين.

يسري هذا المعيار على فترة التقارير المالية التي تبدأ في ١ يناير ٢٠٢٦ أو بعد هذا التاريخ مع السماح بالتطبيق المبكر. لا يُعد هذا المعيار منطبقاً على المؤسسة لأنها لا تمنح الهدايا أو الجوائز الترويجية إلى الدول الأعضاء.

### ٥) معيار المحاسبة المالية رقم ٤٩ - "التقرير المالي للمؤسسات العاملة في اقتصادات التضخم الجامح"

يوضح هذا المعيار المبادئ التي تحكم إعداد التقارير المالية، بما في ذلك المعالجات المحاسبية وعرض القوائم المالية والإفصاحات اللازمة للمؤسسات التي تطبق معايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية التي تعمل في اقتصادات التضخم الجامح. ولقد وُضع هذا المعيار مع الأخذ بالاعتبار مبادئ وقواعد الشريعة الإسلامية المعمول بها، بالإضافة إلى نماذج الأعمال الفريدة لهذه المؤسسات، مع تحديد المبادئ المناسبة للتقرير المالي. ويصف هذا المعيار أيضاً تعريف اقتصادات التضخم الجامح، ويقدم إرشادات حول كيفية تحديد ما إذا كان اقتصاد يُصنف على أنه ذو تضخم جامح.

يسري هذا المعيار على فترات التقرير المالي التي تبدأ في ١ يناير ٢٠٢٦ أو بعد ذلك التاريخ، مع السماح بالتطبيق المبكر. لا ينطبق هذا المعيار على المؤسسة حالياً، لأنها لا تعمل في اقتصاد ذو تضخم جامح، ونظراً لكونها مؤسسة دولية، فإنها لا تخضع للظروف التي يتناولها هذا المعيار.

### ٦) معيار المحاسبة المالية رقم ٥٠ - "التقارير المالية لمؤسسات الاستثمار الإسلامي (بما في ذلك صناديق الاستثمار)"

يحدد هذا المعيار مبادئ التقرير المالي المطبقة على مؤسسات الاستثمار الإسلامية ويشدد على وجه الخصوص على التوحيد فيما يتعلق بشكل ومضمون القوائم المالية للمؤسسات الاستثمارية. كما يحدد هذا المعيار المتطلبات العامة للعرض، والحد الأدنى من المحتويات والهيكل الموصى به لقوائمها المالية بطريقة تسهل عرضها بشكل صادق وعادل بما يتماشى مع مبادئ الشريعة الإسلامية وقواعدها.

يسري هذا المعيار على فترة التقارير المالية التي تبدأ في ١ يناير ٢٠٢٧ أو بعد هذا التاريخ مع السماح بالتطبيق المبكر. تقوم المؤسسة حالياً بتقييم تأثير هذا المعيار على قوائمها المالية.

### ٧) معيار المحاسبة المالية رقم ٥١ - "المشروعات التشاركية"

يوضح هذا المعيار مبادئ المحاسبة والتقرير المالي المتعلقة بالاعتراف والقياس والعرض والإفصاح التي تُطبق فيما يتعلق بالمشاريع التشاركية (بما في ذلك معظم الهياكل/المنتجات الشائعة القائمة على المضاربة والمشاركة). يُطبق هذا المعيار فيما يتعلق بالتقرير المحاسبي والمالي من قبل المستثمر (المستثمرين) والشريك (الشركاء) العامل، وكذلك المشاريع التشاركية فيما يخص جميع المشاريع التشاركية التي تندرج ضمن نطاق هذا المعيار، بما في ذلك المشاريع ذات حقوق ملكية ثابتة ومتنوعة، أو أشباه حقوق الملكية.

يسري هذا المعيار على فترة التقارير المالية التي تبدأ في ١ يناير ٢٠٢٧ أو بعد هذا التاريخ مع السماح بالتطبيق المبكر. تقوم المؤسسة حالياً بتقييم تأثير هذا المعيار على قوائمها المالية.

### ٨) معيار المحاسبة المالية ٥٢ – "بيوع التسليم الآجل: السلم والاستصناع"

يوضح هذا المعيار مبادئ المحاسبة والتقرير المالي المتعلقة بالاعتراف والقياس والعرض والإفصاح التي تُطبق فيما يتعلق بمعاملات بيوع التسليم الآجل التي تطبق على كل من المشتري والبائع. تشمل هذه المعاملات بيوع التسليم الآجل القائمة على السلم والاستصناع، ولكنها لا تشمل عقود التطوير القائمة على الاستصناع الخاضعة لمعيار آخر يُصدر في الوقت نفسه.

يسري هذا المعيار على فترة التقارير المالية التي تبدأ في ١ يناير ٢٠٢٧ أو بعد هذا التاريخ مع السماح بالتطبيق المبكر. تقوم المؤسسة حالياً بتقييم تأثير هذا المعيار على قوائمها المالية.

#### المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة

إيضاحات حول القوائم المالية (تتمة)  
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥  
(بالآلاف الدولارات الأمريكية ما لم يذكر غير ذلك)

#### ٤. الهيئة الشرعية لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية

تخضع أنشطة المؤسسة لإشراف الهيئة الشرعية لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية. وقد تم تعيين أعضاء الهيئة من قبل مجلس المديرين التنفيذيين للبنك وفقاً لقرار رقم بي إي دي/٤٣٢/١٠-١٠/٢٠٢٥/٢٧٨) لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد.

منح مجلس إدارة المؤسسة من خلال قراره رقم أي تي إف سي/ بي دي/٤٣٢/٢٤/٢٤) ٥/الصلاحية لرئيس مجموعة البنك الإسلامي للتنمية لتطبيق قرار مجلس المديرين التنفيذيين على المؤسسة.

تتضمن مهام الهيئة الشرعية ما يلي:

(١) النظر في كل ما يحول إليها من معاملات ومنتجات تطرحها المؤسسة للاستخدام لأول مرة والحكم على توافقها مع مبادئ الشريعة الإسلامية، ووضع المبادئ الأساسية لصياغة العقود ذات الصلة وأية وثائق أخرى.

(٢) إبداء الرأي بشأن البدائل الشرعية للمنتجات التقليدية التي تعتمده المؤسسة استخدامها، ووضع المبادئ الأساسية لصياغة العقود ذات الصلة وأية وثائق أخرى، والمساهمة في تنميتها بغية تعزيز تجربة المؤسسة في هذا الصدد.

(٣) الإجابة على الأسئلة والاستفسارات والتوضيحات الموجهة إليها من قبل مجلس المديرين التنفيذيين أو إدارة المؤسسة.

(٤) المساهمة في برنامج المؤسسة لتعزيز وعي موظفيها للعمل المصرفي الإسلامي وتعميق فهمهم للأسس والقواعد والمبادئ والقيم المتعلقة بالمعاملات المالية الإسلامية.

(٥) تقديم تقرير شامل لمجلس الإدارة يوضح مدى التزام المؤسسة بأحكام ومبادئ الشريعة على ضوء الآراء والتوجيهات المقدّمة والمعاملات التي تمت مراجعتها.

#### ٥. النقد وما في حكمه

٢٠٢٤	٢٠٢٥
١٦١,٦٨٤	٢٢٥,٧٧٤

النقد لدى البنوك (ايضاح ١, ٥)

٥,١. يشمل ودائع مرابحات السلع تقل آجال استحقاقها الأصلية عن ثلاثة أشهر.

٥,٢. كما في تاريخ التقرير، يتم تقدير جميع الأرصدة البنكية على أنها ذات مخاطر ائتمان منخفضة كونها مودعة لدى مؤسسات مصرفية مشهورة ذات تصنيف ائتماني مرتفع ولم يكن هناك أي تاريخ للتعثّر في السداد مع أي من الأرصدة البنكية للمؤسسة. وعليه، فإن احتمالية التعثّر في السداد بناءً على العوامل التطلعية وأي خسارة ناتجة عن التعثّر في السداد تعد ضئيلة.

#### ٦. ودائع مرابحات السلع

٢٠٢٤	٢٠٢٥
٧١,٧٤٥	٦٧,٥٩٤
(٤٠,٠٠٠)	-
٣١,٧٤٥	٦٧,٥٩٤

تتضمّن ودائع مرابحات السلع شراء وبيع السلع بمعدلات ربح متفق عليها. إن شراء وبيع السلع مقيد بشروط الاتفاق بين البنك والمؤسسات المالية الإسلامية والتقليدية الأخرى.

#### المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة

إيضاحات حول القوائم المالية (تتمة)  
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥  
(بالآلاف الدولارات الأمريكية ما لم يذكر غير ذلك)

#### ٧. تمويل التجارة بالمربحة، صافي

٢٠٢٤	٢٠٢٥
١,٤٠٤,٧٩٩	١,٦٨٣,٨٢٣
(٤٩,٤٠٣)	(٥٩,٤٩٦)
١,٣٥٥,٣٩٦	١,٦٢٤,٣٢٧
(١٤,٩٨١)	(٧,٣٥٢)
١,٣٤٠,٤١٥	١,٦١٦,٩٧٥

إجمالي الذمم المدينة  
ناقصا: الدخل غير المكتسب

مخصص خسائر الائتمان المتوقعة

صافي الذمم المدينة بموجب تمويل المربحة

جميع السلع المشتراة بموجب تمويل مربحة على أساس شراء محدد وإعادة البيع إلى عميل محدد. ويعد وعد العميل ملزماً. وبالتالي، فإن أي خسارة تتكبدها المؤسسة نتيجة لانخفاض قيمة السلع أو تعثر العميل قبل بيع السلع يتم تحميلها على العميل. تقوم المؤسسة أيضاً بالمشاركة في اتفاقيات تمويل مربحة مشتركة. ويتم عرض صافي الموجودات المدارة نيابة عن عضو التمويل المشترك في قائمة التغييرات في الموجودات خارج الميزانية الخاضعة للإدارة.

وفيما يلي الحركة في خسائر الائتمان المتوقعة للتعرض لمخاطر التعثر في سداد تمويل التجارة بالمربحة في نهاية فترة التقرير:

#### التعرض للمخاطر عند التعثر في السداد

٢٠٢٥	المرحلة (١)	المرحلة (٢)	المرحلة (٣)	المجموع
١ يناير	١,٠٥٨,٩٠١	٢٩٦,٤٩٥	-	١,٣٥٥,٣٩٦
المحتمل للسنة	٢٦٨,٨٤٥	٨٦	-	٢٦٨,٩٣١
٣١ ديسمبر	١,٣٢٧,٧٤٦	٢٩٦,٥٨١	-	١,٦٢٤,٣٢٧

#### خسائر الائتمان المتوقعة

٢٠٢٥	المرحلة (١)	المرحلة (٢)	المرحلة (٣)	المجموع
١ يناير	٨,١٤٠	٦,٨٤١	-	١٤,٩٨١
المحتمل للسنة	(٢,٣٠٦)	(٥,٣٢٣)	-	(٧,٦٢٩)
٣١ ديسمبر	٥,٨٣٤	١,٥١٨	-	٧,٣٥٢

#### التعرض للمخاطر عند التعثر في السداد

٢٠٢٤	المرحلة (١)	المرحلة (٢)	المرحلة (٣)	المجموع
١ يناير	٨٥٤,٥٢٧	١٧٨,٩٧٦	-	١,٠٣٣,٥٠٣
صافي التغير للسنة	٢٠٤,٣٧٤	١١٧,٥١٩	-	٣٢١,٨٩٣
٣١ ديسمبر	١,٠٥٨,٩٠١	٢٩٦,٤٩٥	-	١,٣٥٥,٣٩٦

#### خسائر الائتمان المتوقعة

٢٠٢٤	المرحلة (١)	المرحلة (٢)	المرحلة (٣)	المجموع
١ يناير	٨,٩٥٠	٢,١٨٦	-	١١,١٣٦
تحميل المخصص خلال السنة	(٨١٠)	٤,٦٥٥	-	٣,٨٤٥
٣١ ديسمبر	٨,١٤٠	٦,٨٤١	-	١٤,٩٨١

لم يتم استحقاق أي دخل على موجودات تمويل التجارة بالمربحة منخفضة الائتمان القيمة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ و٢٠٢٤.

بلغت الأرصدة متأخرة السداد كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ م صفر دولار أمريكي (٢٠٢٤: ٣٨,٩ مليون دولار أمريكي).

المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة

إيضاحات حول القوائم المالية (تمة)  
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥  
(بالآلاف الدولارات الأمريكية ما لم يذكر غير ذلك)

تصنيف الطرف المقابل	٢٠٢٤	٢٠٢٥
AAA	٥٠,٣٩٥	٤١,٦٥٤
+AA إلى -A	١٢٤,٨٣٠	١٦٠,٤٥٧
BBB	٥٠,٩٦٥	٢٩,١٨٢
BB وما أدنى	١٤,٨٩٢	١٩,٩٠٢
المجموع	٢٨٢,٧٣٦	٢٤٥,٠٩٥
٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	٥٢٧,٨٣١	٣٤,٧٩٤

خسائر الائتمان المتوقعة

٢٠٢٥	المرحلة (١)	المرحلة (٢)	المرحلة (٣)	المجموع
١ يناير	٣٤٤	-	-	٣٤٤
محتمل للسنة	١٨٤	-	-	١٨٤
٣١ ديسمبر	٥٢٨	-	-	٥٢٨
٢٠٢٤	المرحلة (١)	المرحلة (٢)	المرحلة (٣)	المجموع
١ يناير	٢٩٢	-	-	٢٩٢
عكس مخصص خلال السنة	(٥٢)	-	-	(٥٢)
محتمل للسنة	١٠٤	-	-	١٠٤
٣١ ديسمبر	٣٤٤	-	-	٣٤٤

٩. دخل مستحق وموجودات أخرى

٢٠٢٤	٢٠٢٥
٥١٥	٨٢٧
-	٣,٩٨٩
٥,٩٤٢	٧,٤٦٤
٢,٧٤٤	٢,٢٢٠
٩,٢٠١	١٤,٤٨٠

دخل مستحق من الاستثمارات في الصكوك  
موجودات صندوق التضامن للطبى للمتقاعدين  
سلف موظفين  
ذمم مدينة أخرى

١٠. مستحقات ومطلوبات أخرى

٢٠٢٤	٢٠٢٥
٢,٧٧٨	٣,٩٩٥
٥,٨٧٥	٩,٠١٣
٨,٢٦٧	٥,٧٩٣
٢٨٨	٣٥٩
٧,٢٠٢	٨٠,٠٢٢
٩,٢٩٧	٥,٠٠٠
١١,٦٣٦	٣,١٣١
٤٥,٣٤٣	١٠٧,٣١٣

مصاريق مستحقة ومصاريق أخرى  
الزام المعاشات التقاعدية والتأمين الصحي للموظفين  
مخصصات متعلقة بالموظفين  
دائنون آخرون  
دفعات مقدمة من العملاء والمستحق لأعضاء التمويل المشترك  
استحقاق منح لمبادرة الأعمال التجارية للمؤسسة  
ذمم دائنة أخرى

١١. معاملات وأرصدة مع جهات ذات علاقة

تمثل الجهات ذات العلاقة مجلس المحافظين وأعضاء مجلس الإدارة وكبار موظفي إدارة المؤسسة والجهات المنتسبة لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية. تتلقى المؤسسة، ضمن دورة أنشطتها العادية، تمويلاً من البنك الإسلامي للتنمية وتقوم بتنفيذ معاملات تجارية مع الجهات ذات العلاقة. وقد تمت الموافقة على شروط التمويل المقدمة من البنك الإسلامي للتنمية والمعاملات المنفذة مع الجهات ذات العلاقة من قبل إدارة المؤسسة التي تخضع لقواعد وأنظمة وتوجيهات البنك الإسلامي للتنمية الحالية.

المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة

إيضاحات حول القوائم المالية (تمة)  
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥  
(بالآلاف الدولارات الأمريكية ما لم يذكر غير ذلك)

٨. الاستثمار في الصكوك

٢٠٢٤	٢٠٢٥
٤٦٤,٩٨٣	٥١٤,١٨٣
٦٢,٨٤٨	٨٢,٤٤٧
٥٢٧,٨٣١	٥٩٦,٦٣٠

استثمارات بالتكلفة المطفأة  
الاستثمار في القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

تتلخص حركة الاستثمارات في الصكوك على النحو التالي:

٢٠٢٤	٢٠٢٥
٤٢٦,٤١٧	٥٢٧,٨٣١
١٣٦,٨٤٥	١٧٢,٦٩٤
(٣٩,٠٥٠)	(١٠٦,٤٨٩)
٣,٤٣٢	٩٢٤
(٥)	١,٧١٦
(١٠٤)	(١٨٤)
(٢٨)	-
٣٢٤	١٣٨
٥٢٧,٨٣١	٥٩٦,٦٣٠

١ يناير  
استثمارات خلال السنة  
استيعادات/ استحقاقات خلال السنة  
إيرادات مستحقة القبض  
صافي الحركة في احتياطي القيمة العادية  
مخصص خسائر الائتمان المتوقعة  
محمل الانخفاض في القيمة  
إطفاء الصكوك المشتراة بخصم، بالصافي

٣١ ديسمبر

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ و ٢٠٢٤ ، تمثل الاستثمارات في الصكوك التي أصدرتها حكومات مختلفة وبعض الكيانات الأخرى. تم تصنيف استثمارات المؤسسة في الصكوك بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر حتى سبتمبر ٢٠٢٣ ، قبل التغيير في نموذج الأعمال.

وفي أكتوبر ٢٠٢٣ ، قامت المؤسسة بتغيير نموذج العمل لاستثماراتها في الصكوك. وهدف هذا التغيير في تصنيف الصكوك إلى مواءمة استراتيجية المؤسسة الاستثمارية بشكل أفضل مع متطلبات السيولة والاستثمارات طويلة الأجل. ويتكون نموذج العمل المعدل من:

(١) محفظة أساسية تتكون من موجودات ذات سيولة عالية الجودة بهدف الاحتفاظ بالاستثمارات من أجل تحصيل التدفقات النقدية المتوقعة حتى استحقاق الأداة. يتم قياس الموجودات المحتفظ بها ضمن هذه المحفظة بالتكلفة المطفأة.

(٢) تحقق محفظة استثمار الخزينة عوائد إضافية لتحقيق مجموعتي التدفقات النقدية المتوقعة والبيع. يتم تصنيف الموجودات المحتفظ بها ضمن هذه المحفظة، عند الاعتراف المبدئي، كقيمة عادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر.

بلغت القيمة المطفأة للصكوك المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر ٨٠,٦ مليون دولار أمريكي (٢٠٢٤: ٦٦,٨ مليون دولار أمريكي) كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥، كما بلغت القيمة العادلة للصكوك المقاسة بالتكلفة المطفأة ٤٩٨,٤ مليون دولار أمريكي (٢٠٢٤: ٤٣٧,٢ مليون دولار أمريكي).

تشمل الاستثمارات في الصكوك صكوكاً صادرة من جهة ذات علاقة والمسجلة بالقيمة الدفترية البالغة ٥٠ مليون دولار أمريكي (٢٠٢٤: ٥٠ مليون دولار أمريكي).

إن الخسارة غير المحققة من إعادة التقييم المعترف بها في حقوق الملكية هي بالصافي بعد خصم الربح / (الخسارة) المحققة من الاستثمارات في الصكوك.

تصنيف الطرف المقابل

٢٠٢٥ ديسمبر	AAA	+AA إلى -AA	+A إلى -A	BB وما أدنى	المجموع
-	٧١,٩٥٨	١٥٩,٤١٩	٧٣,٠٩٨	٧٤,٩٨٦	٣٧٩,٤٦١
٥٠,١٩٥	٣٥,٠١٤	١٢٩,٨٠٢	-	٢,١٥٨	٢١٧,١٦٩
٥٠,١٩٥	١٠٦,٩٧٢	٢٨٩,٢٢١	٧٣,٠٩٨	٧٧,١٤٤	٥٩٦,٦٣٠

- جهات حكومية  
- منشآت أخرى



المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة

إيضاحات حول القوائم المالية (تتمة)  
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥  
(بالآلاف الدولارات الأمريكية ما لم يذكر غير ذلك)

تمول مساهمات خطة الرعاية الطبية للمتقاعدين على أساس ٤ / ٤ / ٤٪. يساهم الموظفون بنسبة ٤٪ من رواتبهم التقاعدية وصاحب العمل يطابقها بنسبة ٤٪. كما يساهم المتقاعدون أيضًا بنسبة ٤٪ من معاشهم التقاعدي (قبل عمليات سحب التعويض). وقد بدأت مساهمات كل من صاحب العمل والموظف في التراكم في ١ يناير ٢٠١٩.

طلب من المتقاعدين المؤهلين للتغطية من الصندوق سداد الحد الأدنى من المساهمات لمدة ١٠ سنوات من أجل الحصول على المنافع.

إدارة خطة الرعاية الطبية للمتقاعدين

تقوم لجنة المعاشات التقاعدية المعينة من قبل رئيس مجموعة البنك الإسلامي للتنمية بإدارة خطة معاشات الموظفين وخطة التقاعد الطبي للموظفين، بينما تقوم اللجنة التنفيذية بإدارة صندوق التكافل الطبي للمتقاعدين بصفته صناديق منفصلة نيابة عن موظفيها. وتعتبر هاتان اللجنتان مسؤولتين عن الإشراف على الأنشطة الاستثمارية والاكتمالية لخطة تقاعد الموظفين. ويتم استثمار موجودات خطط التقاعد بموجب السياسات التي تضعها لجنة التقاعد. ويتحمل البنك والمؤسسات الأعضاء فيه مخاطر الاستثمار والمخاطر الاكتوارية لخطة تقاعد الموظفين وينشأكون في المصاريف الإدارية لخطة معاشات الموظفين والخطة الطبية، بينما يتحمل صندوق التكافل الطبي للمتقاعدين مصاريفه الإدارية.

المخاطر

مخاطر الاستثمار

يتم حساب القيمة الحالية لالتزامات خطط تقاعد الموظفين باستخدام معدل خصم يتم تحديده بالرجوع إلى عوائد سندات الشركات الأمريكية ذات التصنيف AA عالية الجودة؛ إذا كان العائد على موجودات الخطط أقل من هذا المعدل، فسيؤدي ذلك إلى حدوث عجز في الخطة. يمتلك مقدمو خطط الرعاية الطبية للمتقاعدين، حاليًا، استثمارًا متوازنًا نسبيًا في الأوراق المالية وأدوات الدين والعقارات. ونظرًا للطبيعة طويلة الأجل لالتزامات خطط الرعاية الطبية للمتقاعدين، يعتبر المسؤول عن برنامج الخطط أنه من المناسب استثمار جزء معقول من موجودات الخطط في الأوراق المالية في رأسمال الشركات وفي العقارات لزيادة العائد الناتج عن الصندوق.

معدل الخصم

سيؤدي الانخفاض في معدل عائد السندات إلى زيادة التزامات خطط الرعاية الطبية للمتقاعدين، ولكن سيتم تعويض ذلك جزئيًا عن طريق زيادة العائد على استثمارات الخطط.

مخاطر طول العمر

يتم حساب القيمة الحالية لالتزامات الخطط بالرجوع إلى أفضل تقدير لوفيات المشاركين في الخطط أثناء وبعد توظيفهم. ولذلك، فإن الزيادة في متوسط العمر المتوقع للمشاركين في الخطة ستزيد من التزامات الخطة.

مخاطر الرواتب

يتم حساب القيمة الحالية لالتزام الخطط بالرجوع إلى الرواتب المستقبلية للمشاركين في الخطط. على هذا النحو، فإن الزيادة في رواتب المشاركين في الخطط ستزيد من التزام الخطط.

يلخص الجدول التالي الحركات على القيمة الحالية لالتزام المنافع المحددة:

	خطة تقاعد الموظفين		خطة الرعاية الطبية للموظفين		خطة الرعاية الطبية للمتقاعدين	
	٢٠٢٤	٢٠٢٥	٢٠٢٤	٢٠٢٥	٢٠٢٤	٢٠٢٥
التزام المنافع كما في ١ يناير	٥٤,٩٠٩	٥٥,٩٣٠	١,٣٦١	١,٤٢٠	٥٦٢	٧٠٠
تكلفة الخدمة الحالية	٣,٠٢٢	٣,٠٢٥	٧	١٢	١٦٥	١٩٥
مصروف التزام المنافع المحددة	٣,٠٢٠	٢,٧٢٧	٧٦	٦٩	٤٦	٤٧
مساهمة المشاركين في الخطة	١,٣٢٥	١,٣٤٤	٣	٣	٦٠٨	٥٢٧
المدفوعات من موجودات الخطة	(٣,٩٢٣)	(٨٣٧)	(٣٧)	(٣٨)	(٢٧)	(٩)
صافي الربح/ (الخسارة) الاكتواري	٢,٦٨٦	(٧,٢٨٠)	(٢٦)	(١٠٥)	(٩٣٢)	(٨٩٨)
التزام المنافع كما في ٣١ ديسمبر	٦١,٠٣٩	٥٤,٩٠٩	١,٣٨٤	١,٣٦١	٤٢٢	٥٦٢

المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة

إيضاحات حول القوائم المالية (تتمة)  
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥  
(بالآلاف الدولارات الأمريكية ما لم يذكر غير ذلك)

الحركات في موجودات الخطة كما يلي:

	خطة تقاعد الموظفين		خطة الرعاية الطبية للموظفين		خطة الرعاية الطبية للمتقاعدين	
	٢٠٢٤	٢٠٢٥	٢٠٢٥	٢٠٢٥	٢٠٢٤	٢٠٢٤
القيمة العادلة لموجودات الخطة كما في ١ يناير	٤٧,٠١١	٤٠,٨٩٣	٨٦٢	٧٧٥	٣,٠٨٤	٢,٠٠٨
تعديل القيمة العادلة في بداية السنة	١٦٠	١,١٠٤	١	٤	٣	٥
دخل من موجودات الخطة	٢,٦٦٠	٢,٠٤٤	٤٨	٣٧	١١٨	١٤٢
العائد على موجودات الخطة ناقص معدل الخصم	٢,٠٤٨	(٧٧٢)	٢	٥٩	-	(١٠٧)
مساهمة المشاركين في الخطة	١,٣٢٥	١,٣٤٤	٣	٣	٦٠٨	٥٢٧
مساهمة صاحب العمل	٣,٢٢٧	٣,٢٣٥	٢٣	٢٢	٦٢٥	٥١٨
المدفوعات من موجودات الخطة	(٣,٩٢٣)	(٨٣٧)	(٣٧)	(٣٨)	(٢٧)	(٩)
القيمة العادلة لموجودات الخطة كما في ٣١ ديسمبر	٥٢,٥٠٨	٤٧,٠١١	٩٠٢	٨٦٢	٤,٤١١	٣,٠٨٤
عجز/ (فائض)	٨,٥٣١	٧,٨٩٨	٤٨٢	٤٩٩	(٣,٩٨٩)	(٢,٥٢٢)
	٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	عجز (التزام)	فائض (أصل)	عجز (التزام)	فائض (أصل)
	٩,٠١٣	(٣,٩٨٩)	٥,٨٧٥	-		

الوضع الممول - الالتزام/ (الأصل)  
المعترف به في قائمة المركز المالي والذي يمثل زيادة التزامات المنافع على القيمة العادلة لموجودات الخطة (إيضاح ٩ وإيضاح ١٠)

يمثل صافي الالتزام/ (الأصل) أعلاه بشكل رئيس الخسائر/ (الأرباح) الاكتوارية المتراكمة الناتجة عن الفرق بين الخبرة الفعلية والافتراضات المستخدمة في تقدير الالتزام، والتي يتم الاعتراف بها من قبل المؤسسة في قائمة الدخل الشامل على الفور في السنة التي يحدث فيها، إن كان جوهرياً.

المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة

إيضاحات حول القوائم المالية (تتمة)  
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥  
(بالآلاف الدولارات الأمريكية ما لم يذكر غير ذلك)

خطة الرعاية الطبية للمتعاقدين		خطة الرعاية الطبية للموظفين		خطة تقاعد الموظفين	
%٠,٥-	%٠,٥+	%٠,٥-	%٠,٥+	%٠,٥-	%٠,٥+
(انخفاض في الالتزام)/زيادة في الالتزام					
١٤٢	(١١٦)	٦٥	(٦١)	٤,٣٠٨	(٣,٨٢٠)
-	-	(١)	١	(١,٧٩٤)	١,٩٢٢

معدل الخصم

معدل الزيادة في الرواتب

يوضح الجدول التالي موجودات الخطة حسب الفئة الرئيسية:

خطة الرعاية الطبية للمتعاقدين		خطة الرعاية الطبية للموظفين		خطة تقاعد الموظفين	
المجموع	٢٠٢٥	المجموع	٢٠٢٥	المجموع	٢٠٢٥
٢١,٣٦١	١٨,٠١٧	٩٨٤	٨٤٥	١٦,١٨٨	١٦,١٨٨
١٣,٧٣٣	٢٤,٣٤٤	٣,١٢٢	-	٢١,٢٢٢	٢١,٢٢٢
١٤,٩٨٦	١٤,٢٨٦	٢٥٠	٤٩	١٣,٩٨٧	١٣,٩٨٧
٥٨١	٦٣٠	-	-	٦٣٠	٦٣٠
٢٩٦	٥٤٤	٥٥	٨	٤٨١	٤٨١
٥٠,٩٥٧	٥٧,٨٢١	٤,٤١١	٩٠٢	٥٢,٥٠٨	٥٢,٥٠٨

النقد وما في حكمه وودائع مرابحات السلع

الصناديق المدارة ومبيعات التقسيط

استثمارات في الصكوك

أراضي

أخرى (صافي)

موجودات الخطة

يوضح الجدول التالي ملخصاً لحالة التمويل المتوقعة للسنة القادمة:

خطة الرعاية الطبية للمتعاقدين		خطة الرعاية الطبية للموظفين		خطة تقاعد الموظفين	
٢٠٢٤	٢٠٢٥	٢٠٢٤	٢٠٢٥	٢٠٢٤	٢٠٢٥
١,١٩٩	١,٣٦٤	٦٣,٩٦٣	٦٣,٩٦٣	١,١٩٩	١,٣٦٤
(٥,٧٦٢)	(٨٥٤)	(٥٥,١٩٧)	(٥٥,١٩٧)	(٥,٧٦٢)	(٨٥٤)
(٤,٥٦٣)	٥١٠	٨,٧٦٦	٨,٧٦٦	(٤,٥٦٣)	٥١٠

القيمة الحالية لالتزام المنافع المحددة

القيمة العادلة لموجودات الخطة

العجز/(الفائض) في الخطة

٢٠٢٥

القيمة الحالية لالتزام المنافع المحددة

القيمة العادلة لموجودات الخطة

العجز/(الفائض) في الخطة

خطة تقاعد الموظفين

مساهمة صاحب العمل المتوقعة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٦ هي ٣,٢٢٧ ألف دولار أمريكي والتكاليف المتوقعة التي سيتم الاعتراف بها في الربح أو الخسارة هي ٣,٤٦٣ ألف دولار أمريكي.

خطة الرعاية الطبية للموظفين

مساهمة صاحب العمل المتوقعة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٦ هي ٦ ألف دولار أمريكي والتكاليف المتوقعة التي سيتم الاعتراف بها في الربح أو الخسارة هي ٣٣ ألف دولار أمريكي.

المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة

إيضاحات حول القوائم المالية (تتمة)  
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥  
(بالآلاف الدولارات الأمريكية ما لم يذكر غير ذلك)

بناءً على التقييمات الاكتوارية، تتكون مصاريف التقاعد والرعاية الطبية لعام ٢٠٢٥ مما يلي:

خطة تقاعد الموظفين		خطة الرعاية الطبية للموظفين		خطة الرعاية الطبية للمتعاقدين	
٢٠٢٤	٢٠٢٥	٢٠٢٤	٢٠٢٥	٢٠٢٤	٢٠٢٥
٣,٠٢٢	٣,٠٢٥	٧	١٢	١٦٥	١٩٥
٣,٠٢٠	٢,٧٢٧	٧٦	٦٩	٤٦	٤٧
(٢,٦٦٠)	(٢,٠٤٤)	(٤٨)	(٣٧)	(١١٨)	(١٤٢)
٣,٣٨٢	٣,٧٠٨	٣٥	٤٤	٩٣	١٠٠
٢,٦٨٦	(٧,٢٨٠)	(٢٦)	(١٠٥)	(٩٣٢)	(٨٩٨)
(٢,٠٤٨)	٧٧٢	(٢)	(٥٩)	-	١٠٧
(١٦٠)	(١,١٠٤)	(١)	(٤)	(٣)	(٥)
٤٧٨	(٧,٦١٢)	(٢٩)	(١٦٨)	(٩٣٥)	(٧٩٦)

تكلفة الخدمة الحالية

تكلفة على التزام المنافع المحددة

الدخل على الموجودات

التكلفة المعترف بها في قائمة الدخل

الأرباح/(الخسائر) الاكتوارية بسبب

التغير في الافتراضات

العائد على موجودات الخطة (أكبر)/

أقل من معدل الخصم

المساهمات الافتتاحية المتراكمة

(الربح)/ الخسارة المعترف بها في

قائمة الدخل الشامل

يوضح الجدول التالي الافتراضات الرئيسية المستخدمة في التقييمات الاكتوارية:

خطة تقاعد الموظفين		خطة الرعاية الطبية للموظفين		خطة الرعاية الطبية للمتعاقدين	
٢٠٢٤	٢٠٢٥	٢٠٢٤	٢٠٢٥	٢٠٢٤	٢٠٢٥
٥,٥٠%	٥,٦٦%	٥,٥٠%	٥,٦٦%	٥,٥٠%	٥,٦٦%
٤,٥%-٦,٥%	٤,٥%-٦,٥%	٤,٥%-٦,٥%	٤,٥%-٦,٥%	٤,٥%-٦,٥%	٤,٥%-٦,٥%

معدل الخصم

معدل الزيادة المتوقعة في الرواتب

يتم اختيار معدل الخصم المستخدم لتحديد التزامات المنافع بالرجوع إلى معدلات العائد طويل الأجل على سندات مؤسسات مصنفة بـ "AA". استند معدل الزيادة المتوقعة في الرواتب لعام ٢٠٢٥ و ٢٠٢٤ إلى العمر أي ٢٠-٣٥ سنة - ٦,٥%، ٣٥-٥٠ سنة - ٥,٠% وما فوق ٥٠ سنة - ٤,٥%.

إن حساسية التزام المنافع المحددة تجاه التغيرات في الافتراضات الرئيسية المرجحة هي كما يلي:

خطة تقاعد الموظفين		خطة الرعاية الطبية للموظفين		خطة الرعاية الطبية للمتعاقدين	
٢٠٢٥	٢٠٢٤	٢٠٢٥	٢٠٢٤	٢٠٢٥	٢٠٢٤
(٤,٢٣٠)	٤,٧٧٠	(٦١)	٦٥	(١١٥)	١٤٣
٢,١٠٤	(١,٩٦٨)	-	(١)	-	-

معدل الخصم

معدل الزيادة في الرواتب

المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة

إيضاحات حول القوائم المالية (تتمة)  
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥  
(بالآلاف الدولارات الأمريكية ما لم يذكر غير ذلك)

١٤. رأس المال المدفوع

يتكون رأس مال المؤسسة في نهاية فترة التقرير مما يلي:

٢٠٢٤	٢٠٢٥	
٤,٠٠٠,٠٠٠	٤,٠٠٠,٠٠٠	رأس المال المصرح به
٨٥٨,٦٩٠	٨٥٨,٦٩٠	رأس المال المكتتب به
(٢٥,٧٣٠)	(٢٥,٧٣٠)	رأس مال مكتتب به ولم يتم استدعاؤه
٨٣٢,٩٦٠	٨٣٢,٩٦٠	رأس مال تم استدعاؤه (القيمة الاسمية)
(٨٦,١٤٢)	(٨٥,٨١٢)	قسط مستحق لم يتم دفعه
٧٤٦,٨١٨	٧٤٧,١٤٨	رأس المال المدفوع (القيمة الاسمية)
٦٧,٩٠٢	٨١,٩٩٢	علاوة إصدار مكتتب بها
(١٣,٦٣١)	(١٦,٩٠١)	علاوة إصدار مكتتب بها ولم يتم استدعاؤها
٥٤,٢٧١	٦٥,٠٩١	علاوة إصدار مكتتب بها تم استدعاؤها
(٤٥,٢٩١)	(٥٥,٩٣٦)	قسط مستحق لم يتم دفعه
٨,٩٨٠	٩,١٥٥	رأس المال المدفوع (علاوة إصدار)
٧٥٥,٧٩٨	٧٥٦,٣٠٣	رأس المال المدفوع (القيمة الاسمية زائداً علاوة إصدار)

١٥. الاحتياطي العام

وفقاً للمادة ٢٧ من اتفاقية تأسيس المؤسسة، تقوم الجمعية العامة سنوياً بتحديد الأرباح التي سيتم توزيعها فقط بعد أن يصل الاحتياطي إلى ٢٥٪ من رأس المال المكتتب به.

ووفقاً لقرار الجمعية العامة رقم. جي أ ١ / ٥-٤٤٢ المعتمد في ٤ سبتمبر ٢٠٢٢ خلال الاجتماع السادس عشر للجمعية العامة، يتعين على المؤسسة تخصيص ٦٪ من صافي دخلها لبرامج المؤسسة لتطوير التجارة والمبادرات والارتباطات الأخرى لمدة ٥ سنوات مقبلة تبدأ من سنة ٢٠٢٠ إلى ٢٠٢٤، ولكن بما لا يقل عن ٢ مليون دولار أمريكي سنوياً ولا يزيد عن ٥ مليون دولار أمريكي سنوياً ولقد انتهى هذا الترتيب في ٢٠٢٤، وبالتالي خصصت الشركة صفر دولار أمريكي لسنة ٢٠٢٥ (٢٠٢٤: ٥ مليون دولار أمريكي) لهذا الغرض.

١٦. مصروفات إدارية أخرى

٢٠٢٤	٢٠٢٥	
٣,٠٣٠	٢,٧٨٦	استشارات وتسويق
١,٦٦٣	٢,٤١٠	إيجار مكتب وخدمات مساندة
٢,٥٠٨	٤,٦٨٥	رقمنة وعضوية
١,٣٠٩	١,٠١٣	مصارييف سفر
٩٧٣	١,٢٥٣	مصارييف اجتماعات
٦٩٨	٧٧١	مصارييف أخرى
١٠,١٨١	١٢,٩١٨	

١٧. التزامات غير مدفوعة

الالتزامات القائمة غير المدفوعة هي عمليات التمويل التجارية السارية المفعول المعلنة والتي يمكن للعملاء المطالبة بها في أي وقت. وتتألف الالتزامات القائمة من البنود التالية:

- العمليات سارية المفعول المعلنة والتي لم يبدأ سحبها بعد.
- الجزء القائم من تلك العمليات الواقعة تحت السحب النشط بما في ذلك الاعتمادات المستندية الصادرة والصالحة لغاية تاريخ السحب والاعتمادات الصادرة والصالحة لغاية تاريخ السحب والاعتمادات المؤجلة غير المستوفاة واعتمادات الجهور.

وتتكون الالتزامات غير المدفوعة مما يلي:

٢٠٢٤	٢٠٢٥	
٤٩٦,٥٦٣	٥٨٨,٢٢٠	التزامات غير مدفوعة - تمويل التجارة بالمرابحة
٧٢,٠٤٤	٤٥,٤٩٤	اعتمادات مستندية واعتمادات الجهور
٥٦٨,٦٠٧	٦٣٣,٧١٤	

المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة

إيضاحات حول القوائم المالية (تتمة)  
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥  
(بالآلاف الدولارات الأمريكية ما لم يذكر غير ذلك)

خطة الرعاية الطبية للمتقاعدين  
مساهمة صاحب العمل المتوقعة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٦ هي ٥١٧ ألف دولار أمريكي والأرباح المتوقعة التي سيتم الاعتراف بها في الربح أو الخسارة هي ٥٨ ألف دولار أمريكي.

يوضح الجدول التالي المبالغ المعترف بها في احتياطي التقاعد والالتزامات الطبية:

٢٠٢٥	٢٠٢٥	٢٠٢٥	٢٠٢٥	٢٠٢٤	المجموع
٨٠٦	٢٥١	(٢,٦٣٦)	(١,٥٧٩)	٦,٩٩٧	
١,٤٠٩	٢٠	١٨٧	١,٦١٦	(٦,٠٨٥)	
-	-	(٧٢)	(٧٢)	٢٠٤	
١,٢٧٧	(٤٦)	(١,٠٤٧)	١٨٤	(٢,٤٠٢)	
(٢,٠٤٨)	(٢)	-	(٢,٠٥٠)	٨٢٠	
(١٦٠)	(١)	(٣)	(١٦٤)	(١,١١٣)	
١,٢٨٤	٢٢٢	(٣,٥٧١)	(٢,٠٦٥)	(١,٥٧٩)	

٣١ ديسمبر

يوضح الجدول التالي تحليل الاستحقاق المتوقع:

٢٠٢٥	خطة تقاعد الموظفين	خطة الرعاية الطبية للموظفين	خطة الرعاية الطبية للمتقاعدين
السنة الأولى	٤,٧٨٤	١٠٣	(٢٥)
السنة الثانية	٢,٨٧٩	١١٦	(١٦)
السنة الثالثة	١,٤٨٩	١١٤	(١٤)
السنة الرابعة	٢,٧٧٦	١١٣	(١٨)
السنة الخامسة	٢,٢٥٧	١١١	(١٧)
الخمس السنوات التالية	٨,٨٠٣	٥٢٧	(١١٣)

٢٠٢٤	خطة تقاعد الموظفين	خطة الرعاية الطبية للموظفين	خطة الرعاية الطبية للمتقاعدين
السنة الأولى	٤,٤١٣	٤٨	(١٩)
السنة الثانية	١,٤٩٥	٧٩	(١٨)
السنة الثالثة	٢,٧٩٣	٩٥	(١٦)
السنة الرابعة	١,٤٥٧	٩٨	(٧)
السنة الخامسة	٢,٦٨٤	١٠١	(٥)
الخمس السنوات التالية	١٢,٤٤٤	٥٥٦	(٥٤)

المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة

إيضاحات حول القوائم المالية (تتمة)  
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥  
(بالآلاف الدولارات الأمريكية ما لم يذكر غير ذلك)

١٩. صافي الموجودات بالعملة الأجنبية

	٢٠٢٥	٢٠٢٤
ريال سعودي	١,٢٠١	١,٧١٢
يورو	١١,٩٦٩	٦,٥٤٩
درهم اماراتي	٩	٩

تركز الموجودات المالية

يوضح الجدول التالي التوزيع الجغرافي لصافي الموجودات المالية:

٢٠٢٥	النقد وما في حكمه	ودائع مرابحات السلع	تمويل التجارة بالمرابحة	استثمارات في الصكوك	المجموع
-	-	-	١,٠٦٤	-	١,٠٦٤
-	-	٣٠,٢٢٦	-	-	٤٥,٣٤٢
-	-	-	١٤٠,٤٨٣	-	١٤٠,٤٨٣
١٨٠	-	-	-	-	١٨٠
-	-	-	٥٦,٧٦٨	-	٥٦,٧٦٨
-	-	-	٨,٣٠٠	-	٨,٣٠٠
-	-	-	١٦,٤٩٩	-	١٦,٤٩٩
-	-	-	١٣,٧٠٠	-	١٣,٧٠٠
-	-	-	٢٨٦,٣٣٦	-	٢٨٦,٣٣٦
-	-	-	١٨,٦٤٠	-	١٨,٦٤٠
-	-	-	٨٩٠	-	٨٩٠
-	-	-	٤٢,٢٦١	٤٢,٢٦١	٤٢,٢٦١
٨	-	-	١٠,١١٢	٥٠,٣٠٢	٦٠,٤٢٢
-	-	-	٢٠,٤٨٣	-	٢٠,٤٨٣
-	-	-	٥٣,١٦٠	٥٣,١٦٠	٥٣,١٦٠
-	-	-	٦١,٤٧٦	-	٦١,٤٧٦
-	-	-	٥٣,٠٣٢	-	٥٣,٠٣٢
-	-	-	٤٤,٧٥٩	-	٤٤,٧٥٩
-	-	-	٩٨	١٣,٣٥٦	١٣,٤٥٤
-	-	-	٢٢٥,٥٧٩	-	٢٢٥,٥٧٩
-	-	-	١٠,١٠٢	١٠,١٠٢	١٠,١٠٢
-	-	٣٠,٣٠١	-	٣٠,٠٤١	٦٠,٣٤٢
-	-	-	-	٥٠,٣٩١	٥٠,٣٩١
-	-	-	٥٦,٨٩٨	-	٥٦,٨٩٨
١,٢٠٢	-	-	-	١٨٥,٨٨٢	١٨٧,٠٨٤
-	-	-	٨٧,٧٢٢	-	٨٧,٧٢٢
-	-	-	٢٠,٤٩١	-	٢٠,٤٩١
-	-	-	٣٣,٨٩١	-	٣٣,٨٩١
-	-	-	٤٥,٨٠١	-	٤٥,٨٠١
-	-	-	١٣٧,٨٣٠	٢٠,٧٤٤	١٥٨,٥٧٤
٣٧٦	-	-	-	١٢٥,٢٧٥	١٢٥,٦٥١
٢٢٤,٠٠٨	٧,٠٦٧	-	-	-	٢٣١,٠٧٥
-	-	-	٢٧٦,١٢٣	-	٢٧٦,١٢٣
٢٢٥,٧٧٤	٦٧,٥٩٤	١,٦١٦,٩٧٥	٥٩٦,٦٣٠	-	٢,٥٠٦,٩٧٣

المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة

إيضاحات حول القوائم المالية (تتمة)  
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥  
(بالآلاف الدولارات الأمريكية ما لم يذكر غير ذلك)

تم تسجيل مخصص خسائر الائتمان المتوقعة المتعلقة بالاعتمادات المستندة والالتزامات غير المصروفة بمبلغ ١,٢ مليون دولار أمريكي (١,٠٦:٢٠٢٤ مليون دولار أمريكي) تحت تمويل المراجعة التجارية.

١٨. محفظة الاستحقاقات

يوضح الجدول التالي الموجودات والمطلوبات المالية وفقاً لفترات الاستحقاق التعاقدية الخاصة بها:

٢٠٢٥	فترة الاستحقاق المحددة			
	أقل من ٣ شهور	٣ إلى ١٢ شهرا	من ١٢ إلى ٥٥ سنوات	أكثر من ٥٥ سنوات
الموجودات	٢٢٥,٧٧٤	-	-	-
النقد وما في حكمه	-	-	-	-
ودائع مرابحات السلع	٦٧,٥٩٤	-	-	-
تمويل التجارة بالمرابحة	٦٢٣,٧٧٤	٧٦٤,٩٣٢	٢٢٨,٢٦٩	-
استثمارات في الصكوك	٩,٨٨٩	٤٤,٤٩٥	٣٨٢,٧٧٤	١٥٩,٤٧٢
مجموع الموجودات المالية	٨٥٩,٤٣٧	٨٧٧,٠٢١	٦١١,٠٤٣	١٥٩,٤٧٢
٢٠٢٥	فترة الاستحقاق المحددة			
	أقل من ٣ شهور	٣ إلى ١٢ شهرا	من ١٢ إلى ٥٥ سنوات	أكثر من ٥٥ سنوات
المطلوبات	٢,٧٤٨	-	-	-
مطلوب لجهات ذات علاقة	٥٢٤,٥٤٧	٢١٣,١٠٩	١٢٠,١٨١	٢٠٠,٩٣٥
ودائع مرابحات السلع مستحقة الدفع	٥٢٧,٢٩٥	٢١٣,١٠٩	١٢٠,١٨١	٢٠٠,٩٣٥
مجموع المطلوبات المالية	٤٩,٨٦٦	٥٣٨,٣٥٤	-	-
التزامات غير مدفوعة (إيضاح ١٧)	-	-	-	-
٢٠٢٤	فترة الاستحقاق المحددة			
	أقل من ٣ شهور	٣ إلى ١٢ شهرا	من ١٢ إلى ٥٥ سنوات	أكثر من ٥٥ سنوات
الموجودات	١٦١,٦٨٤	-	-	-
النقد وما في حكمه	-	-	-	-
ودائع مرابحات السلع	-	٣١,٧٤٥	-	-
ودائع الوكالة	-	-	-	-
تمويل التجارة بالمرابحة	٤٦٠,٣٦٧	٦٩٠,٤٣٦	١٨٩,٦١٢	-
استثمارات في الصكوك	٤٣,٦٢٥	٤٧,٩٩٦	٢٥٦,٥١٥	١٧٩,٦٩٥
مجموع الموجودات المالية	٦٦٥,٦٧٦	٧٧٠,١٧٧	٤٤٦,١٢٧	١٧٩,٦٩٥
٢٠٢٤	فترة الاستحقاق المحددة			
	أقل من ٣ شهور	٣ إلى ١٢ شهرا	من ١٢ إلى ٥٥ سنوات	أكثر من ٥٥ سنوات
المطلوبات	٧٥٩	-	-	-
مطلوب لجهات ذات علاقة	٤٩٨,٢٣٩	٢٩٠,٤٣٧	-	-
ودائع مرابحات السلع مستحقة الدفع	٤٩٨,٩٩٨	٢٩٠,٤٣٧	-	-
مجموع المطلوبات المالية	٢٦٦,٦٠٢	٢٢٩,٩٦١	-	-
التزامات غير مدفوعة (إيضاح ١٧)	-	-	-	-

## المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة

إيضاحات حول القوائم المالية (تمة)  
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥  
(بالآلاف الدولارات الأمريكية ما لم يذكر غير ذلك)

### أ) مخاطر الائتمان

هي المخاطر الناتجة عن تقصير طرفٍ ما في الوفاء بالتزاماته، مما يؤدي إلى تكبيد الطرف الأخرى خسارة مالية.

فيما يتعلق بجميع فئات الموجودات المالية التي تحتفظ بها المؤسسة، فإن أقصى تعرض لمخاطر الائتمان للمؤسسة هو قيمها الدفترية كما تم الإفصاح عنه في قائمة المركز المالي (إيضاح ٦ و ٧ و ١٠). تتمثل الموجودات التي تعرض المؤسسة لمخاطر الائتمان بشكل رئيس من الوكالة / ودائع مبيعات السلع تمويل التجارة بالمراجحة واستثمارات في الصكوك والتي يتم تغطيتها بصورة رئيسية بضمانات سيادية وضمانات بنوك تجارية مقبولة لدى المؤسسة وفقاً لمعيار الأهلية المحددة وتقييمات مخاطر الائتمان. وتتم تغطية تمويل التجارة بالمراجحة بالحصول في أغلب الأحيان على ضمانات سيادية من الدول الأعضاء أو ضمانات بنوك تجارية صادرة عن مؤسسات ذات تقييم مقبول بناء على سياستها.

وتتضمن مخاطر الائتمان الخسائر المحتملة التي تنتج من الأطراف المقابلة (مثل الدول والبنوك / المؤسسات المالية والشركات وما إلى ذلك) عندما لا تتوفر لديها المقدرة أو الرغبة في الوفاء بالتزاماتها تجاه المؤسسة. وفي هذا الصدد، وضعت المؤسسة وطبقت سياسات وضوابط ائتمانية شاملة كجزء من إطار العمل في إدارة مخاطر الائتمان، وذلك لإعطاء إرشادات واضحة بشأن مختلف أنواع التمويل. بالإضافة إلى ذلك، قامت المؤسسة بتطبيق معايير تقييم الأطراف الأخرى وهيكلي لتفصيلي لحدود حالات التعرض للمخاطر وفقاً لأفضل الممارسات البنكية. في واقع الأمر، فإن أحد العناصر المهمة لإدارة مخاطر الائتمان هو حدود التعرض المحددة للمستفيد الفردي أو المدين ومجموعة المدينين المرتبطين. وفي هذا الصدد، لدى المؤسسة هيكل جيد التطور لحدود الائتمان يعتمد على القوة الائتمانية للمستفيد.

وتحتفظ المؤسسة بنظام تصنيف داخلي شامل لمختلف فئات الأطراف المقابلة المؤهلة للتمويل. وعند تقديم التمويل إلى الدول الأعضاء، ينبغي للمؤسسة حماية مصالحها عن طريق الحصول على ضمانات ملائمة لعمليات التمويل وضمان أن المستفيدين المعنيين وكذلك الضامنين قادرين على الوفاء بالتزاماتهم تجاه المؤسسة.

ويتيم الإبلاغ عن هذه السياسات والمبادئ التوجيهية بوضوح داخل المؤسسة بهدف الحفاظ على قابلية تحمل مخاطر الائتمان بشكل عام وإظهارها ضمن المعايير التي تحددها الإدارة. إن صياغة سياسة الائتمان وتحديد سقف ائتماني ومراقبة استثناءات الائتمان / التعرض والمراجعة / مراقبة المهام التي يتم تنفيذها بصورة مستقلة من قبل مكتب إدارة المخاطر الذي يسعى لضمان امتثال وحدات الأعمال بحدود المخاطر التي وضعتها الإدارة ومجلس الإدارة.

وتشير مخاطر الدول إلى المخاطر المرتبطة بالبيئة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للبلد الأصلي المستفيد. وقد تم تطوير إرشادات لمراقبة حدود تعرض الدول للمخاطر وذلك لحماية المؤسسة من مخاطر لا مبرر لها. ويتم تحديد حدود تعرض الدول للمخاطر وتتم مراجعتها بشكل دوري مع الأخذ بالاعتبار آخر المستجدات في الاقتصاد الكلي والتطورات المالية والتطورات الأخرى في الدول الأعضاء ووضع علاقاتها التجارية مع المؤسسة.

يوضح الجدول التالي المخصص المعترف به خلال السنة:

٢٠٢٥	٢٠٢٤
(٧,٦٢٩)	٣,٨٤٥
١٨٤	١٠٤
-	(١)
(٧,٤٤٥)	٣,٩٤٨

### ب) مخاطر السوق ومخاطر السيولة

إن المؤسسة عرضة للمخاطر التالية:

#### ١) مخاطر العملات

تنشأ مخاطر العملة من احتمال أن تؤدي التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية إلى التأثير على قيمة الموجودات والمطلوبات المالية المسجلة بعملات أجنبية. لا تقوم المؤسسة بالتحوط من التعرض لمخاطر العملات عن طريق أدوات التحوط لكنها تقوم بمراقبة تكوين موجوداتها ومطلوباتها المالية وتعديل أرصدها بصورة منتظمة للحد من التقلبات في أسعار صرف العملات الأجنبية. إن جزءاً جوهرياً من عمليات التمويل التي تقوم بها المؤسسة بالدولار الأمريكي الذي تسجل به المؤسسة مواردها كحقوق الملكية. أي تمويل بعملات غير العملة الوظيفية يعتمد على مبادئ التمويل المتطابق أو يتم تمويله من خلال شركاء التمويل خارجيين. لا تقوم المؤسسة بالمناجحة بالعملات.

#### ٢) مخاطر السيولة

هي مخاطر عدم قدرة المؤسسة على مواجهة صافي متطلبات التمويل. وللوقاية من هذه المخاطر، تتبع المؤسسة توجهها متحفظاً عن طريق الاحتفاظ بمستويات عالية من السيولة يتم استثمارها في النقد وما في حكمه وودائع لدى البنوك وتمويل التجارة بالمراجحة بتواريخ استحقاق قصيرة الأجل من ثلاثة إلى اثني عشر شهراً. وقد تم عرض بيان الاستحقاق لموجودات ومطلوبات المؤسسة في الإيضاح (١٨).

## المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة

إيضاحات حول القوائم المالية (تمة)  
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥  
(بالآلاف الدولارات الأمريكية ما لم يذكر غير ذلك)

٢٠٢٤	النقد وما في حكمه	ودائع مبيعات السلع	تمويل التجارة بالمراجحة	استثمارات في الصكوك	المجموع
١٠,٠٠٠	١٠,٢٤٩	-	١٦,١١٤	٣٦,٣٦٣	بحرين
-	-	-	-	١٧٢,٩٥٢	بنغلادش
١٠	-	-	-	١٠	بلجيكا
-	-	-	-	٤٩,٦٩٩	بوركينافاسو
-	-	-	-	١٢,٦٨٥	الكاميرون
١٠,٠٠٠	-	-	-	١٠,٠٠٠	فرنسا
-	-	-	-	١٥,٢٩٠	جزر القمر
-	-	-	-	١٠,٣٠٥	جيبوتي
-	-	-	-	٢٤٢,٨١٩	مصر
-	-	-	-	٣٨,٥١٢	جامبيا
-	-	-	-	٣,٤٥٧	غينيا
-	-	-	-	٤١,٦٥٤	هونغ كونغ
-	-	-	-	٤٣,٢١٧	أندونيسيا
-	-	-	-	٢٤,٨٢٤	الكويت
-	-	-	-	٣٩,٨٩٠	ماليزيا
-	-	-	-	٦٥,١٥٦	المالديف
-	-	-	-	٣٦,٩٥٠	مالي
-	-	-	-	١٣,٨٠٩	موريتانيا
-	-	-	-	٢,٠٩٠	عمان
-	-	-	-	١٨٨,٣٣٢	باكستان
٢٠,٠٠٠	٢١,٤٩٦	-	١٩,١٦٩	٦٠,٦٦٥	قطر
-	-	-	-	٥٠,٣٩٥	البنك الإسلامي للتنمية
١,٧١٣	-	-	-	١٤٤,٥٧٥	المملكة العربية السعودية
-	-	-	-	١٥٦,٢٤٩	سنغال
-	-	-	-	١٧,٤٨٧	طاجيكستان
-	-	-	-	٢٥,٨٧٨	توغو
-	-	-	-	٥٧,٤٠٥	تونس
-	-	-	-	٩٦,٨٢٧	تركيا
١,١٢٥	-	-	-	١٤٨,٧٤١	الامارات العربية المتحدة
١١٨,٨٣٦	-	-	-	١١٨,٨٣٦	المملكة المتحدة
-	-	-	-	١٣٦,٦٠٣	أوزباكستان
١٦١,٦٨٤	٣١,٧٤٥	١,٣٤٠,٤١٥	٥٢٧,٨٣١	٢,٠٦١,٦٧٥	المجموع

تعكس المواقع الجغرافية للموجودات الدول التي تقع فيها الجهات المستفيدة من الموجودات.

## ٢٠. إدارة المخاطر

تتم إدارة المخاطر التي قد تواجهها المؤسسة وفق سياسات وإجراءات وتوجيهات إدارة المخاطر التي تتولى تقديم خدمات إدارة المخاطر. وإدارة المخاطر مسؤولة عن التعامل مع كافة سياسات المخاطر وإرشاداتها وإجراءاتها بهدف تحقيق مستوى ثابت وآمن ومستمر من محفظة مخاطر منخفضة للمؤسسة من خلال تحديد وقياس ومراقبة كافة أنواع المخاطر الملازمة للأنشطة. كما أسست المؤسسة أيضاً لجنة إدارة المخاطر بحيث تكون مسؤولة عن مراجعة سياسة إدارة المخاطر وإجراءاتها وإرشاداتها وتحديد إطار وقابلية إدارة المخاطر؟ في المؤسسة بهدف التأكد من وجود إجراءات رقابية مناسبة على كافة أنواع المخاطر الرئيسية الناتجة عن المعاملات في الأنشطة المالية للمؤسسة.

تقوم مستويات من لجان الإدارة بأدوار الرقابة والإشراف، وتتكون من لجنة الموجودات والمطلوبات، ولجنة الائتمان والاستثمار، ولجنة إدارة المخاطر. ولجنة الموجودات والمطلوبات هي إدارة الرقابة على نشاطات مخاطر المالية والخزينة للمؤسسة. تتأكد لجنة العمليات والاستثمار من التطبيق الفعلي لسياسات الائتمان للمؤسسة وتشرف على جميع مواضيع مخاطر الائتمان المتعلقة بالائتمان السيادي وغير السيادي. وتتأكد لجنة إدارة المخاطر من وجود رقابة وإشراف ملائمين على جميع المخاطر الرئيسية الناتجة من عمليات الاستثمار والتمويل، وذلك من خلال تبني الأطر المناسبة لإدارة المخاطر والسياسات الإرشادية وتقارير المخاطر المناسبة.



# الملحق 1

## نبذة عن البنك الإسلامي للتنمية

### مجموعة البنك الإسلامي للتنمية

تتكوّن مجموعة البنك الإسلامي للتنمية من خمسة كيانات، وهي: البنك الإسلامي للتنمية (IsDB) ومعهد البنك الإسلامي للتنمية (IsDBI)، والمؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص (ICD)، والمؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات (ICIEC)، والمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة (ITFC).

### المقرّ الرئيسي والمراكز الإقليمية

يقع المقرّ الرئيسي للبنك الإسلامي للتنمية في مدينة جدة في المملكة العربية السعودية، ولديه 10 مكاتب إقليمية في أبوجا (نيجيريا) وألماني (كازاخستان) وأنقرة (تركيا) والقاهرة (مصر) وداكار (السنغال) ودكا (بنغلاديش) وجاكرتا (إندونيسيا) وكمبالا (أوغندا) وباراماريبو (سورينام) والرباط (المغرب)، بالإضافة إلى مركز التميز في كوالالمبور (ماليزيا).

### السنة المالية

كانت السنة المالية للبنك الإسلامي للتنمية هي السنة الهجرية القمرية (هـ)، ولكن تمّ تغيير السنة المالية في 1 يناير 2016 إلى السنة الهجرية الشمسية التي تبدأ في 1 يناير، وتنتهي في 31 ديسمبر من كل عام.

### الوحدة الحسابية

الوحدة الحسابية في البنك الإسلامي للتنمية هي الدينار الإسلامي (ID)، وهو ما يعادل وحدة من وحدات حقوق السحب الخاصة (SDR) في صندوق النقد الدولي.

### اللغة

اللغة الرسمية للبنك الإسلامي للتنمية هي اللغة العربية، ولكن تستخدم اللغتان الإنجليزية والفرنسية أيضاً كلغات للعمل.

### تأسيس البنك الإسلامي للتنمية

البنك الإسلامي للتنمية (IsDB) هو بنك إئمائي متعدد الأطراف، تمّ إنشاؤه بموجب اتفاقية التأسيس التي أبرمت في مدينة جدة، المملكة العربية السعودية، في 21 رجب 1394 هـ (12 أغسطس 1974). عُقد الاجتماع الافتتاحي لمجلس المحافظين في رجب 1395 هـ (يوليو 1975)، وبدأ البنك الإسلامي للتنمية عملياته رسمياً في 15 شوال 1395 هـ (20 أكتوبر 1975).

### الرؤية

يسعى البنك الإسلامي للتنمية إلى أن يصبح بنكاً إئمائياً من المستوى العالمي، يستلهم من المبادئ الإسلامية، ويساعد بشكل كبير في تغيير مشهد التنمية البشرية الشاملة في العالم الإسلامي وفي استعادة كرامته.

### الرسالة

النهوض بالتنمية البشرية الشاملة مع التركيز على المجالات ذات الأولوية التي تتمثّل في التخفيف من حدّة الفقر وتحسين الصحة والارتقاء بالتعليم وتطوير الحوكمة وتحقيق الرضاء للشعوب.

### العضوية

يضمّ البنك الإسلامي للتنمية 57 دولة عضو من مختلف الأقاليم. تنصّ الشروط الأساسية للعضوية على أن تكون الدولة المرشحة عضواً في منظمة التعاون الإسلامي، وأن تسدّد القسط الأول من الحد الأدنى من اكتتابها في أسهم رأس مال البنك الإسلامي للتنمية، وأن تقبل أيّ شروط وأحكام يقررها مجلس المحافظين.

### رأس المال

بلغ رأس المال المكتتب للبنك الإسلامي للتنمية، كما في نهاية عام 2025، 65.6 مليار دينار إسلامي.



## الملحق 2

### قائمة بالمساهمين في المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة

المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة ITFC

رأس المال المكتتب والمطلوب دفعه والمدفوع اعتباراً من 2025/12/31 (الترتيب وفق رأس المال المدفوع)

الرقم التسلسلي	المبلغ المكتتب به	نسبة الاكتتاب	المبلغ المطلوب دفعه	نسبة المطلوب دفعه	المبلغ المدفوع	نسبة المدفوع	المضو
1	26,637	31.02%	26,637	31.99%	26,637	35.67%	البنك الإسلامي للتنمية
2	14,557	16.95%	12,000	14.41%	12,000	16.07%	المملكة العربية السعودية
3	6,065	70.6%	6,065	7.28%	6,065	8.12%	الصندوق السعودي للتنمية، السعودية
4	4,821	5.61%	4,821	5.79%	4,821	6.46%	الكويت
5	3,536	4.12%	3,536	4.25%	3,536	4.74%	تركيا
6	3,000	3.49%	3,000	3.60%	3,000	4.02%	صندوق الاستثمارات العامة، السعودية
7	2,898	3.37%	2,898	3.48%	2,898	3.88%	ماليزيا
8	2,500	2.91%	2,500	3.00%	2,486	3.33%	بنك تنمية الصادرات، إيران
9	1,513	1.76%	1,513	1.82%	1,513	2.03%	مصر
10	1,000	1.16%	1,000	1.20%	1,000	1.34%	نيجيريا
11	1,000	1.16%	1,000	1.20%	1,000	1.34%	قطر
12	850	0.99%	850	1.02%	850	1.14%	العراق
13	843	0.98%	843	1.01%	843	1.13%	باكستان
14	818	0.95%	818	0.98%	818	1.10%	بنك البركة الإسلامي، البحرين
15	718	0.84%	718	0.86%	718	0.96%	بنك فيصل الإسلامي المصري، مصر
16	608	0.71%	608	0.73%	608	0.81%	الجزائر
17	582	0.68%	582	0.70%	582	0.78%	بروناي دار السلام
18	560	0.65%	560	0.67%	560	0.75%	تونس
19	510	0.59%	510	0.61%	510	0.68%	المغرب
20	500	0.58%	500	0.60%	500	0.67%	بنك ملت، إيران
21	206	0.24%	206	0.25%	206	0.28%	إندونيسيا
22	202	0.24%	202	0.24%	202	0.27%	بنغلاديش
23	8,692	10.12%	8,692	10.44%	192	0.26%	إيران
24	185	0.22%	185	0.22%	185	0.25%	البحرين
25	185	0.22%	185	0.22%	185	0.25%	سورية
26	184	0.21%	184	0.22%	184	0.25%	فلسطين
27	184	0.21%	184	0.22%	184	0.25%	الإمارات العربية المتحدة
28	161	0.19%	161	0.19%	161	0.22%	شركة البركة للاستثمار، لندن
29	139	0.16%	139	0.17%	139	0.19%	ليبيا
30	130	0.15%	130	0.16%	130	0.17%	الأردن
31	118	0.14%	118	0.14%	118	0.16%	البنك الإسلامي الأردني
32	100	0.12%	100	0.12%	100	0.13%	بنك كشاورزي، إيران

الرقم التسلسلي	المبلغ المكتتب به	نسبة الاكتتاب	المبلغ المطلوب دفعه	نسبة المطلوب دفعه	المبلغ المدفوع	نسبة المدفوع	المضو
33	100	0.12%	100	0.12%	100	0.13%	إيران، بنك اقتصاد نوين
34	100	0.12%	100	0.12%	100	0.13%	موريتانيا
35	100	0.12%	100	0.12%	100	0.13%	البنك الوطني الإيراني، إيران
36	100	0.12%	100	0.12%	100	0.13%	بنك الصناعة والمناجم، إيران
37	100	0.12%	100	0.12%	99	0.13%	اليمن
38	85	0.10%	85	0.10%	85	0.11%	ساحل العاج
39	93	0.11%	77	0.09%	77	0.10%	السودان
40	75	0.09%	75	0.09%	75	0.10%	بوركينافاسو
41	72	0.08%	72	0.08%	72	0.10%	الصومال
42	69	0.08%	69	0.08%	69	0.09%	بنك البركة التركية
43	61	0.07%	61	0.07%	61	0.08%	لبنان
44	60	0.07%	60	0.07%	60	0.08%	موزامبيق
45	53	0.06%	53	0.06%	53	0.07%	بنك البركة، تونس
46	50	0.06%	50	0.06%	50	0.07%	أذربيجان
47	50	0.06%	50	0.06%	50	0.07%	بنك التجارة الإيراني
48	50	0.06%	50	0.06%	50	0.07%	بنين
49	50	0.06%	50	0.06%	50	0.07%	جيبوتي
50	50	0.06%	50	0.06%	50	0.07%	غامبيا
51	50	0.06%	50	0.06%	50	0.07%	سورينام
52	50	0.06%	50	0.06%	50	0.07%	أوزبكستان
53	50	0.06%	50	0.06%	50	0.07%	قيرغيزستان
54	49	0.06%	49	0.06%	49	0.07%	أوغندا
55	48	0.06%	48	0.06%	48	0.06%	السنغال
61	50	0.06%	34	0.04%	34	0.05%	تركمانستان
56	26	0.03%	26	0.03%	26	0.03%	بنك النيل للتجارة والتنمية، السودان
57	26	0.03%	26	0.03%	26	0.03%	البنك الإسلامي السوداني، السودان
58	26	0.03%	26	0.03%	26	0.03%	بنك التضامن الإسلامي، السودان
59	22	0.03%	22	0.03%	22	0.03%	الغابون
60	50	0.06%	50	0.06%	17	0.02%	طاجيكستان
62	50	0.06%	34	0.04%	34	0.05%	جزر المالديف
63	2	0.00%	2	0.00%	2	0.00%	الكاميرون
64	50	0.06%	50	0.06%	-	0.00%	النيجر
<b>%100 74,666 %100 83,264 %100 85,869</b>							<b>الإجمالي</b>

## الملحق 3

### إدارة المخاطر والشؤون القانونية

### والامتثال والمراجعة الداخلية

#### إدارة المخاطر

تواصل المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة جهودها لتعزيز بنيتها المؤسسية لإدارة المخاطر وتطوير الممارسات المرتبطة بها، وذلك لزيادة ضمان قدرة المؤسسة على التعامل مع المخاطر الناجمة عن بيئة الأعمال المتقلبة والتحديات التشغيلية المتنوعة. وبعد وضع السياسات والأنظمة الأساسية لإدارة المخاطر، يصبّ تركيز المؤسسة على زيادة تعزيز إطار عمل إدارة المخاطر في مجموعات المخاطر الرئيسية (الائتمان والسوق والسيولة والمخاطر التشغيلية)، إضافةً إلى ترسيخ ثقافة المخاطر. وفي هذا السياق، أصدرت وكالة "موديز" لخدمات المستثمرين رأيها الائتماني بشأن المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة في 17 ديسمبر 2024، أكدت فيه من جديد حيازة المؤسسة على تصنيف الدرجة الاستثمارية A1 للمدى الطويل، والتصنيف الاستثماري 1-Prime للمدى القصير مع نظرة مستقبلية مستقرة. وهو ما يمثل تأكيداً جديداً على رصانة نهج المؤسسة في إدارة المخاطر.

ولتنفيذ إطار عمل إدارة المخاطر بطريقة فعّالة على مستوى المؤسسة، حُدّدت المسؤوليات وفق مستويات تتعلق بالإشراف والإدارة والأقسام، كما هو موضح أدناه.

#### على المستوى الإشرافي

(مجلس الإدارة ولجنة المراجعة والمخاطر والامتثال المنبثقة عنه)

يقدم مجلس الإدارة توجيهاً استراتيجياً لتحقيق إدارة فعّالة للمخاطر، ويتحمّل المسؤولية النهائية في إدارة جميع المخاطر

المادية التي قد تتعرّض لها المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة، وضمان توفر الموارد والأنظمة والممارسات والثقافة المطلوبة لمواجهة هذه المخاطر. وللإضطلاع بهذه المسؤوليات، أسس مجلس الإدارة لجنة المراجعة والمخاطر والامتثال.

#### على مستوى الإدارة

(لجنة الإدارة ولجنة إدارة المخاطر ولجنة الائتمان ولجنة الأصول والخصوم ولجنة تقييم المحفظة)

تركّز لجنة الإدارة ولجنة إدارة المخاطر على القضايا المتعلقة بالمخاطر على مستوى المؤسسة من حيث السياسات والبنية التحتية للمخاطر، فيما تتولى لجنة الائتمان ولجنة الاستثمار ولجنة تقييم المحفظة مسؤولية مخاطر الائتمان والمخاطر الأخرى ذات الصلة على مستوى المعاملات. ومن ناحية أخرى، تركّز لجنة الأصول والخصوم (ALCO) على المسائل المتعلقة بمخاطر السيولة والسوق.

#### على مستوى الأقسام

(وظائف العمل/أصحاب وظائف المخاطر، وظائف الدعم، ووظائف الرقابة والامتثال)

#### قسم إدارة المخاطر

لتنفيذ إطار عمل إدارة المخاطر بطريقة فعّالة، يعمل قسم متخصص في إدارة المخاطر ضمن المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة على تقديم التقارير إلى المسؤول الأول عن المخاطر، ويركّز على مخاطر الائتمان والسوق والسيولة والعمليات وغيرها، وهو قسم مستقل عن وظائف العمل.

#### قسم الشؤون القانونية

يعمل قسم متخصص في الشؤون القانونية على تقديم التقارير إلى المسؤول الأول عن المخاطر ضمن المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة بهدف تقديم مشورة قانونية فعّالة ومجدية، بالإضافة إلى تحديد المخاطر القانونية والتنظيمية وإدارتها. وتشمل القائمة غير الشاملة للأنشطة اليومية المعتادة للوظيفة القانونية صياغة الاتفاقيات، ودعم هيكلة المعاملات، وتقديم المشورة لمختلف فرق المؤسسة بشأن المسائل القانونية ذات الصلة، والعمل كنقطة محورية لجميع المسائل المتعلقة بقسم الامتثال للشريعة الإسلامية في البنك الإسلامي للتنمية.

#### وظيفة الامتثال

تعمل وظيفة امتثال متخصصة على تقديم التقارير للمسؤول الأول عن المخاطر ضمن المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة بهدف اتخاذ تدابير مناسبة لتحديد مخاطر الامتثال والتخفيف منها، وحماية المؤسسة من العقوبات القانونية والخسائر المالية ومن أن تتأثر سمعتها. تطبّق وظيفة الامتثال في المؤسسة برنامج امتثال لمكافحة غسيل الأموال (AML) قائم على المخاطر، مصمّم للامتثال للمعايير الدولية بشأن مكافحة غسيل الأموال وقوانين وأنظمة الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. وإضافةً لذلك، تعزز وظيفة الامتثال هذه ثقافة المؤسسة من خلال العديد من جلسات التدريب والتوعية الشخصية عبر المؤسسة.

#### مكتب المراجعة الداخلية

يقدم مكتب المراجعة الداخلية (IAO) تقاريره العملية إلى مجلس المديرين التنفيذيين ((BED عن طريق لجنة المراجعة والمخاطر والامتثال ((ARC المنبثقة عن المجلس، وتتمثل

مهمته الأساسية في مساعدة المؤسسة على خلق قيمة مضافة وحمايتها والحفاظ على استدامتها.

وباعتباره مكوناً مهماً من حوكمة المؤسسة، يزوّد المكتب المجلس والإدارة العليا بالضمانات والرؤى والتنبؤات والمشورة المستقلة والموضوعية فيما يتعلّق بفعالية وجدوى الضوابط الداخلية وحوكمة المؤسسة.

ويحدّث مكتب المراجعة الداخلية استراتيجيته وخطته في المراجعة بشكل متواصل بناءً على نتائج تقييم المخاطر والموارد المتاحة، ويدير المكتب وظائف المراجعة والاستشارات وفق معايير المراجعة الداخلية العالمية (GIAS). وفي عام 2025، واصل المكتب تعزيز قدراته عبر تطوير استراتيجيته وخطته وخبرات فريقه وأنظّمته وعملياته وكفاءاته الأساسية وتحسينها، وذلك عن طريق برامج التدريب المستهدفة والشهادات المهنية والمشاركة في المؤتمرات وتحديث منهجيات المراجعة والمنصات التقنية، بما يضمن مواكبة أفضل للممارسات العالمية.

علاوةً على ذلك، يعمل المكتب وفقاً للاستراتيجية المؤسسية للمؤسسة وأهدافها التنظيمية وأولويات أصحاب المصلحة والمخاطر الناشئة، ويواصل تقييم هذا النهج بانتظام بغية ضمان أن تبقى تعافدات المراجعة مهمة وفعّالة وتتوافق مع الموارد والموازنة المتاحة التي اعتمدها لجنة المراجعة والمخاطر والامتثال ومجلس الإدارة.

عمليات التجارة المعتمدة من قبل المؤسسة للدول الأقل نمواً منذ التأسيس (مليون دولار أمريكي)

الدول	2025-2008	القطاعات التي تم تمويلها
بنغلاديش	21,010	الطاقة، التمويل
بنين	168	الطاقة، الغذاء، الصحة
بوركينافاسو	3,474	الطاقة، الغذاء، التمويل
تشاد	11	الغذاء
جزر القمر	840	الطاقة، الغذاء، التمويل
جيبوتي	1,838	الطاقة
إثيوبيا	40	الطاقة
غامبيا	851	الطاقة، الغذاء، التمويل
غينيا	45	الصحة
ملاوي	55	الطاقة والتمويل
ماليزيا	792	الطاقة، الغذاء
موريتانيا	1,407	الطاقة، الغذاء، الصحة، الصناعات التحويلية
موزمبيق	20	الغذاء، التمويل
النيجر	45	الطاقة، الغذاء
إقليمياً (بنك الإيكواس للاستثمار والتنمية)	158	التمويل (جزء من التمويل المقدم إلى الدول الأقل نمواً)
رواندا	5	الطاقة
السنغال	2,511	الطاقة، الغذاء، التمويل
سيراليون	15	الطاقة
السودان	126	الغذاء
توغو	694	الطاقة والتمويل
أوغندا	40	التمويل
زامبيا	25	الغذاء
<b>المجموع الكلي</b>	<b>34,168</b>	
	<b>37%</b>	الحصة من إجمالي العمليات المعتمدة منذ التأسيس (%)

## الملحق 4

### عمليات تمويل التجارة المعتمدة للدول الأقل نمواً

عمليات تمويل التجارة المعتمدة للدول الأقل نمواً لعام 2025 (مليون دولار أمريكي)



النسبة المئوية من إجمالي  
**32%**

إجمالي العمليات المعتمدة  
**9,348**

المجموع الكلي  
**2,959**

## الملحق 5

### عمليات تمويل التجارة المعتمدة في عام 2025 حسب الدولة والقطاع

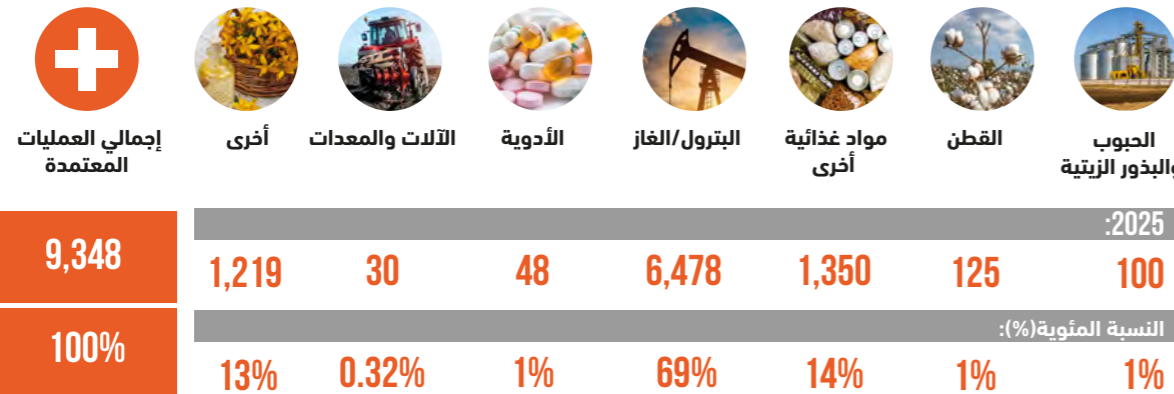
أكبر خمس دول من حيث العمليات المعتمدة من قبل المؤسسة (مليون دولار أمريكي)



مساهمة المؤسسة في التجارة البينية في منظمة التعاون الإسلامي حسب المنطقة (مليون دولار أمريكي)

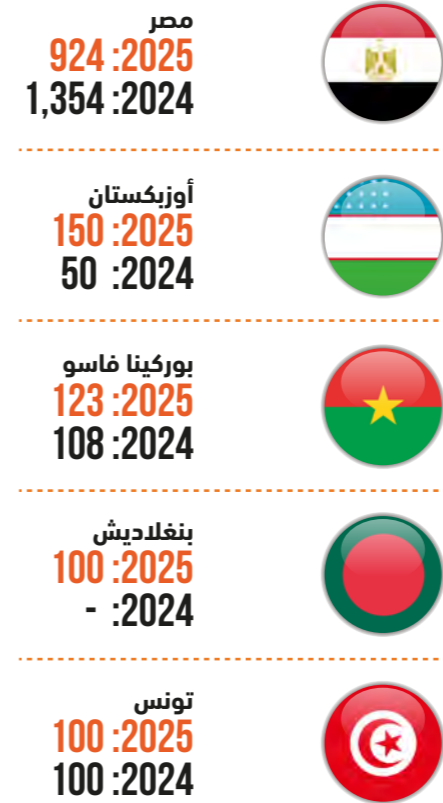


عمليات التجارة المعتمدة الصادرة من قبل المؤسسة من حيث السلع الأساسية (مليون دولار أمريكي) عام 2025



المصدر: المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة

أكبر خمس دول مستفيدة من العمليات المعتمدة من قبل المؤسسة في قطاع الغذاء والزراعة (مليون دولار أمريكي)



أكبر خمس دول مستفيدة من العمليات المعتمدة في قطاع الطاقة (مليون دولار أمريكي)



أكبر خمس دول مستفيدة من العمليات المعتمدة من قبل المؤسسة في القطاع الخاص (مليون دولار أمريكي)



المصدر: المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة

## الملحق 6

### شهادة الهيئة الشرعية

Protected



Conseil de Charia du Groupe de la  
Banque Islamique de Développement

The Islamic Development Bank  
Group Shari'ah Board

الهيئة الشرعية لمجموعة  
البنك الإسلامي للتنمية

التضامن الإسلامي للتنمية، وصندوق تمييز ممتلكات الأوقاف، والهيئة العالمية للوقف، وجميع الصناديق التي يديرها البنك، للسنة المالية المنتهية بتاريخ: ١١ رجب ١٤٤٧هـ، الموافق: ٣١ كانون الأول (ديسمبر) ٢٠٢٥م.

وقد قمنا بالرقابة والمراجعة الواجبة، مستعينين بعدد الله تعالى بشعبة الشؤون الشرعية، لإبداء رأي عما إذا كانت مجموعة البنك قد التزمت بأحكام الشريعة ومبادئها وبالفتاوى والقرارات والتوجيهات المحددة التي أصدرناها.

ويجدر التنويه هنا إلى أن مسؤولية ضمان التزام مجموعة البنك الإسلامي للتنمية في معاملاتها وأنشطتها بأحكام الشريعة ومبادئها تقع على عاتق الإدارة، فيما تنحصر مسؤوليتنا نحن في إبداء الرأي الشرعي المستقل بناء على مراجعتنا لعمليات المجموعة، وفي إعداد هذا التقرير الموجه إليكم.

وقامت مراجعتنا، التي اشتملت على الفحص والتأكد من الإجراءات والعمليات المتبعة من قبل مجموعة البنك، على أساس تدقيق كل نوع من أنواع العمليات. وفي معرض قيامنا بذلك خططنا لمراجعتنا ونقدناها على نحو يمكننا من الحصول على المعلومات والتفسيرات التي اعتبرناها ضرورية للتأكد من أنّ مجموعة البنك لم تخالف أحكام الشريعة ومبادئها.

بناء على ما سبق، فإننا نقرر ما يلي:

١. أنّ مجموعة البنك الإسلامي للتنمية قد اتخذت الإجراءات اللازمة لتطبيق العقود والمنتجات التي أعدناها وراجعتها.
٢. أنّ توزيع الأرباح وتحميل الخسارة يتفق مع الأساس الذي اعتمدها وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية ومبادئها.
٣. أنّ جميع المكاسب التي تحققت من مصادر أو بطرق مخالفة للشريعة الإسلامية قد جنبت وفقاً للقرارات التي أصدرناها، تمهيداً لصفها في أغراض خيرية بموافقتنا.

Protected



Conseil de Charia du Groupe de la  
Banque Islamique de Développement

The Islamic Development Bank  
Group Shari'ah Board

الهيئة الشرعية لمجموعة  
البنك الإسلامي للتنمية

بسم الله الرحمن الرحيم

الهيئة الشرعية لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية  
التقرير السنوي لعام ١٤٤٦هـ / ١٤٤٧هـ

الحمد لله رب العالمين، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

صاحب المعالي رئيس مجلس المحافظين،  
أصحاب المعالي أعضاء مجلس المحافظين

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

أما بعد: - وفقاً للائحة الهيئة الشرعية لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية، فإن الهيئة الشرعية مطالبة بتقديم تقرير سنوي إلى المجلس الموقر حول مدى مطابقة معاملات وأنشطة المجموعة لأحكام الشريعة الإسلامية ومبادئها في ضوء الفتاوى والقرارات الصادرة عن الهيئة الشرعية للمجموعة واللجنة الفرعية المنبثقة عنها.

بناء عليه، فقد راجعنا معاملات وأنشطة المجموعة لعام ١٤٤٦هـ / ١٤٤٧هـ، من خلال اللجنة الفرعية التي راجعت إجمالاً - حسب النهج المتبع من قبل الهيئة- المبادئ المطبقة والعقود المتعلقة بالمعاملات والتطبيقات التي طرحتها المجموعة والتي عرضت علينا خلال الفترة المالية المنصرمة. ويشمل ما عرض علينا عمليات وأنشطة الموارد المالية العادية، وصندوق وقف موارد الحساب الخاص (صندوق الوقف)، والمؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار واثمان الصادرات، والمؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص، والمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة، وصندوق

## الملحق 7

### شهادة الهيئة الشرعية

#### حازت المؤسسة على جائزة أفضل صفقة لعام 2025 لتمويل الاستجابة للزلازل تركيا

تمويل مرابحة بضمان سيادي بقيمة 150 مليون دولار أمريكي، مصمم لدعم الانتعاش الاقتصادي لتركيا بعد الزلازل.

جرى تنفيذ هذه الصفقة التاريخية بالتعاون الوثيق مع وزارة الخزانة والمالية في تركيا، وبنك التنمية الصناعية التركي (TSKB)، وبنك الاستثمار التنموي التركي (TKYB). وقد وفرت الصفقة سيولة حيوية متوافقة مع الشريعة الإسلامية ساعدت في استمرار عمليات الشركات المتضررة من الزلازل المدمرة التي ضربت تركيا في فبراير 2023 - وهو الحدث الذي تسبب في حدوث أضرار تقدر بنحو 100 مليار دولار أمريكي وإيقاف أكثر من 220,000 شركة عن العمل.



Protected



Conseil de Charia du Groupe de la  
Banque Islamique de Développement

The Islamic Development Bank  
Group Shari'ah Board

الهيئة الشرعية لمجموعة  
البنك الإسلامي للتنمية

٤. لا يجب على مجموعة البنك إخراج الزكاة، لأنّ مصادر موجوداتها إما من المال العام أو من أموال الوقف، فلا تجب فيها الزكاة. أما أموال المؤسسات الأخرى فلا يخرج البنك زكاتها إلا بإذن أصحابها، وعليه فإنّ مسؤولية إخراج زكاة هذه الأموال تقع على ملاكها.

نسأل الله العليّ القدير أن يحقّق لمجموعة البنك مزيداً من الرقي والازدهار وأن يوفق القائمين عليها لما فيه خير الأمة الإسلامية والإنسانية جمعاء.  
والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

أحمد بن محمد

فضيلة الشيخ د. نظام يعقوبي  
نائب رئيس الهيئة

عضو الهيئة

فضيلة الشيخ د. سعيد أدكنلي ميكائيل  
عضو الهيئة

فضيلة الشيخ د. محمد علي القرني  
رئيس الهيئة الشرعية

عضو الهيئة

فضيلة الشيخ د. أزيان حسن  
عضو الهيئة

الدكتور عبد الله محمد

مدير شعبة الشؤون الشرعية

جدة: ٢٢ شعبان ١٤٤٧هـ، الموافق: ١٠ فبراير ٢٠٢٥م

811 King Khalid St. Al Nuzhah Al Yamania Dist. Unit No. 1,  
Jeddah 22332-2444, Kingdom of Saudi Arabia  
Tel: +966 12 646 7103  
Email: isdbgshariacompliance@isdb.org

### حازت المؤسسة على لقب أفضل شركة تمويل تنموي في الشرق الأوسط 2025

حصلت المؤسسة على جائزة أفضل شركة تمويل تنموي في الشرق الأوسط 2025 الصادرة عن جوائز البنوك والتمويل العالمية. تعكس هذه الجائزة الدور المبتكر الذي تلعبه المؤسسة في الجمع بين تمويل التجارة والتنمية في سبيل تحقيق المرونة الاقتصادية والنمو الشامل في جميع الدول الأعضاء.



### حازت المؤسسة على تقدير IFN لصفقاتها المتميزة في مجال تمويل التجارة في مصر وطاجيكستان

في مصر، حصل التمويل الجماعي للمؤسسة الذي حطم الرقم القياسي بقيمة 604 ملايين دولار أمريكي لجمهورية مصر العربية ممثلة في الشركة المصرية العامة للبترول (EGPC) على جائزة صفقة العام السيادية. وجرى توفير التمويل، الذي شارك فيه 17 بنكاً، في غضون ثلاثة أسابيع فقط لدعم متطلبات تمويل التجارة الطارئة للشركة. يؤكد هذا الإنجاز الدور المحوري للمؤسسة في تعزيز أمن الطاقة للحكومة المصرية.

أما الصفقة الثانية، وهي تسهيل تمويل مرابحة سيادي بقيمة 30 مليون دولار أمريكي قدمته المؤسسة لجمهورية طاجيكستان، فقد حازت على جائزة تمويل التجارة للعام 2024 من IFN، المزود الرائد لأخبار التمويل الإسلامي، وكان التمويل المقدم لحكومة طاجيكستان، ممثلة بوكالة الإحتياجات المادية الحكومية (ASMR)، مخصصاً لشراء سلع استراتيجية في قطاعي الغذاء والطاقة اللازمة للاقتصاد في طاجيكستان. وساعد التمويل الحكومة على تحقيق الاستقرار في أسعار السوق المحلية مع ضمان حصول سكان المناطق النائية على أغذية عالية الجودة وبأسعار معقولة.





**Member of Islamic Development Bank Group**

P.O. Box 55335, Jeddah 21534, Kingdom of Saudi Arabia.

**T** +966 12 646 8337 **F** +966 12 637 1064

